الجامعة اللبنانية

المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق

والعلوم السياسية والإدارية والإقتصادية

دور الشركات المتعددة الجنسيات في الصراعات الدولية و الداخلية (نموذج: شركات البترول)

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في

العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

رانيه محمد حمزه فواز

لجنة المناقشة

الدكتورة حليمة إبراهيم القعقور	الأستاذة المشرفة	رئيساً
الدكتور إبراهيم مشورب	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور علي شكر	أستاذ مساعد	عضواً

٢٠١٤

التصميم

المقدمة

١–القسم الأول: علاقة البترول بالصراعات الدولية والداخلية.

الفصل الأول: دور البترول في السياسة الخارجية للدول

المطلب الأول: دور البترول في السياسة الخارجية للولايات المتحدة

المطلب الثاني: دور البترول في السياسة الخارجية لأوروبا والصين

الفصل الثاني: الصراعات الدولية والداخلية المرتبطة بالبترول في العالم

المطلب الأول: الصراعات الدولية المرتبطة بالبترول.

المطلب الثاني: الصراعات الداخلية المرتبطة بالبترول.

الفصل الثالث: أهداف الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الصراعات الدولية والداخلية.

المطلب الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها وخصائصها.

–المطلب الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات في الصراعات الدولية والداخلية.

٢– القسم الثاني: جدلية العلاقة ما بين الشركات المتعددة الجنسيات وآلية صنع القرارات الدولية

– الفصل الأول: آليات عمل الشركات المتعددة الجنسيات

–المطلب الأول: تدخل الشركات المتعددة الجنسيات في الشؤون الداخلية للدول.

–المطلب الثاني: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في المنظمات الدولية.

–الفصل الثاني: الآثار الناجمة عن عمل الشركات المتعددة الجنسيات.

–المطلب الأول: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في سيادة الدول والديموقراطية.

– المطلب الثاني: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في البيئة وحقوق العمل.

– الفصل الثالث: المبادرات العالمية لضبط أعمال الشركات المتعددة الجنسيات.

–المطلب الأول: مبادرات الأمم المتحدة.

–المطلب الثاني: توصيات ومقترحات بعض المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية.

الخاتمة

المقدمة

ما نشهده في عالمنا المعاصر من تصاعد حاد لظاهرة الصراعات والحروب جعل الخلافات الداخلية الاثنية والعرقية والطائفية ظاهرة دائمة للعلاقات الدولية، وقد ترافق ذلك مع الانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات وتوسع نشاطاتها وحجم مبيعاتها.

فالعلاقات الدولية، بمفهومها التقليدي، هي تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وتفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين: النمط الأول تعاوني والنمط الثاني نمط صراعي، إلا أن النمط الصراعي هو الغالب في العلاقات الدولية[١].

منذ القدم وحتى مطلع القرن العشرين، كان هدف الكثير من الحروب غزو الأراضي، حيث كان المنتصر يسعى إلى وضع يده على ثروات البلاد المستعمرة؛ إذ إن المزيد من الأراضي يعادله المزيد من الغذاء، والمزيد من السكان يعني المزيد من الضرائب للمستعمر. غير أن الثروات المنشودة لم تكن بالضرورة زراعية، بل تطورت لتشمل البحث عن الذهب والمعادن الثمينة إلى أن تم اكتشاف البترول[٢]. في هذا السياق، يقول عصام سليمان بأنه:" كان التنافس على مصادر المواد الأولية، وعلى إيجاد أسواق لتصريف الإنتاج، منذ القدم، سبباً لنشوب حروب عديدة، أدت الى تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، ونهب ثرواته من قبل الدول المستعمرة"[٣].

تُعدّ الصراعات الدولية من أهم العوامل التي تحدد العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول. وهي حاضرة منذ وجود البشرية، ومتلازمةً مع الحياة البشرية ومجتمعاتها، ويعود ذلك إلى الكثير من الأسباب والاعتبارات المتعلقة بشبكة المصالح المتقاطعة أو المتباينة في ما بينها[٤]. فالصراع يبدأ من الأسرة لينتقل إلى العشيرة والقبيلة فإلى الدولة والمجتمع الدولي. وبحسب حسن البزاز فإنه: "إذا ما نظرنا إلى التاريخ البشري فسنجد أنفسنا أمام تواصل تاريخي مرتبط تماماً وبشكل متواصل مع الوجود البشري نفسه فمع بداية الحياة الإنسانية ومنذ وجود قابيل وهابيل على وجه

[١] وديع طوروس، **الاقتصاد السياسي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١٠، ص٢٢٤.

[2] G. Rousselot, **Le Pétrole**, Le cavalier Bleu, Paris, 2003, p 87.

[٣]عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، الطبعة الثانية، دار النضال، بيروت، ١٩٨٩، ص٧٣ .

[٤]خليل حسين، **العلاقات الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص٤٣٧.

الأرض حصل صراع المصالح، وبدأت الحاجة لإيجاد السبل والوسائل لمواجهة هذه الأزمات والتعامل معها وادارتها بالشكل الذي يضمن مصالح الأطراف"[٥].

إن لظاهرة الصراع أبعاداً شديدة التعقيد، ترتبط بالوجود البشري، وتعود إلى نشأة الإنسان الأولى، حيث عرفتها علاقاته في مستوياتها المختلفة: فردية كانت أم جماعية، وأيضاً في أبعادها المتنوعة: نفسية أو ثقافية، سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو تاريخية وغيرها. فالصراع:" ظاهرة بالغة التعقيد لتداخل المتغيرات المرتبطة به وتشابكها من جانب، ولتعدد أنواعه ودوائره، ومن ثم مستويات تحليله ودراسته من جانب آخر"[٦].

يُعرّف إسماعيل صبري مقلد، أستاذ وباحث مصري، الصراع الدولي بأنه: "تنازع الإرادات الوطنية. وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها ...الخ، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة"[٧]. إذن، فالصراع الدولي ناجم عن اختلاف الدوافع بين الدول، وعلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات، لا الحرب المسلحة.

كذلك يُعرّف عبد الوهاب الكيالي الصراع الدولي، مؤرخ ومفكر فلسطيني، بأنه:" تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين (كالشركات والدول) يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة. والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين وقد يكون مباشراً أو غير مباشر، سلمياً أو مسلحاً، واضحاً أو كامناً"[٨].

أما الصراع الداخلي فيُعّرفه لويس كريسبورغ *Louis Kriesburg*، أستاذ وباحث في العلوم الإجتماعية في جامعة شيكاغو، بأنه:" الحالة التي يُظهر فيها الأفراد أو الجماعات بشكل واضح

---

[٥]حسن البزاز، **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحوّل**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١، ص١٣-١٤.

[٦] منير بدوي/ (مفهوم الصراع: دراسة في الاصول النظرية للأسباب والأنواع)/ الدراسات مستقبلية/ العدد الثالث/ جامعة أسيوط/ يوليو١٩٩٧/ص٥٣.

[٧] إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية/المفاهيم والحقائق الأساسية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص٩٩.

[٨]عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٦٣٢.

الاعتقاد بأن لديهم أهدافاً غير متوافقة"[9]. و بأنه" إذا ما ارتبط الصراع بفاعلين لهم ملامح مجتمعية أو طائفية أو دينية أو غيرها، فإنه يصبح أكثر حدة وامتداداً سواء لجهة التجذر، مجتمعياً أو عابراً لحدود الدولة، إذا كانت هنالك جماعات تتشابه مع ملامح هؤلاء الفاعلين في الجوار الإقليمي"[١٠].

إن مفهوم الصراع يختلط بغيره من المفاهيم المرتبطة به مثل الكارثة، الأزمة، التهديد، النزاع، الحادث والحرب وغيرها من المفاهيم ويتداخل بعضها ببعض، بحيث يصبح عملها شبيهاً بالمفاتيح لفك الالتباسات الناجمة عن تضارب المعاني الحقيقية لها وتُسمى "بالتكوين المفاهيمي"[١١]. يعود ذلك إلى اشتراكها في سمة أساسية وهي الحاجة إلى المواجهة والإدارة[١٢]. إلا أن الصراع يختلف عن كل هذه المفاهيم كونه أعمق من المشكلة والأزمة والحادث والنزاع، لكنه يبقى من دون الحرب التي تُعدّ أعلى درجات الصراع.

وبحسب كارل دويتش، مفكر تشيكوسلوفاكي متخصص في العلوم السياسية والإجتماعية، فإن: " السبب الأساسي في اختيار الصراع والتركيز عليه دون غيره من السمات المُهمة الأخرى يَكمُن في الاعتقاد بأن الصراع هو أهم حقيقة في الوجود بل هو الحقيقة الكبرى في التاريخ وفي العالم المعاصر، فالعالم المعاصر يتكون من جملة من التصورات والسلوكيات والمواقف والمصالح المتباينة والمتناقضة والمتصارعة والقائمة بين الأفراد والجماعات أو الدول أو المنظمات والتنظيمات أو التكتلات. إن العالم المعاصر هو عالم يعج بالصراعات الحارة والباردة الفعلية والمصطنعة والمادية والعقائدية والحقيقية والوهمية"[١٣].

---

[9] L.Kriesberg, "Constructive Conflicts: From Escalation to Resolution", Rowman and Littlefield Publishers, Lanham, Maryland, 1998, p2.

[١٠] خالد حنفي علي/ (الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي)/السياسة الدولية/ ملحق العدد١٩٠/ أكتوبر٢٠١٢/ ص٦.

[١١] حسن البزاز، مرجع سابق، ص٢٣.

[١٢] عباس الرشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٦.

[١٣] عبدالله عبد الخالق، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٣٣، ١٩٨٩، ص١٩٢.

يُمكن تفسير ظاهرة الصراع من عدة مداخل وأبعاد نظرية، بحيث يُرجع كل مدخل الصراع إلى تفسيرات مختلفة عن المداخل الأخرى، وكل جانب من جوانب الحياة يُفسر الصراع بأسبابٍ خاصةٍ به. وفي هذا الصدد يرى جمال رشدي، باحث مصري، أن أحد الأسباب الرئيسية وراء ظاهرة الصراع الدولي هو ضعف القدرة على التنبؤ بالأحداث في السياسة الدولية وعدم وجود منطق ثابت يحكم ظاهرة الصراع الدولي، لكن في المقابل يوجد العديد من المفاهيم التي يستخدمها المحللون في تفسير الصراعات والحروب والتنبؤء بالصراعات المستقبلية. بعض هذه المفاهيم بقي على حاله وبعضها في تغيّر مستمر، وهي تساعد، إلى حد كبير، على فهم الصراع الدولي وعلى إعطاء خلفية عن طبيعة السياسة الدولية التي تؤدي إلى اندلاع الصراعات[١٤]. فضلاً عن ذلك، فإن هناك عدة عوامل سيكولوجية وبيولوجية وجغرافية وثقافية واقتصادية واجتماعية وغيرها تساهم في ديمومة الصراع الإنساني[١٥].

وتتوالى الصراعات والحروب في العالم ويجري تمويه الأسباب الحقيقية للصراعات وتعمُّد ربطها بأسباب عدة من دون إعطاء تفسير لماذا يندلع الصراع في بقعة ما من الأرض دون أخرى؟"

تعددت الأسباب والمصادر التي سعت إلى تفسير ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، أبرزها الأسباب النفسية والإجتماعية و الإنتروبولوجة والديموغرافية والإقتصادية.

يستند السبب النفسي أو السيكولوجي للصراع، على المستوى الدولي، إلى نزعة الإنسان إلى التدمير، حيث يعتبر فرويد" أن الدوافع المحركة لعملية التنازع والتصارع إنما ترجع إلى غريزة حب التسلط والسيطرة، كذلك إلى الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة". بالاستناد إلى ذلك، رأى فرويد أن الصراعات والحروب إنما تمثل فرصة مثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية ذاتها[١٦]. يجد تيد غور *Ted Gurr*، باحث أميركي متخصص في الصراع السياسي، أن الصراع ينشأ بسبب الحرمان النسبي الذي وصفه بأنه الحالة التي يُحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها في حين أن شخصاً آخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور[١٧]. كذلك يجد جيمس ديفيز *James.A Davis*،

---

[١٤] جمال رشدي، **الصراع الدولي**، موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣٧-٣٨.

[١٥] محمد المساوي/ (جدلية التوافق والصراع في الفضاء السياسي المغربي)/ المجلة العربية للعلوم السياسية/ العدد ٣٣ شتاء ٢٠١٢/ ص١٢.

[١٦] منير بدوي، مرجع سابق، ص٥٥-٥٦.

[١٧] خالد حنفى علي، الصناديق المغلقة، مرجع سابق، ص٧.

أستاذ وعالِم إجتماع أميركي، أن الصراعات الداخلية تُعّبر عن حالة إحباط جماعي في المجتمعات، فهو تباين بين ما تريده الجماعة وتراه من حقها، وقد يؤدي إلى صراعات عندما يكون هنالك محفز[١٨]. أما جوهان غالتونغ *Johan Galtung*، عالم إجتماع نروجي متخصص في أبحاث السلام والصراع، ينطلق في نظريته إلى أن لدى البشر جميعاً احتياجات أساسية مادية (الغذاء والسكن وغيرها) وغير مادية (حريات) ويسعون إلى تلبية حاجاتهم، وأن الصراعات تنشأ عندما لا يستطع المرء إشباع حاجاته أو عندما يجد أن هنالك من يعوق ذلك، وتطورت تلك النظرية من الحاجات إلى إشباع الدوافع، فالإنسان يسعى أولاً إلى تحقيق حاجاته الأساسية، فإذا ما تحققت تظهر لديه دوافع الحصول على إحتياجات أخرى مثل الحقوق السياسية[١٩].

ينطلق السبب الإجتماعي للصراع من أن:"الصراع يحدث نتيجة غياب الإنسجام والتوازن والإجماع في محيط إجتماعي معين وكذلك نتيجة وجود حالات من عدم الرضا حول الموارد المادية مثل الدخل والسلطة أو تعبير عن مصالح ترتبط بأصول دينية أو إثنية أو أخطاء في الإدراكات المتبادلة داخل المجتمع"[٢٠]. في هذا السياق، يرى لويس كوزر *Lewis coser*، عالم إجتماع أميركي، أن الصراع ينشأ عندما تسعى الجماعات المختلفة داخل مجتمع ما إلى إعادة تخصيص مصادر القوة والموارد والسلطة عقب أي تغيير إجتماعي، ويؤدي هذا التغيير إلى إعادة توزيع الموارد بحيث يستفيد طرف ما ويتضرر طرف آخر منه، وهو ما يؤدي إلى نقمة الطرف المتضرر فيسعى إلى إستعادة ما فقده عبر الإنخراط في صراعات مع الأطراف الأخرى المنتفعة، التي لا تتردد في دخول الصراع للحفاظ على مكتسباتها[٢١].

بحسب جورج قرم فإن التناقض الذي نشهده في عالمنا يكمن في محاولة السياسيين والباحثين ووسائل الإعلام والصحافيين في التركيز في تغليف أسباب الصراعات بالأسباب الإنتروبولوجية (دينية أو إثنية) من دون الإحاطة بالأسباب الجوهرية للصراعات وكأن هنالك حالة تغليف

---

[١٨] المرجع أعلاه، ص ٨.

[19] للمزيد راجع:

J.Galtung, "Violence, Peace, and Peace Research", Journal of Peace Research, Vol. 6, No. 3 (1969), pp. 167-191. In Peace Studies: Critical Concepts in Political Science, Volume 1, edited by Matthew Evangelista, Routledge,U.S.A, 2005, pp21-50.

[٢٠] منير بدوي، مرجع سابق، ص ٧-١٤.

[٢١] للمزيد راجع:

L. A. Coser, "Social Conflict and the Theory of Social Change", the British Journal of Sociology, Vol. 8, No. 3, Sep 1957, pp197-207.

http://links.jstor.org/sici?sici=0007-1315%28195709%298%3A3%3C197%3ASCATTO%3E2.0.CO%3B2-H

"للصراعات والمفاهيم" في المقابل نشهد إختفاء مصطلحات وتعابير واضحة للدلالة على الأسباب المادية للصراعات مثل "الإمبريالية" و"الإستعمار"، وغيرها من المصطلحات التي جرى تعليبها والترويج لها مثل الحرب الباردة والحرب الساخنة[٢٢].

كذلك إن للعامل الديموغرافي دوراً كبيراً في شن الحروب، حيث يستند أصحاب هذا المدخل إلى أن الدول تمر في تطورها السكاني بثلاث مراحل وهي: مرحلة النمو البطيء ثم مرحلة الإنفجار فمرحلة الإستقرار والتوازن. وفي المرحلتين الأخيرتين يدفع الضغط السكاني بهذه الدول إلى شن حروب للتوسع وهو ما يطلق عليه إسم "ديناميكيات العملية الديموغرافية" والتي تعتبر أن الدول كائن حي من حيث النمو والتفاعل والتوسع[٢٣]. إن التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية داخل مجتمع ما يشهد تزايداً سكانياً كبيراً يخلق صراعات داخلية، عندها يلجأ القادة لتجنب ذلك إما إلى تحويله إلى صراع خارجي وإما عبر إرسال الشباب للقتال في صراعات لا شأن لهم بها (حالة الجهاديين الذين أرسلوا للقتال في أفغانستان وغيرها)[٢٤].

لكننا نجد أن النظريات التقليدية الإثنية–السياسية أصبحت غير قادرة على شرح هذه الظواهر ولا يُمكن رفض أي من هذه النظريات من دون تحليل كل منها، إذ كيف يّمكن لأصحاب الصراع الإثني تفسير تعايش الإثنيات بعضها مع بعض لعقود من الزمن؟ ألا تخفي هذه الظواهر خلفها أبعاداً إقتصادية؟

إن دراسة للبنك الدولي كان قد أعدها كل من كولييه *Collier* وهوفلر *Hoeffler* في العام ٢٠٠١ حول أسباب الحروب الأهلية، أعطت تفسيرين: الأول يتمحور حول أسباب داخلية تعود إلى مطالب أو دوافع الكراهية المرتبطة بتعارض إثني، ديني، إجتماعي وغيرها. أما الثاني فيربط الصراعات الداخلية بالرغبة في تغيير آلية توزيع الموارد الإقتصادية. وخُلصَت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه على الرغم من أهمية الإنقسام الديني والاثني كمصدر للصراعات، فإنهما ليسا بأهمية العوامل الإقتصادية. بمعنى أوضح أن وجود الإنقسامات الاثنية والدينية داخل بلد ما لا يُشكل عملاً منفرداً ومستقلاً يزيد في إحتمال الحروب الأهلية. بل على العكس إن مستوى العائد، إرتفاعه وبنيته، هو من العوامل التي تؤثر بشكل فعال في خطر نشوء الصراع، فكلما كان العائد مرتفعاً كان خطر الصراع ضئيلاً[٢٥]. يُعرّف دانيال كاتز *Daniel Katz*، عالم نفس أميركي،

---

[22] G.Corm, **Pour une lecture profane des conflits : sur le "retour du religieux" dans le conflit contemporain du Moyen-Orient**, Paris, La Découverte, 2012, pp16-18.

[٢٣] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص١٠٣.

[24] G.Corm, op.cit, pp 25-26.

[٢٥] للمزيد راجع: P. Collier, A. Hoeffler, **Greed and Grievance in Civil War**, World Bank, 2000

الصراع الإقتصادي بأنه:" يشمل دوافع المنافسة على بلوغ الموارد الشحيحة. حيث يسعى كل طرف للحصول على أكبر قدر منها، وتتجه سلوكيات ومشاعر كل طرف نحو تعظيم المكاسب"[٢٦].

أما جيفري كولغان *Jeff.D Colgan*، أستاذ وباحث أميركي متخصص في الصراع وسياسات الطاقة والذي تناول دور النفط في الصراعات الدولية والداخلية، فقد إعتبر أن:" الدور المحوري للنفط في الاقتصاد العالمي يجعله من أهم القضايا في العلاقات الدولية المعاصرة، وللأسف فإن الدول النفطية هي من أكثر الدول التي تشهد عنفاً في العالم وتشهد أيضاً نزاعات داخلية، بنسبة ٥٠% أكثر من الدول غير النفطية"[٢٧]. مما دفعه إلى التساؤل عن العلاقة ما بين النفط والصراعات الدولية؟"[٢٨]. أما دايفيد كين *David Keen*، أستاذ وباحث في الإقتصاد السياسي، فقد وجد أن الفوضى، التي تسببها الحروب الأهلية، تؤدي إلى تلبية وإرضاء غايات محلية، التي لها في غالبيتها أهداف إقتصادية. وأنه بغية فهم أسباب العنف في الحروب الأهلية يجب معرفة وفهم العوامل الإقتصادية التي تسببت بنشوئها[٢٩].

لقد شهد العالم أحداثاً كثيرة، بعضهم ربطها بالصراع حول البترول، من حرب الفليبين، إلى الثورات في أفريقيا (من نيجيريا إلى الكونغو إلى روديسيا)، فالحرب في اليمن بين الملكيين والجمهوريين، ثم النزاع الحدودي بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، وأيضاً الحرب العربية-الإسرائيلية[٣٠]. وصولاً إلى غواتيمالا التي شهدت حرباً أهلية، امتدت ٣٦ عاماً من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٦، وأدّت إلى مقتل نحو ٢٠٠ ألف من السكان، حيث تركّزت الحرب في إقليم إيزكسكان

---

http://siteresources.worldbank.org/INTKNOWLEDGEFORCHANGE/Resources/491519-1199818447826/multi_page2355.pdf

[26] R. Fisher, "Sources of Conflict and Methods of Conflict Resolution". http://www.ulstergaa.ie/wp-content/uploads/coaching/team-management-2012/unit-3/sources-of-conflict-and-methods-of-resolution.pdf

[27]M.L. Ross, **The oil Curse how petroleum wealth shapes the development of nations**", Princeton University Press, New Jersey, 2012, p145.

[28]J.D Colgan, "Oil and Revolutionary Governments: Fuel for international Conflict", International Organization 64, fall 2010, p661.

[29] D.Keen," une analyse économique des guerres civiles: l'usage stratégique de la violence", problèmes économiques, n°2609, 24 mars 1999, pp27-29.

[30] J.Bergier, T.Bernard, **La Guerre Secrète Du Pétrole**, Editions Denoël, 1968, Editions Flammarion, 1971, p3.

الغني بالنفط[٣١]. في العام ١٩٧٥، أيضاً، احتلت إندونيسيا إقليم تيمور الشرقية فور انسحاب البرتغاليين منه، حيث شكل احتياطي النفط تحت مياه بحر تيمور أحد دوافع الاحتلال الرئيسية حتى العام ٢٠٠٢ وقد سقط نحو ٢٠٠ ألف من سكان الإقليم في سبيل النفط على مدى ٢٧ عاماً[٣٢].

وهكذا فإن كل من البترول والغاز قد ساهما في إندلاع صراعات كثيرة حول العالم[٣٣]. كما أن عدداً كبيراً من الصراعات الداخلية كان سببها المباشر البترول[٣٤].

في هذا السياق، يرى جيل روسلو *Gilles Rousselot*، جيولوجي وكاتب فرنسي عمل لمدة طويلة في شركات نفط فرنسية، بأن الصراع على البترول لم يؤدِّ إلا مؤخراً إلى صراع مسلح، ففي معظم الحالات كان الصراع مخفياً بين الدول المُصدّرة وشركات البترول والدول المستوردة، حيث إستطاعت هذه الشركات الوصول إلى مصادر الطاقة من خلال الضغوط التي مارستها دولها على الدول المُصدرة. مما دفعه إلى التساؤل عما إذا كان بالإمكان اعتبار الغزو الأميركي–البريطاني للعراق بدايةً لمرحلةٍ جديدةٍ؟ وهل تشكل بدايةً لحروبٍ جديدةٍ من أجل البترول[٣٥].

منذ نهاية الحرب الباردة، شهد العالم ظهور أشكال من الصراعات والنزاعات تستند إلى أسس ومفاهيم غير تقليدية[٣٦]، حيث ظهرت حروب أهلية وعرقية خاضتها شعوب تطالب بحقها في الانفصال عن دول ظلت متماسكة بسبب ظروف الحرب الباردة[٣٧].

---

[٣١] إلياس أبو جوده/ (تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي)/ الدفاع الوطني/ العدد ٨٣/ كانون الثاني٢٠١٣/ ص٥٤.

[٣٢] حروب في سبيل النفط في العالم، مجلة بدائل، العدد الأول، ربيع ٢٠٠٤، ص٣٣–٣٤.

[33] B.Hellendorff, "Ressources naturelles, conflits et construction de la paix en Afrique de l'Ouest", p 6. http://www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/2012/Rapport_2012-7.pdf

[٣٤] هناك عدد من الشعوب طالب بحصته من عوائد البترول عبر نزاعات مسلحة؛ حيث طالب سكان الأمازون المحليون حكوماتهم بإعادة سندات ملكيتهم للأراضي بغية منع شركات البترول من استغلالها، أو بهدف الحصول على التعويض العادل على الأقل، كما طالب سكان الدلتا–النيجر بعدالة توزيع عائدات البترول التي غالباً ما تتخذ طابعاً مسلحاً ويجري قمعها بعنف من قبل الجيش. للمزيد راجع:.G.Rousselot, op.cit, p88

[35] Ibid, p87.

[٣٦] بهاء عدنان السعبري، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث١١أيلول عام ٢٠٠١**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص٦٧.

[٣٧] جمال رشدي، مرجع سابق، ص٣٣.

في السابق، كانت العلاقات الدولية تتمحور حول الدولة فقط، أما الآن فتوسع الاهتمام ليشمل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية والقبائل والأفراد. وبحسب ريمون حداد فإن:" أهم القوى عبر الوطنية التي يعرفها العالم اليوم ولا يعترف بها القانون الدولي كأشخاص في العلاقات الدولية هي المجموعات والشركات عبر الوطنية وقد تعاظمت أهمية هذه الظاهرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأصبح مركزها أساسياً في العلاقات المالية والإقتصادية العالمية"[٣٨].

لقد أظهر القرن الحادي والعشرون، تغيّرات في السياسات والعلاقات الدولية، برزت معها الحاجة إلى اتساع النظرة التحليلية التي كانت تعترف في السابق بكون الدول هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وبأن مفاهيم، مثل القوة والصراع، هي التي تحكم جوهر العلاقات بين الدول تحت تأثير الاعتماد الدولي المتبادل. ولقد تجلّت هذه التغيّرات ببروز فاعلين جدد من غير الدول *Non State Actors* يؤدون دوراً مهماً في موضوعات سياسية واقتصادية وإعلامية جديدة، تتجاوز مستوى التفاعلات الحكومية الرسمية، وتتخطى الحدود والسيادة.

إن أبرز الفاعلين من غير الدول هي الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وبعض الجماعات والتنظيمات المسلحة، فضلاً عن جماعات الجريمة المنظمة والمافيا الدولية. بالإضافة إلى ظهور نوع جديد أضيف إلى قائمة الفاعلين من غير الدول، هو "الفاعل الدولي الفرد" الذي يمثل ظاهرة جديدة في عالمنا[٣٩].

لقد أثارت ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات اهتماماً عالمياً منذ السبعينيات، حيث برز دورها في السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مقدرات الشعوب في عدد من دول العالم، وخصوصاً بعد فضائح الرشاوى التي قامت بدفعها شركات متعددة الجنسيات إلى بعض الشخصيات العامة والتنظيمات السياسية في عدد من الدول النامية والمتقدمة، وأبرزها فضيحة شركة لوكهميد الأميركية *Lockhmed* لصناعة الطائرات في العام ١٩٧٦، والدور الذي قامت

[٣٨] ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٤٧.

[٣٩] أكرم حسام/ (مردوخ نموذجاً: "الفاعل الفرد" ظاهرة جديدة في التفاعلات الدولية)/ السياسة الدولية/ العدد١٨٦/ أكتوبر ٢٠١١/ ص١٠٠.

به كل من الشركة الدولية للبرق والهاتف *I.T.T* شركة أناكوندا *Anaconda* للنحاس في انقلاب شيلي والإطاحة بالحكم الوطني فيها[٤٠].

كما شهد مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات عدة تعريفات من قبل عدد كبير من الاقتصاديين. إذ إن تسمية الشركات المتعددة الجنسيات، بحسب ريمون حداد، هي من وضع هذه الشركات نفسها، وأن أول من اعتمدها كانت شركة ال" آي. بي. أم *IBM*" الأميركية، التي كانت تحتكر صناعة الإلكترونيات والكمبيوتر على المستوى العالمي، حيث كان هدفها تغطية الاستغلال التي تمارسه عبر فروعها في العالم[٤١]. أهم هذه التعريفات هي تلك التي إعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" الأونكتاد"[٤٢]وهي:" الشركات المالكة لأجهزة إنتاج وخدمات أو أنها تشرف عليها من الخارج بالنسبة لمكان وجودها. ويشمل هذا التعريف ليس فقط الشركات التابعة للقطاع الخاص أو الشركات المغفلة بل أيضاً شركات القطاع العام التابعة للدولة"[٤٣]. وبأنها: "كيان إقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملا"[٤٤].

تعود ملكية الشركات المتعددة الجنسيات إلى عدة دول، أهمها: هولندا، إلمانيا، فرنسا، سويسرا، إيطاليا، كندا، السويد، اليابان، لكن أكثرها يعود إلى شركات أميركية المنشأ[٤٥].

لقد حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة "يونيب" عشرات الصراعات المسلحة المرتبطة بالموارد الطبيعية منذ العام ١٩٩٠. ففي معظم هذه الحالات تبيّن تورط الشركات المتعددة الجنسيات في

---

[٤٠] محمد صبحي الأتربي، **الشركات المتعددة الجنسية وسياسات الإستخدام والتكنولوجيا في البلاد العربية**، منظمة العمل العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص٤.

[٤١] ريمون حداد، مرجع سابق، ص٣٤٨.

[٤٢] جرى اطلاق تسمية الشركات العبر وطنية من قبل الأمم المتحدة وإستخدمت منذ العام ١٩٨٠، وذلك بغية تمييزها عن تسمية المتعددة الجنسيات التي أطلقتها شركة ال *IBM* في العام ١٩٦٠، ويكمن جوهر الإختلاف بينهما، بالنسبة إليه، حول مصادر الرأسمال المؤسس. ففي حين أن رأسمال الشركة المتعددة الجنسيات وطني، فإن مصادر رأسمال الشركة العبر وطنية عالمية. للمزيد، راجع:

M.Rakić, T.Petković, "Transnational Companies a global Empires", Scientific review paper, Vol. 7 (2) 2010, p292.

[43] "Effets des sociétés multinationales sur le développement sur le developpement et sur les relations internationales", ST/ESA/6, 1974, p27.

[44] http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Transnational-corporations-(TNC).aspx

[٤٥] حسن زعرور/(الآثار الإقتصادية والإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات)/ مجلة الدفاع الوطني/العدد ٢٥ /١-٧-١٩٩٨. http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?4364

إطار سعيها للسيطرة على الموارد الطبيعية في اندلاع النزاعات، سواء أمِن أجل معارضة جماعات تسعى للسيطرة على الموارد الطبيعية، أم من خلال تمويل جماعات مسلحة بغية السيطرة على هذه الموارد، أم من خلال إحباط جهود التسويات للحفاظ على الهيمنة على هذه الموارد[٤٦].

يُظهر التقرير السنوي الصادر عن معهد ستكهولم لأبحاث السلام للعام ٢٠١٣، أن العقد الممتد من ٢٠٠٢-٢٠١١ شهد ٧٣ صراعاً دولياً، ما زال ٣٧ صراعاً منه قائماً حتى العام ٢٠١١، كما أن هذا العقد شهد ٢٢٣ صراعاً داخلياً ما زال ٣٨ صراعاً منه قائماً حتى العام ٢٠١١[٤٧].

يُعدُّ موضوع تأثير النفط على العلاقات الدولية ولاسيما الصراع الدولي من أهم المواضيع التي طُرحت من قبل الباحثين والمتخصصين في السياسة الدولية، نذكر على سبيل المثال كتاب سيبري السنوي للعام ٢٠١١ الذي خصص فصلاً كاملاً لما وصفه بـ"تجدد الاهتمام بدور الموارد"[٤٨].

كذلك فإن الأمين العام للأمم المتحدة ذكر في كلمته أمام الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة: "أننا نحتاج إلى تفاهم جديد بشأن الناحية الأخلاقية في الأعمال التجارية والحكم مع مزيد من التعاطف والتقليل من الافتتان بسحر الأسواق"[٤٩].

إن إشكالية البحث تكمن في تبيان الدور الذي يؤديه البترول في السياسة الدولية، وفي الصراعات الدولية والداخلية، ومعرفة من الجهة أو الجهات المستفيدة من الصراع؟ وما العوامل التي تؤدي إلى اندلاع الصراعات المسلحة داخل دولة ما في حين لا يتم اللجوء إليه في دولة أخرى؟

---

46 http://apf.francophonie.org/IMG/pdf/2012_session_politic_Rapport19_Ressourcesnaturelles.pdf. p5.

47 http://www.grip.org/sites/grip.org/files/LIVRES_DU_GRIP/E-BOOKS/SIPRI_2013/SIPRIYB13SummaryFR.pdf

٤٨ للمزيد الإطلاع على:

Sipri Year Book 2011, Armaments, Disarmaments and International Security, Solna, Suede, 2011. http://www.sipri.org/yearbook/2011

49 http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/515/68/PDF/N0851568.pdf?OpenElement

إن تحليل عناصر الصراعات تلك الصراعات يكشف عن أن الخطوط العديد منها تتقاطع حول الطاقة، سواء فيما يتعلق بمصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي، أو بعض الدول في أفريقيا، أو أميركا اللاتينية، أو فيما يتعلق من جهة أخرى بممراتها البرية أو البحرية، مثلاً بحر الصين الجنوبي، وفي سوريا، وأوكرانيا. مما يثير التساؤل حول حدود دور البترول في تلك الصراعات وهل هو دور العامل المحفز لها ؟[٥٠]

سيتم دراسة ماهية الشركات المتعددة الجنسيات، وآليات عملها ونشاطاتها، ومدى تأثير هذه الشركات على السياسة الداخلية للدول وعلى القرار الدولي. كذلك القاء الضوء على الأساليب والوسائل التي تتبعها هذه الشركات لتأمين المواد الأولية. إن الأسئلة التي تطرح نفسها عديدة منها: ما الرابط بين عمل هذه الشركات والصراعات الدولية والداخلية؟ هل هناك نموذج واحد متبع من قبل هذه الشركات في الدول كافة أم أن هناك عدة استراتجيات معتمدة؟ هل أن مصادر الطاقة والمواد الأولية هي مصدر لرفاهية البلدان المنتجة لها أم هي نقمة على تلك البلدان وشعوبها والمحيطة بها؟ وما دور القوى الخارجية في الصراع؟ هل هناك ضوابط تخضع لها الشركات المتعددة الجنسيات؟ وما ردود فعل القوى السياسية والاجتماعية على أداء عمل هذه الشركات؟ وما جدلية السلطة والسلطة المضادة؟

لقد إعتمد البحث منهجية علمية تحليلية وتوصيفية. وتكمن أهمية المنهجية التوصيفية في القدرة على وصف ماهية هذه الشركات، عملها، ووصف الاستراتيجية المعتمدة من قبلها، لمحاولة ربطها لاحقاً بالصراعات والحروب الاثنية والعرقية داخل البلدان المضيفة وفي ما بينها. أما المنهج التحليلي فهو ضروري لدراسة التأثير المباشر أو غير المباشر على صنع القرارات السياسية الدولية والداخلية في العالم.

تكمُن أهمية هذا البحث في دراسة سمة مهمة من سمات العلاقات الدولية وهو الصراع الدولي، وتسليط الضوء على الأسباب غير المعلنة للصراع والتي يجري إخفاؤها وتضليل الرأي العام المحلي والدولي عن أسبابه الحقيقية. كذلك يهدف هذا البحث إلى معالجة أسباب الصراعات الدولية والداخلية بأسلوب معاصر ومعمّق. كما أن أهمية هذا البحث تكمن في تسليط الضوء على دور الشركات المتعددة الجنسيات في الصراعات، وتبيان أساليب عملها غير الظاهرة للعلن.

---

[٥٠] مالك عوني/ (العامل المراوح: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي)/ تحولات استراتيجية–ملحق السياسة الدولية/ العدد ١٩٦/أبريل ٢٠١٤/ ص٣.

إن هذه الدراسة من شأنها تشخيص المشاكل الناتجة عن آليات عمل الشركات بشكل معمق، وبالتالي مناقشة الحلول الملائمة.

يُقسم البحث قسمين: القسم الأول يتناول دور البترول في الصراعات الدولية والداخلية، حيث سنخصص الفصل الأول لشرح أهمية دور البترول في العلاقات الدولية وتحليلها. وسنعمد في الفصل الثاني إلى تبيان العلاقة التي تربط ما بين الصراعات الدولية في العالم والبترول وعرض بعضٍ منها. أما في الفصل الثالث فسنعالج أهداف الشركات المتعددة الجنسيات وتورطها في صراعاتٍ دولية و داخلية.

والقسم الثاني سنعالج فيه جدلية العلاقة ما بين الشركات المتعددة الجنسيات وآلية صنع القرارات الدولية؛ حيث سنخصص الفصل الأول لمعالجة أهداف عمل الشركات المتعددة الجنسيات وأساليبها، وفي الفصل الثاني سنتناول الآثار المترتبة على عمل الشركات المتعددة الجنسيات، أما الفصل الثالث فسنعرض المبادرات العالمية لضبط أعمالها.

– القسم الأول: علاقة البترول بالصراعات الدولية والداخلية

تناول عدد من الباحثين علاقة الموارد الطبيعية، وخصوصاً البترول، بالصراعات الدولية. كما تكثفت غالبية الأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع، بعد انتهاء الحرب الباردة، ولاسيما بعد تزايد عدد الصراعات وحدّتها. إلا أن دور البترول في الصراعات الدولية كان دائماً موضع اهتمام عدد كبير من الباحثين، منهم جيل روسلو *Gilles Rousselot* الذي قال بأن: "عدد كبير من الصراعات الداخلية كان سببها المباشر البترول"[٥١]، أيضاً بالنسبة إلى محمد غانم الرميحي، أستاذ وباحث إجتماعي وسياسي كويتي، الذي قال:" لقد غيّر النفط علاقات قانونية دولية، وأثار صراعات حدودية وثورات وانقلابات داخلية متعدّدة، وخلق تحالفات جديدة وفكك تحالفات قديمة وهو ما زال يفعل ذلك حتى الوقت الحالي"[٥٢]. فالصراع الدولي حوله "أدى إلى تنامي الصراعات والتوترات السياسية والعسكرية في مناطق عديدة من العالم"[٥٣]. كذلك وجد كل من جاك برجييه *Jacques Bergier* وتوماس برنارد *Thomas Bernard* أن الصراع ينتشر في كل مكان يتواجد فيه نفط، أينما وجد وأينما تدفق فإن حرية وحتى حياة الأمم معرضة للخطر، وأن كل دولة ليس لديها الموارد أو المصادر الكافية من الطاقة، ستسعى للبحث عنه خارج أراضيها[٥٤]. كما عدّدا، على سبيل المثال، بعض الحروب المرتبطة بالبترول:حرب الفليبين(١٨٩٩-١٩١٣)، مذابح أندونيسيا(١٩٦٥-١٩٦٥)، الثورات في أفريقيا(من نيجيريا إلى الكونغو إلى روديسيا)، الحرب في اليمن بين الملكيين والجمهوريين(١٩٦٢-١٩٧٠)، والنزاع الحدودي بين الكوريتين الشمالية والجنوبية(١٩٥٣-حتى اليوم)، وأيضاً الحرب العربية-الإسرائيلية(١٩٦٧)[٥٥].

إن البترول مادة استراتيجية تشكل عصب الاقتصاد العالمي، وهو نعمة ونقمة في آن. نعمة حين يجري توظيفه في التنمية، ونقمة حيث يمكن أن يهدد استقرار البلد المتواجد فيه، ومصدر

---

[51] G.Rousselot, op.cit, p87.

[٥٢] محمد غانم الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية،** دار الجديد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥، ص227.

[٥٣]عبد علي كاظم المعموري، مالك دحام الجميلي، **النفط والاحتلال في العراق،** مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص١٢١.

[54] J. Bergier, T. Bernard, op.cit, p3.

[55] Ibid.

اجتذاب للتدخلات الدولية وللقوى العالمية الساعية إلى وضع اليد على هذه الثروة وموضع تنافس وصراع بين هذه القوى[٥٦].

فما دور البترول في السياسة الخارجية للدول (الفصل الأول) وما أبرز الصراعات الدولية والداخلية المرتبطة به في العالم (الفصل الثاني)، وما أهداف الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في صراعات دولية وداخلية (الفصل الثالث).

الفصل الأول: دور البترول في السياسة الخارجية للدول

يشهد العالم توزيعاً غير متساوٍ للبترول في العالم حيث يتوافر في البلدان النامية في حين أن الدول المتطورة تكاد تفتقر إليه[٥٧]. لذا فإن سعى الدول لتأمين البترول وحماية مصادره خلّف آثاراً بارزةً على السياسات الوطنية والدولية وأدى إلى إعاقة التنمية الاقتصادية وإضعاف الحكومات وتهديد السلم والأمن الدوليين[٥٨].

ويُعدّ البترول محور السياسات والقرارات الإقليمية والدولية[٥٩]، وسلاحاً استراتيجياً في موازين القوى العالمية، فهو يستحوذ على اهتمام القادة العسكريين والمخططين الاستراتيجيين، وعلى اهتمام رجال السياسة وعلماء الاقتصاد[٦٠].

لقد بدأ الاهتمام الدولي بالبترول يتعاظم مع نشوب الحرب العالمية الأولى[٦١]، وعقب إنتهائها[٦٢]، إلا أنه يتبين أن الاهتمام الدولي بنفط الشرق، تحديداً النفط العراقي، يعود إلى العام ١٨٧١ بفعل

---

[٥٦] محمد دياب/(الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز)/ شوؤن الأوسط/ العدد ١٠٥/ شتاء ٢٠٠٢/ ص١٥٠.

[57] N. Mazzuchi, "Emprises strategique de l'état et puissance internationale", Geoéconomie, n° 61, printemps 2012, pp118-119.

[58] J.R.Kehl, "Oil water blood and diamonds: International Intervention in Resource Disputes", International Negotiation, n°15, 2010, p391.

[٥٩] هاني حبيب، **النفط استراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً مصدر الثروة والطاقة والأزمات**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص١١٣.

[٦٠] جان شرّو/ (الحرب الأفغانية حلقة في سلسلة الصراع الدولي على البترول في الشرق الأوسط)/ مجلة الدفاع الوطني/ ١-٧-٢٠٠٢. http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?1013

[٦١] محمد خيتاوي، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**، دار رسلان، دمشق، ٢٠١٠، ص٣٥.

الرحلات الاستكشافية التي قام بها الأوروبيون في بلدان الشرق الأوسط[٦٣]. وفي العام ١٩٤١، وخلال الحرب العالمية الثانية، كان الحظر الأميركي على صادرات النفط إلى اليابان السبب الرئيسي لمهاجمة قاعدة بيرل هاربر الأميركية[٦٤]. كذلك كان الهدف الرئيسي لغزو ألمانيا لروسيا احتلال باكو النفطية في أذربيجان[٦٥]. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اندلعت الحرب الباردة بين كل من الاتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة للسيطرة على ثروات العالم وخصوصاً الشرق الأوسط، وتجسد الصراع الإقليمي على البحر الأحمر بينهما، حيث تم استخدام المساعدات الاقتصادية والعسكرية لجذب الدول المتصارعة إلى معسكرهما[٦٦].

ألا أن فريدريك أونسيل *Frederic Encel*، أستاذ العلاقات الدولية، يخالف هذا الرأي، إذ يقول إن الاهتمام ببترول الشرق الأوسط، وما يسمى بالحروب من أجل البترول، يشكل استثناءً وليس القاعدة[٦٧].

---

[٦٢] يرى صلاح العقاد بأن البترول أدى دوراً أساسياً " في تخلي بريطانيا عن الحكومة العربية التي أنشأها فيصل في دمشق مقابل تعديل إتفاقية سايكس–بيكو حيث ضُمّت الموصل إلى منطقة الانتداب البريطاني في العراق بعد أن كانت الاتفاقية تعدها جزءاً من سوريا الخاضعة للانتداب الفرنسي". للمزيد: راجع: صلاح العقاد، **البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، ١٩٧٣، ص٣.

[٦٣] إسماعيل نوري الربيعي/ (الجذور التاريخية لامتيازات النفط العراقي)/ السياسة الدولية/ العدد١٦٨/ أبريل ٢٠٠٧/المجلد٤٢/ ص١٥١.

[64] Y.maclacha, "l'embargo pétrolier a-t-il provoque Pearl harbor?", Guerres et histories, n°9, pp 44-45.

[٦٥] مايكل كلير، **الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسين، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص ٣٨.

[٦٦] محمد صبحي الحجار/ (الصراع على البحر الأحمر: حقبة ما قبل ١٩٨٠)/ الدفاع الوطني/العدد ٨١/ تموز ٢٠١٢/ ص٦٠.

[٦٧] يعتبر فريدريك لونسيل أن البترول لم يحظَ بالاهتمام الدولي، إبان الحرب العالمية الأولى، لاسيما في الأعوام ١٩٣٠و١٩٣٢، إذ إن الصناعات البترو–كيميائية، ولاسيما البلاستيكية، لم تكن اكتُشفت بعد. ففرنسا تنازلت عن الموصل وآباره النفطية مقابل لبنان وسوريا الخاليتين من البترول. كذلك لم تبدِ الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي حينها أي اهتمام بالمنطقة. أما اليابان فقد اعتمدت بشكل كامل على الولايات المتحدة الأميركية وغيرها في تأمين وارداتها النفطية. كذلك لم يكن البترول هدف الجيوش المتحاربة في الحرب العالمية الثانية وأن الاستثناء الوحيد يكمُن حينما أسقطت الولايات المتحدة حكومة محمد مصدق في العام ١٩٥٣. للمزيد، راجع:

F.Encel, "le pétrole du moyen-orient est-il géopolitiquement si précieux? Réflexions autour

منذ منتصف القرن العشرين، أصبح البترول موضوعاً للصراع الدولي من حيث محاولة السيطرة على المناطق الغنية به أو إخضاعها لنفوذ قوة دولية لضمان "أمن الطاقة" للدول الكبرى أو من حيث استخدامها كأداة للردع في مواجهة أطراف دولية أخرى[٦٨]. ومع بدايات القرن الحادي والعشرين، شهد النظام العالمي تحولات في موازين القوى الدولي، وتنافس قوى دولية جديدة للسيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها، وأصبح "أمن الطاقة" أحد محددات السياسة الخارجية للدول، لذلك فإن محور الصراع المستقبلي سيكون الطاقة ومصادرها وإمداداتها[٦٩]. هذه الإمدادات أصبحت تقود تحالفات ونماذج جديدة للتعاون بين الأطراف الرئيسة لسوقها، وصارت الاحتياجات من الطاقة مصدراً وسبباً لتوترات وصراعات دولية متعددة المستويات[٧٠].

يؤدي البترول دوراً مهماً في تحديد شكل ومضمون المنظومات الجيوبوليتيكية وما يتصل بها من بناء استراتيجيات دولية[٧١]. لذلك، سنبيّن أهمية البترول وتأثيره في السياسة الخارجية الدولية ولاسيما للولايات المتحدة الأميركية (المطلب الأول) والدول الأوروبية والصين (المطلب الثاني)

المطلب الأول: دور البترول في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية

يشكل البترول إحدى ركائز السياسة الخارجية للإدارات الأميركية كافة، وخصوصاً أن الولايات المتحدة الأميركية تستهلك ٢٥% من إجمالي الاستهلاك العالمي[٧٢]، وتُعّد أكبر مستهلك للبترول والغاز في العالم[٧٣]، إذ إنها تستورد ما يقرب من نصف احتياجاتها اليومية من البترول[٧٤].

D'une contestable centralité économique, stratégique et énergétique", Revue Management & Avenir n° 42, p282.

[٦٨] مالك عوني،(العامل المراوح: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي)، مرجع سابق، ص٣.

[٦٩] عمرو عبد العاطي/ (أمن الطاقة .... تكلفة اقتصادية متصاعدة/السياسة الدولية)/ العدد ١٨٠/ ص١٨١.

[٧٠] نجلاء مرعي/(أعراض الإنفصال: الصراع على النفط بين الشمال وجنوب السودان)/السياسة الدولية/العدد١٨٨/أبريل ٢٠١٢/المجلد٤٧/ ص١٢٢.

[٧١] وشنان أمال/(الاهتمام الأميركي بالنفط في نيجيريا: دراسة في الأسباب والآليات)/الحوار المتمدن/ العدد٤٣٣٠/٢٠١٤. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395045

[٧٢] عبد علي كاظم المعموري، مالك دحام الجميلي، مرجع سابق، ص ١٠٣.

[٧٣] في العام ٢٠١٢، استهلكت الولايات المتحدة نحو ١٨،٦مليون برميل من النفط والمنتجات النفطية يومياً، كما استهلكت ٢٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي. للمزيد: أحمد قنديل/(تردد الصدى: حلم الإكتفاء في الطاقة ومستقبل الدور الأمريكي عالمياً)/ ملحق السياسة الدولية/العدد ١٩٦/أبريل ٢٠١٤/ ص١٧.

فالبترول، ولاسيما الرخيص منه، أساسي لقوة الاقتصاد الأميركي. لذا، فإن الرؤساء الأميركيين، أياً كان انتماؤهم الحزبي، يجدون أنفسهم ملزمين بالقيام بما هو ضروري لضمان تأمين إمدادات النفط[٧٥]. علماً أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تفرض قوانينها الاستحصال على تراخيص لاستخراج النفط على الموافقة من الدولة[٧٦]، إذ إن مالك الأرض يملك سطحها وباطنها أيضاً[٧٧].

الفقرة الأولى: البترول في السياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية لغاية ٢٠٠١

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية باتت تدرك الولايات المتحدة أنها مقبلة على إستنزاف إحتياطها لتلبية الاستهلاك المحلي، حينها أصبح النفط مسألة سياسة خارجية، وأصبحت تُعدّ البترول مورداً حيوياً للازدهار الأميركي ويجب حمايته بأي وسيلة بما فيها استخدام القوة العسكرية. لذلك لجأت إلى شركات النفط الأميركية لتأمين إمدادات البترول، إلا أنها تحملت كامل المسؤولية لضمان استثمارات هذه الشركات في الخارج[٧٨]. ولقد برز ذلك في غالبية الاتفاقيات والسياسات التي انتهجتها تجاه عددٍ من الدول المصدرة للبترول، ولعل أبرزها اتفاقية كوينسي *Agreement Quincy* في العام ١٩٤٥ مع المملكة العربية السعودية[٧٩].

في العام ١٩٤٧، صدر المبدأ الشهير للرئيس الأميركي ترومان الذي تعهد فيه "بألا يبخل بالمساعدة الأميركية لأيّ أمةٍ مهددة بالاستعباد السوفياتي"، وذلك للرد على محاولة الاتحاد

---

[٧٤] عبّر هنري كسنجر عن أهمية البترول في السياسة الخارجية الأميركية بأنه:" من يسيطر على الطاقة يسيطر على الأمم، والنفط كان العامل الحاسم في توجيه السياسة الخارجية الأميركية في أجزاء متعددة من العالم في أثناء الحرب الباردة، كما أن النفط كان العامل الحاسم في العمليات العسكرية منذ نهاية الحرب الباردة حتى الآن أكثر من أي وقت مضى. راجع: طارق محمد ذنون الطائي، **العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة،** مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص٩٦.

[٧٥]مايكل كلير، **دم ونفط أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين،** ترجمة أحمد رمو، دار الساقي، بيروت، ٢٠١١، ص١٣.

[76] P.Noël, "Les Etats-Unis et le pétrole: de Rockefeller a la guerre du golfe", Questions Internationales, n° 2 , juillet-août 2003, p30.

[77] Le gaz de schiste, nouveau trésor énergétiques, Problèmes économiques, mercredi 26 mai 2010, n° 2996, p10.

[٧٨] مايكل كلير، دم ونفط، أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين، مرجع سابق، ص١٣-١٤.

[79] A. Chouet, A**u Cœur Des Services Spéciaux**, La Découverte, Paris, 2010, pp 67-68.

السوفياتي السيطرة على موارد البترول في إيران، والعراق، والشرقين الأدنى والأوسط. وحينها جرى تصنيف كل من اليونان وتركيا وإيران بأنها من أكثر الدول حاجةً إلى المساعدة[٨٠].

كذلك صدر في العام ١٩٥٧، مبدأ آيزنهاور الذي أجاز للرئيس استخدام القوات المقاتلة الأميركية للدفاع عن البلدان الصديقة في الشرق الأوسط ضد معتدين يدعمهم الاتحاد السوفياتي، وتوفير الأسلحة والمساعدة العسكرية للأنظمة الموالية لأميركا[٨١]. وفي العام ١٩٦٩، أعلن الرئيس نيكسون مبدأه في تصريح "سنقدم المساعدة العسكرية والاقتصادية عند الطلب"[٨٢].

في العام ١٩٧٠، بلغ الإنتاج النفطي في ٤٨ ولاية أميركية ذروته، كما سبق أن توّقع الجيولوجي النفطي كينغ هوبارد *King hubbard*، وبذلك حُتم على الولايات المتحدة الاعتماد على البترول المستورد لتحريك عجلة الإنتاج القومي[٨٣]. حينها عمدت الولايات المتحدة، لتلبية حاجات ومتطلبات "أسلوب الحياة الأميركي"، إلى شراء النفط أولاً ثم الغاز الطبيعي، ما أدى إلى تبدل ميزانها التجاري من إيجابي إلى سلبي بسرعة، وتحولت الولايات المتحدة بعد مدة قصيرة إلى البلد المدين الرئيسي في العالم بعد أن كانت المُقرض الرئيسي في العالم.

ولكنه على أثر أزمة الحظر النفطي عام ١٩٧٣، أدركت الولايات المتحدة أهمية مصادر الطاقة ومدى تأثيرها في أمنها القومي، وتحول منذ ذلك الحين أمن الطاقة إلى أولويات سياساتها[٨٤]. لذلك بادرت إلى وضع مخططات بغية الاستيلاء على المنطقة التي تقع بين الكويت وقطر بطول ٤٠٠ ميل وتحتوي على ٤٠% من احتياطي النفط في العالم. حيث خططت للتدخل في الخليج في ست حالات من بينها هجوم تشنه "دولة إقليمية مصنفة بأنها راديكالية على دولة منتجة للنفط مصنفة بأنها صديقة"، والذي إعتمدته لاحقاً لشن حرب الخليج الأولى. وبذلك حققت هدفها الرئيسي وهو السيطرة العسكرية على المنطقة[٨٥]. إذ على الرغم من المبررات الرسمية التي أُعطيت لحرب الخليج الأولى من قبل الإدارة الأميركية كتحرير الكويت وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ودعم العقوبات الدولية ضد العدوان، فإن الشهادات التي أدلى بها كل من الرئيس

---

[٨٠] مايكل كلير، **دم ونفط**، أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين، مرجع سابق، ص٨٤-٨٥.

[٨١] أعلن المبدأ في خطاب رئاسي وتحول في ما بعد إلى قرار مشترك للكونغرس. المرجع أعلاه، ص٨٦-٨٧.

[٨٢] طُبق هذا المبدأ في الخليج، في قرار تعزيز القوة العسكرية لكل من إيران والسعودية. المرجع أعلاه، ص٨٩.

[٨٣] عبد الحي زلوم، **حروب البترول الصليبية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص٤٢.

[٨٤] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص١٨٢.

[٨٥] عدنان الشهّال، **مشكلات النفط في لبنان وغياب السياسة النفطية**، جروس برس، بيروت، ١٩٩٨، ص٥٠-٥١.

جورج بوش الأب ومعاونوه تثبت بأن السبب الرئيسي هو تهديد منابع النفط في المملكة العربية السعودية وحرية تدفق البترول في الخليج[٨٦].

برزت أهمية النفط في رسم وتوجيه الاستراتيجية الأميركية من خلال اعتماد مفهوم "الاحتواء"، وهو مبدأ ثابت تطور في عهد الرئيس جيمي كارتر[٨٧]، في شكل وثيقة حملت اسمه، أُوكل من خلاله للولايات المتحدة إنتاج النفط في الخليج العربي بطريقة حرة[٨٨].

اسُتخدمت هذه الوثيقة، عندما أبلغ هنري كسنجر *Henry Kissenger*، وزير خارجية أميركا، محرري جريدة بزنيس ويك *Business Week*، عقب الصدمة النفطية، بأن الولايات المتحدة الأميركية في صدد التحضير للذهاب إلى حرب من أجل النفط وبأنها لن تتردد باستعمال القوة من أجل ذلك. ثم اسُتخدمت هذه الوثيقة لاحقاً لتبرير حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠[٨٩]، وحينها أعلنت الولايات المتحدة صراحة بأن اقتحام حقول النفط الأجنبية والسيطرة عليها هو حاجة قومية تشكل مبرراً للتدخل العسكري[٩٠].

ظهرت أهمية البترول هذه بشكل جلي في صراع الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط الاتحاد من خلال التدخّل بشكل مباشر في كثير من الحروب، منها حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، والحرب بين المقاومة الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشميّة في أيلول ١٩٧٠، كذلك حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل من أجل المحافظة على البترول، حيث أنشأ الرئيس كارتر قوّة التدخّل السريع (*RDJTF*) وقوامها نصف مليون جندي مهمتها المحافظة على البترول في الشرق الأوسط، والتي جرى استخدامها بفعالية في حرب الخليج الثانية ضد العراق[٩١].

---

[٨٦] مايكل كلير، **دم ونفط أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين**، مرجع سابق، ص١٠٣.

[٨٧]نص مبدأ كارتر على:" أن أية محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف يُعد في نظر الولايات المتحدة هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة". راجع: سليم كاطع علي/(التواجد العسكري الامريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)/ جامعة بغداد/ العدد٤٥/ ص١٤٢. http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60675

[٨٨]هاني حبيب، مرجع سابق، ص١١٣.

[89] Daron Acemoglu, Mikhail Golosov, Aleh Tsyvinski, PierreYared," A Dynamic Theory of Resource War," (December 31, 2010). MIT Department of Economics Working Paper No. 11-1. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1737990 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1737990. p1.

[٩٠] ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط**، ترجمة انطوان عبدالله، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٣.

[٩١] جان شرّو، مرجع سابق.

كذلك في العام ١٩٨٣، تم تأسيس القيادة المركزية الأميركية "سنتكوم *Centcom*"، لحماية التدفق العالمي للنفط، ولقد خاضت قوات السنتكوم أربع معارك رئيسية: الحرب الإيرانية العراقية١٩٨٠-١٩٨٨، حرب الخليج ١٩٩١، حرب أفغانستان٢٠٠١، وحرب العراق٢٠٠٣. وهدفها الأساسي إبقاء مضيق هرمز مفتوحاً وإحباط أيّ تهديدات لاستمرارية إنتاج البترول في الخليج ونقله[٩٢].

لقد تركّز اهتمام الولايات للقرن الحادي والعشرين على منع ربط أورو-أسيا بمنطقة الشرق الأوسط وتجلى ذلك في خوفها المتزايد من امتلاك الدول المصدرة للنفط لأسلحة دمار شامل مع ما يستتبعه ذلك من امتلاكها للقوة العسكرية والموارد النفطية معاً، إذ إن ذلك سيمكن تلك البلاد من التحكم بأسعار البترول والحصول على الجزء الأكبر من أموال الغرب وثروته[٩٣].

الفقرة الثانية: منذ عهد جورج بوش لغاية تاريخه

أولت إدارة جورج بوش الابن أهمية كبرى للبترول ولمصادره ولأمن إمداداته عملاً بالاستراتيجية الوطنية للطاقة *National Energy Policy*، التي عُرفت لاحقاً باسم تقرير ديك تشيني. وقد تمحورت هذه الاستراتيجية على مفهوم أمن الطاقة وعلى مخاطر اعتماد الولايات المتحدة على البترول المستورد[٩٤].

ويُعدّ الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ نقطة تحول أساسية في السياسة الخارجية الأميركية في العالم، والتي جرى في ضوئها إطلاق استراتيجية "الحرب على الإرهاب". غير أن عبد الحي زلوم يؤكد بأن استراتيجية الولايات المتحدة للسيطرة على العالم قد جرى وضعها قبل أحداث الحادي عشر من أيلول٢٠٠١، وذلك من خلال الورقة التي أعدها، في العام ٢٠٠٢، بول وولفوتز *Paul Wolfowitz*، *مستشار للرئيس بوش الإبن*، تحت عنوان" دليل التخطيط الدفاعي للسنوات ١٩٩٤-١٩٩٦"، والتي تضمنت عدة أهداف تمحورت حول الحيلولة دون إعادة ظهور منافس جديد للولايات المتحدة الأميركية[٩٥].

---

[٩٢] مايكل كلير، **دم ونفط أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين**، مرجع سابق، ص ١٩-٢١.

[٩٣] سعد حقي توفيق/ (التنافس الدولي وضمان أمن النفط)/ مجلة العلوم السياسية/ العدد٤٣/ ص١٢.

[٩٤] خليل العناني/ (اللوبي النفطي الأمريكي...النفوذ وآليات التأثير)/ السياسة الدولية /العدد ١٦٤/ أبريل ٢٠٠٦/ ص ٤٥.

[٩٥] عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص٤٥.

في السياق نفسه، وبحسب زبغنيو بريجنسكي *Zbigniew Brzezinski*، مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر، الذي إعترف في العام ١٩٩٧ بأن الولايات المتحدة تحتاج تهديداً مباشراً لفرض سيطرتها على العالم، وبأنه:" مع تحول أمريكا، وبشكل متزايد إلى مجتمع متعدد الثقافات، فإنها تجد صعوبة في تأمين إجماع على قضايا السياسة الخارجية، إلا في حالات التعرض لتهديد خارجي مباشر وكبير وحقيقي"[٩٦]

لذلك، وبحسب آخرين، فإن هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ قد شكلت وسيلة وفرصة للهجوم على الدول الغنية بالبترول تحت شعار "الحرب على الإرهاب"[٩٧]. هذه الاستراتيجية دفعت بعدد من المفكرين، وفي طليعتهم نعوم تشومسكي، أستاذ ومؤرخ وناقد سياسي أميركي، إلى التأكيد على أن سياسية الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط هدفها السيطرة على نفطه ومن خلاله إحكام السيطرة على النظام العالمي[٩٨].

لقد تركزت استراتيجية البنتاغون، التي تحمل اسم "طيف الهيمنة الكاملة"، في السعي إلى تحقيق الهيمنة على كل شيء وفي كل مكان، ويأتي النفط العالمي في قائمة هذه الأهداف[٩٩].

في الخطاب السنوي للرئيس الأميركي جورج بوش في العام ٢٠٠٦ صرّح بأنه: "لقد أصبحت الولايات المتحدة مدمنة للنفط الذي يستورد من أنحاء غير مستقرة في العالم"[١٠٠].

لذلك نجد أن الإدارات الأميركية المتعاقبة كافة، تضع في سلم أولوياتها تأمين سلامة إمدادات النفط[١٠١]، وتعمل على إقصاء منافسيها عن المناطق المنتجة للنفط أو استيعابهم ضمن مخططاتها، بحيث تكون هي وشركاتها العملاقة المتعددة الجنسيات الجهة المسيطرة والتي لها

---

[96] Z.Brzezinski, **the Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives**, USA, Basic Books, 1998, p 211.

[٩٧] جرى إعلان الحرب على الإرهاب وإعداد لائحة شملت قائمة أهداف تصل إلى خمسين دولة، امتلكت جميعها مصادر مهمة للبترول. حيث تصدرت كل من إيران والعراق هذه القائمة، على الرغم من أنهما ليسا على علاقة بأسامة بن لادن أو بتنظيم القاعدة. للمزيد راجع: ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص١٣٦.

[٩٨] تشومسكي: أمريكا تنهار.. والشركات متعددة الجنسيات تحكم العالم
http://www.gn4me.com/gn4me/details.jsp?artId=4178299

[٩٩] عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص٤١-٤٢.

[١٠٠] عمرو كمال حموده، (النفط في السياسة الخارجية الأميركية)، مرجع سابق، ص٥٠.

[101] The national security strategy of the United States of America, Washington, white house, May 2010. http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

النصيب الأكبر من الغنائم[١٠٢]. لقد أكدت على ذلك استراتيجية الأمن القومي الأميركي للعام ٢٠١٠، حيث ركزّت في التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيق نمو اقتصادي متوازن، الذي يعتمد بدوره على النفط كونه ركيزة الأمن القومي الأميركي[١٠٣]. تكمن أهمية السيطرة على البترول، ليس في سيطرة الولايات المتحدة على العالم كقطب أوحد في العالم حالياً فحسب بل في الحؤول دون ظهور أي أقطاب أخرى. رأى سبنسر إبراهام، وزير الطاقة في إدارة الرئيس بوش الإبن، أن: "أمن الطاقة مكوّن أساسي للأمن القومي"[١٠٤]. لذلك فإن القوات العسكرية أصبحت تُستخدم أكثر لحماية حقول النفط في العالم وطرق الإمداد التي تربط تلك الحقول بالولايات المتحدة وحلفائها ليس في منطقة الخليج فحسب، بل تمتد إلى مناطق البترول المضطربة في أنحاء أخرى من العالم[١٠٥].

بتاريخ كانون الثاني ٢٠١٢، أصدر الرئيس الأميركي وثيقة استراتيجية لوزارة الدفاع الأميركية بعنوان" الحفاظ على القيادة العالمية: أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين" وهي خطوة تدلل على العودة إلى التطويق الاستراتيجي والوجود العسكري المباشر في المجال الحيوي المباشر للقوة المنافسة لواشنطن عالميا[١٠٦]. إذ إن هذه الوثيقة تُعبر عن تحول في سُلّم أولويات الولايات المتحدة الأميركية من الشرق الأوسط وأوروبا إلى حوض الباسيفيكي وآسيا بسبب تناقص الأهمية النسبية لهما إذا ما قورنتا بآسيا، حيث أصبحت الصين مصدر التهديد الرئيسي للولايات المتحدة.

---

[١٠٢] للمزيد راجع:

J.Deutch, J.R.Schlesinger, D.G.Victor, **National security consequences of us oil dependency**, council on foreign relations, October 2006.

[١٠٣] إن الأمن القومي يعني قدرة الدولة ليس على حماية الوطن من التهديدات التي تواجهه فحسب، بل يتصل كذلك بقدرة الدولة على حماية مواطنيها وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواها، وهو يتشكّل من ثلاثة أبعاد: مفهوم التوازن، الرفاهية، والقدرات العسكرية للدولة. لقد فصّل برنامج الأمم المتحدة للتنمية البعدين الأول والثاني وحوّلهما إلى سبعة، هي: الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي، الأمن الغذائي، الأمن الشخصي، الأمن الصحي، أمن الجماعة، الأمن السياسي. كذلك أضاف التقرير الصادر عن اليونيسكو عام ٢٠٠٨ الأمن الإنساني والذي تطور إلى الأمان الإنساني. لذلك فإن الأمن الاقتصادي أو الدفاع عن السيادة الاقتصادية يعني مواجهة التهديد المتعلق بعدم الحصول على الموارد الطبيعية الحيوية اللازمة للدولة مثل البترول. راجع: عبد المنعم المشاط/(سياقات مغايرة: تعريف الأمن القومي في ظل "الدولة العربية الجديدة)/السياسة الدولية/العدد١٩٠/أكتوبر ٢٠١٢/ المجلد٤٧/ ص٣٥.

[١٠٤] مايكل كلير، **دم ونفط أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين**، مرجع سابق، ص٣٦.

[١٠٥] المرجع أعلاه، ص ٢٨.

[١٠٦] سامح راشد/(تقدم نحو الماضي: تفاعلات جديدة بأدوات قديمة)/السياسة الدولية/العدد١٨٨/أبريل ٢٠١٢/المجلد٤٧/ ص٨٨.

لذا فإن إدارة الرئيس باراك أوباما الأولى إتبعت استراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة وهو يعني تراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط بصفتها مصدراً مهماً للطاقة في العالم بالنسبة إلى الولايات المتحدة [١٠٧].

ألا أن الدكتور عبد الله عبد الخالق، أستاذ وباحث سياسي، يرى أنه:" بسبب إدمان الاقتصاد العالمي على النفط العربي، ووجود أمن العدو الإسرائيلي كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأميركي، كان الوطن العربي وسيظل باستمرارعلى رأس أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية"[١٠٨].

كذلك يندرج تأسيس قيادة عسكرية في أفريقيا، يُطلق عليها القيادة الأفريقية أو اختصاراً " أفريكوم *Africom*"[١٠٩]، ضمن استراتيجية جديدة للولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول في تأمين الوصول إلى مصادر النفط الأفريقي[١١٠]، حيث خططت الولايات المتحدة لاستيراد ٢٥% من احتياجاتها النفطية من أفريقيا[١١١] في العام٢٠١٠ وذلك للتقليل من الاعتماد على بترول الشرق الأوسط وتنويع مصادره[١١٢]. وبهذا فإن إفريقيا أصبحت تحتل موقعاً مهماً على

[١٠٧] محمد مطاوع/(أولويات متجددة: توجهات إدارة أوباما الثانية إزاء الشرق الأوسط)/السياسة الدولية/العدد١٩٣/يوليو٢٠١٣/المجلد ٤٨/ص٤١-٤٢.

[١٠٨] عبد الخالق عبدالله/(تغييرات استراتيجية: السياسة الأميركية في العالم العربي بعد الثورات)/السياسة الدولية/العدد١٩٣/ يوليو٢٠١٣/المجلد٤٨/ ص١٣.

[١٠٩] حدد البنتاغون أهداف القيادة في تحقيق المصالح الاستراتيجية الأميركية الثلاث في أفريقيا والمحيطات حولها وهي: مكافحة الإرهاب، احتواء النفوذ الصيني سياسياً واقتصادياً في القارة، وأخيراً وأهمها تأمين موارد الطاقة. راجع: عبد المنعم طلعت/(القيادة الأميركية في أفريقيا....الأبعاد والتداعيات)/السياسة الدولية/ العدد١٧١/ يناير٢٠١٠/المجلد ٤٥/ ص٩٧.

[١١٠] تم النظر إلى النفط في أفريقيا كحل لمشكلة النفط في أمريكا، إذ توقع "تقرير تشيني" أنه بحلول العام ٢٠١٥، سيشكل خليج غينيا نسبة ٢٥% من الواردات النفطية الأميركية، مما دفع الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش لإعلان أن النفط في أفريقيا يشكل مصلحة قومية إستراتيجية لأميركا. للمزيد راجع: عصام محمد عبد الشافي/(إستراتيجيات متعثرة: القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا)/السياسة الدولية/العدد١٩٦/أبريل ٢٠١٤/ ص٣٩.

[١١١] وفقاً لإدارة معلومات الطاقة فإن" الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستورد أكثر من ٧ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٢٠ من النفط الإفريقي" للمزيد راجع: وشنان أمال، (الإهتمام الأميركي بالنفط في نيجيريا: دراسة في الأسباب والآليات)، مرجع سابق.

[١١٢] حمدي عبد الرحمن الحسن/ (إدارة بوش وعسكرة السياسة الأميركية تجاه إفريقيا)/ السياسة الدولية/ العدد١٧٣/ يوليو٢٠٠٨/ المجلد٤٣/ ص١٨٤.

خريطة إنتاج النفط العالمي[١١٣]، حيث بلغ إنتاجها بحسب اللجنة الأفريقية للطاقة ١١% من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٥[١١٤].

وهناك بعض الخبراء الاستراتيجيين الذين يعدّون أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية قد أصبحت بعد إقرار مبدأ الحرب الاستباقية، إحدى دعائم الاستراتيجية الأميركية للقرن الحادي والعشرين، إذ شملت توسيع الوجود العسكري الأميركي في العالم الذي بلغ نصف مليون جندي. كذلك الإعلان عن مشروع فرض الوصاية على منظمة الأوبك من خلال إقرار الكونغرس الأميركي القانون المعروف باسم "النوبك الأميركي" الذي يهدف إلى التحكم في النفط العالمي[١١٥].

إن التحدي الأساسي الذي تواجهه الولايات المتحدة الأميركية، ومعها الدول الصناعية، هو إدراكها أن إنتاج العالم من البترول آخذ بالتراجع وأن إمكانية تعويض ما استخرج من النفط الخام على مدى السنوات العشرين الماضية أصبحت معدومة[١١٦]. هذا التراجع في إنتاج البترول يؤكده التقرير الذي نشرته مجموعة أي.إتش. أس غروب *IHS Energy Group*، حيث يتبين أن اثنتي عشرة دولة مسؤولة عن إنتاج ثلث الإنتاج العالمي من النفط لم تستطع خلال السنوات العشر ١٩٩٢-٢٠٠١ تعويض ما نضب من احتياطياتها إلا بنسب ضئيلة[١١٧].

بناءً على ما ورد أعلاه، قد تتجه الولايات المتحدة والدول الأوروبية نحو إيجاد البدائل وتطويرها من خلال عدة وسائل من بينها الطاقة النووية على الرغم من كل المخاطر التي تحيط بها[١١٨]، وأيضاً من خلال استخراج البترول الصخري، الذي يلقى دعماً من قبل الشركات الأميركية

---

[١١٣]تبيّن لاحقاً أن شركات البترول الأميركية مُنحت حق إمتياز إستكشاف المياه العميقة لخليج غينيا الذي يتشارك به كل من نيجيريا وغينيا-الإستوائية وساو- تومي-برانسيس، أي ما يُشكل ضعف ما تسعى هذه الدول للحصول عليه. للمزيد راجع:

P. Abramovici," Activisme militaire de Washington en Afrique", le monde diplomatique, juillet 2004.

[١١٤]حسن الحسناوي/(التنافس الدولي في أفريقيا الأهداف... والوسائل)/ المجلة العربية للعلوم السياسية/ العدد٢٩/ شتاء ٢٠١١/ ص ١٠٩.

[١١٥] إلياس أبو جوده، مرجع سابق، ص٤٤.

[١١٦] يعتبر حسين عبدالله أن دعوة دول الأوبك إلى رفع معدل النضوب من ٢% سنوياً (العام ٢٠٠٨) إلى٤% فإنه يقلص عمر الاحتياطات النفطية من خمسين عاماً إلى ٢٥ عاماً، أما رفع معدل الى ٧% فإنه يُقلّص عمر احتياطات الأوبك إلى ١٤ عاماً، أي إلى العام ٢٠٢٠. راجع: حسين عبدالله/(المخاطر المحيطة بنفط الخليج)/ السياسة الدولية/العدد١٧١/ يناير ٢٠٠٨/ المجلد٤٣/ ص ٣٤-٣٩.

[١١٧]المرجع أعلاه، ص ٣٤.

[118] G. Mestrallet, "Un monde sans pétrole", enjeux les Echos, hors série n°1, décembre 2005, p14.

والأجنبية، لما يتميز به من سرعة وحجم توسعه وتوافره في عدة بقاع من العالم ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من حذر السلطات الحكومية الفدرالية والمحلية واحتجاجات منظمات المجتمع المدني. وتكمُن أهمية البترول الصخري هذا في أن الولايات المتحدة ستتمكن من خلاله من تصدير كل من النفط في العام ٢٠٢٥ والغاز في العام ٢٠١٥[119].

ألا أن ذلك غير مؤكد نتيجة التكلفة العالية لعملية الاستخراج[120] التي تقدر بـ٥٧ دولاراً للبرميل، وهو ما يتطلب إبقاء أسعار البترول مرتفعة، فضلاً عن الأضرار التي تلحقها عملية الاستخراج بالبيئة نظراً إلى استخدام مواد كيماوية في عمليات الحفر والتنقيب[121].

بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٢، صرّحت وكالة الطاقة الدولية أن الولايات المتحدة أخطرتها بخططها للسحب من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي، وبأنها ستبيع ما يصل إلى ٥ ملايين برميل من هذا النفط وأن ذلك سيكون أول بيع "اختباري" من تلك الاحتياطيات منذ العام ١٩٩٠[122].

المطلب الثاني: دور البترول في السياسة الخارجية لأوروبا والصين

لقد ترك البترول، بصفته مادةً حيويةً، بصماته في مجمل العلاقات الدولية بشكلٍ عام وداخل القارة الأوروبية بشكل خاص، وقد انعكس ذلك أيضاً على سياسة أوروبا تجاه العديد من الدول (الفقرة الأولى). كذلك طَبعَ السياسة الخارجية للصين (الفقرة الثانية).

---

[119] وليد خدوري/(البترول الصخري وفرص الإستقلال االطاقي للولايات المتحدة الاميريكية)/ المستقبل العربي/ العدد ٤٠٨/ السنة الخامسة و الثلاثون/ شباط-فبراير ٢٠١٣/ ص٨٢-٩٠.

[120]إن الشركات النفطية الكبيرة مثل إكسون موبيل وشيفرون وغيرها لم تشارك في إعمال الاستخراج، إذ إن غالبية الشركات المشاركة هي صغيرة أو متوسطة الحجم مثل كونتينتال ريسورس *continental resources*، وهو ما سيدفع هذه الشركات الصغيرة إلى خفض استثماراتها في حال تراجع الأسعار العالمية للنفط الخام. ففي أيلول ٢٠١٣، أوردت "برنشتاين ريسيرش" *bernstein research* " أن وصول برميل النفط إلى ٦٠ دولاراً من شأنه أن يُقلّص الإنفاق الرأسمالي لشركات استكشاف وإنتاج النفط في أميركا الشمالية بنسبة ٤٠%. راجع: أحمد قنديل/(تردد الصدى: حلم الإكتفاء في الطاقة ومستقبل الدور الأمريكي عالمياً)/ مرجع سابق/ ص١٩.

[121] خالد بن نايف الهباس/(التنافس الدولي وأثره على العالم العربي)/ شؤون عربية/ عدد١٥٣/ ربيع٢٠١٣/ ص١٩٢.

[122] يهدف هذا البيع وفقاً لوزارة الطاقة الأميركية إلى اختبار القدرات التشغيلية للشبكة الوطنية لمخزونات الطوارئ في ضوء تغيرات سريعة في سوق النفط وسط زيادة حادة في الإنتاج المحلي من النفط الصخري.
http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAEA2B0E020140312

الفقرة الأولى: دور البترول في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وروسيا

تشهد القارة الأوروبية تغيرات في السياسات الخارجية لعدد كبير من دولها مع تباين المواقف بين دولها ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي إزاء الكثير من القضايا العالمية، حيث تؤدي إمدادات الطاقة دوراً رئيسياً في ذلك (أ) يترافق ذلك مع تبدلات في السياسة الخارجية الروسية (ب).

أ-أهمية البترول في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

يُعدّ الاتحاد الأوروبي من المناطق الفقيرة بالنفط، باستثناء النرويج وبريطانيا ورومانيا، حيث يستورد ٧٠% من النفط و٤٠% من الغاز، ومن المتوقع أن تتصاعد هذه النسب لتصل إلى ٩٠% من النفط و٧٠% من الغاز في العام ٢٠٢٠. ومن أبرز المزوّدين روسيا ٢٥ % والنرويج ٢٢% والخليج العربي ٢٤%[١٢٣].

قامت نهضة أوروبا وازدهارها، في القرن التاسع عشر على الفحم الحجري، وفي القرن العشرين على الغاز والبترول. إلا أنه وبسبب كلفة البترول العالية، بدأت أوروبا تتحول تدريجاً إلى الاعتماد على الغاز المستورد في معظمه من روسيا[١٢٤]، حيث من المتوقع أن يصل إلى ٧٠% من مجمل استهلاك الطاقة بحلول العام ٢٠٣٠، وهو ما يعرض أوروبا لخطر التبعية والارتهان للقرار السياسي لروسيا[١٢٥]. إذ إن أي انقطاع في الامدادات سيؤدي إلى أزمات اقتصادية واجتماعية في الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً أنه يستورد ٦٠% من استهلاكه الحالي وهذه النسبة مرجحة أن ترتفع إلى ٨٠% في العام ٢٠٢٥[١٢٦].

يعود تَخوّف الاتحاد الأوروبي إلى أن روسيا سبق لها أن استعملت الغاز كوسيلة ضغط سياسية في العام ٢٠٠٦ خلال "الأزمة الأوكرانية"، حين قامت أوكرانيا بمنع الغاز الروسي من الوصول إلى أوروبا رداً على القرار الروسي القاضي ببيع الغاز إلى أوكرانيا بسعر السوق بعد أن كان

---

[١٢٣] جان بيار فافينك، (آفاق الاستثمار لشركات النفط الأجنبية: المخاطر والإتفاقيات)، في كتاب، **النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الإقتصادي**، بو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٧، ص٢١٩.

[124] Gerard Mestrallet, op.cit, pp12-13.

[١٢٥] ديفيد هويل وكارول نخلة، **مأزق الطاقة والحلول البديلة**، ترجمة أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٧٢.

[126] Ch.Stoffaes, D.Auverlot, H.poliquen, "La sécurité gazière de l'Europe à la dépendance à l'interdépendance", problème économique, 26 mai 2010, p15.

يقدم لها بسعر رمزي ومدعوم. إن هذه الأزمة، التي استمرت لمدة أربعة أيام، دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى "تنويع مصادر الطاقة من حيث أنواع الوقود، ومصادره، وطرق إمداداته" مقترحاً طرقاً للتدخل في حال واجهت دول معينة في الاتحاد أزمات طاقة مستقبلية. كما اقترح أيضاً إجراء حوار ناجح مع روسيا وإقامة تحالفات مع الدول المنتجة الرئيسية الأخرى وخصوصاً مع جيرانه الشرقيين، وحوض قزوين، وآسيا الوسطى، وجنوبي المتوسط، والشرق الأوسط، ومنطقة الخليج والمزيد من المباحثات مع النرويج ودول الأوبك[١٢٧]. أيضاً عمد إلى تأسيس هيئة حكومية لإدارة التخزين النفطي الاحتياطي يغطي فترة لاتقل عن ٤٠ يوماً ويسعى إلى زيادة حجم هذا المخزون ليلائم حاجة الاستهلاك بما يعادل ١٢٠يوماً[١٢٨].

إن تبني المفوضية الأوروبية في العام ٢٠٠٥ لمبادرة " استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا: نحو ميثاق أورو–أفريقي من أجل التعجيل بالتنمية في أفريقيا" جاء في سياق إيجاد سبل علاقات جديدة بالقارة الأفريقية، بعد أن أضحت هذه القارة ضمن أولويات السياسة الاقتصادية والخارجية لعدد من الدول ولاسيما الولايات المتحدة والصين نتيجةً للتنافس الدولي على موارد الطاقة الأفريقية, وهو ما يشكل تدخلاً في مناطق النفوذ الأوروبي وخصوصاً فرنسا وتهديداً لمصالحها (مثلاً التنافس على جيبوتي)[١٢٩]. إذ إن مصالح الأوروبيين في هذه الاستراتيجية، على المستوى الاقتصادي، تكمن في ضمان تدفق الموارد الخام من الدول الأفريقية[١٣٠].

إن اكتشاف كميات ضخمة من البترول الصخري داخل دول الاتحاد الأوروبي ولاسيما في فرنسا وألمانيا وهنغاريا وبولونيا، من شأنه أن يُغَيّر في موازين القوى الدولية، داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، مما يمنحه استقلالية تجاه مصادر البترول والدول المصدرة لها[١٣١].

ينقسم الاتحاد الأوروبي تجاه عدد من القضايا العالمية، ولاسيما الأزمة الأوكرانية الحالية، وتتفاوت المواقف فيه بخصوص فرض العقوبات على روسيا ويعود ذلك إلى تفاوت الأهمية

---

[١٢٧] ديفيد هويل وكارول نخلة، مرجع سابق، ص١٦٩–١٧٤.

[١٢٨] جياكومو لوشياني، (سياسات الطاقة في الإتحاد الأوروبي)، في كتاب، **المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة: الإنعكاسات على منطقة الخليج العربي**، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص١٤٨–١٤٩.

[١٢٩]جورج ثروت فهمي/(أوروبا وأفريقيا...استراتيجية جديدة للتنافس)/ السياسة الدولية/ العدد١٦٣/ يناير ٢٠٠٦/المجلد٤١/ ص ١٥٢.

[١٣٠] حسن الحسناوي، (التنافس الدولي في أفريقيا الأهداف...والوسائل)، مرجع سابق، ص١١٧.

[131] P.Deplanche," l'enjeu stratégique du schiste", 18/4/2011, p6. www.aege.fr

الاقتصادية لروسيا عند كل دولة أوروبية. ففي حين تدعم كل من فرنسا وإنكلترا إيقاف التعاون العسكري مع روسيا، تؤكد بولندا والسويد أهمية فرض العقوبات الاقتصادية على موسكو. أما ألمانيا، التي يربطها بروسيا خط أنابيب الغاز "جازودوج نورث ستريم" الذي تم إنشاؤه عام ٢٠١١، فقد رأت أن العقوبات الاقتصادية لاجدوى منها. وذلك خوفاً من أن تؤدي هذه العقوبات إلى إغلاق خط الأنابيب وهو ما سيكبد البلدين خسائر اقتصادية[١٣٢].

ب- أهمية البترول في في السياسة الخارجية لروسيا

تُعّدُ روسيا عملاقاً في مجال الطاقة، فهي تملك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، و يقدر احتياطها من النفط الخام بنحو ٦٠ مليار برميل أي ما يعادل ٤،٦% من الاحتياطي العالمي، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي[١٣٣]. وتُعدّ أيضاً أكبر مُنتج وثاني أكبر مُصّدر للنفط في العالم وتستأثر بنحو ٤٠% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط والغاز في العالم[١٣٤]. وتَمُد عوائد صادرات النفط والغاز الموازنة الروسية بأكثر من ٥٥% من وارداتها، كذلك يُسهم النفط بنحو ١٣% من إجمالي الناتج المحلي الروسي، الأمر الذي يجعله أداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية بالنظر إلى الدور المحوري الذي تؤديه روسيا في سوق الطاقة العالمي. وهو يضمن استقلالية قرارها الخارجي وتطوير قدراتها الدفاعية، وامتلاكها القدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي. كذلك يبرز البترول والغاز كدعامة أساسية للأمن القومي الروسي والعمود الفقري للاقتصاد[١٣٥].

بعد انتهاء الحرب الباردة، أولت روسيا أهمية كبرى لضمان أمن إمدادات الطاقة، من خلال تطبيق العقيدة العسكرية التي أعلن عنها الرئيس فلاديمير بوتين في ٢١ نيسان ٢٠٠٠، بأن وظائف القوات المسلحة الروسية تتضمن خلق الشروط لأجل ضمان النشاط الاقتصادي وحماية المصالح القومية الروسية في البحار الاقليمية، وعلى الجرف القاري وفي النطاق الاقتصادي، قبالة شواطىء الاتحاد الروسي وفي أعالي البحار وفي بحر قزوين.

---

[١٣٢] مريم الباسوس/(خيارات محدودة: أبعاد الموقف الغربي من أزمة أوكرانيا)/ السياسة الدولية/ العدد ١٩٦/ أبريل ٢٠١٤/ ص ١٢٨.

[١٣٣] طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص٩٦.

[١٣٤] نورهان الشيخ/(الخيار المتردد: هل تصبح "الطاقة" سلاحاً روسياً لاستعادة المكانة الدولية؟)/ السياسة الدولية/ ملحق تحولات استراتيجية/ عدد١٩٦/ أبريل٢٠١٤/ ص٢٣.

[١٣٥] المرجع أعلاه، ص٢٣.

كذلك يبرز دور البترول في الاستراتيجية المعتمدة من قبل روسيا إزاء العالم العربي، حيث تسعى روسيا إلى شراكة استراتيجية اقتصادية وتقنية مع العالم العربي. وقد شهدت العلاقات في ما بينهما إعادة تفعيل على مدى السنوات العشر الماضية بعد انحسار خلال التسعينيات والقرن العشرين[١٣٦].

لقد أثار النفوذ الروسي المتزايد في سوق الطاقة العالمي مخاوف الولايات المتحدة من استخدام روسيا لإمدادات النفط كسلاح سياسي في مواجهة أوروبا والولايات المتحدة، على الرغم من تأكيد موسكو مراراً عدم وجود أي أهداف سياسية قد تؤثر في إمداداتها من الطاقة إلى أوروبا أو غيرها[١٣٧]. ألا أن الأزمة الأوكرانية الحالية أكدت أن روسيا تسعى إلى استعادة دورها ونفوذها في النظام الدولي كدولة كبرى، وأنها تعتبر دول الاتحاد السوفياتي السابق امتداد طبيعي لها، بالإضافة إلى التأكيد على الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا كونها الممر الروسي إلى أوروبا لتمرير الغاز[١٣٨].

يرى بعضهم أن الولايات المتحدة صنعت الأزمة الأوكرانية بهدف ضرب الاقتصاد الروسي من خلال تقويض صادرات روسيا من الطاقة إلى أوروبا[١٣٩]. كذلك تسعى الولايات المتحدة إلى كسر احتكار روسيا لنفط بحر قزوين، من خلال تشجيع الاستثمارات البترولية، وإقامة خطوط أنابيب لنقل غاز ونفط بحر قزوين عبر خطوط تتفادى روسيا غرباً. إلا أن روسيا استطاعت الحفاظ على مكانتها في السوق الأوروبية الأولى عالمياً، نظراً إلى حجم الاحتياطي الهائل لديها، في احتياطي الغاز، وأيضاً بفضل طبيعة صناعة الغاز التي تعتمد على عقود طويلة الأمد[١٤٠].

---

[١٣٦] ترتبط المصالح الروسية في العالم العربي بثلاثة قطاعات هي: الطاقة (النفط والغاز)، التعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكري. يحتل التعاون في مجال الطاقة أولوية سياساتها تجاه المنطقة العربية. راجع: نورهان الشيخ/(مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية)/ السياسة الدولية/العدد١٨٦/ أكتوبر ٢٠١١/ ص١١٢-١١٤.

[١٣٧] نورهان الشيخ،(الخيار المتردد: هل تصبح "الطاقة" سلاحاً روسياً لاستعادة المكانة الدولية؟)، مرجع سابق ص٢٥.

[١٣٨] باسم راشد/ (تهديد جيوستراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية)/السياسة الدولية/العدد١٩٦/ أبريل ٢٠١٤/المجلد٤٩/ ص١٢٢.

[١٣٩] نورهان الشيخ، (الخيار المتردد: هل تصبح "الطاقة" سلاحاً روسياً لاستعادة المكانة الدولية؟)، مرجع سابق، ص٢٥.

[١٤٠] أبو بكر الدسوقي/(أحداث "القرم" والحرب الباردة الجديدة/ السياسة الدولية)/ العدد١٩٦/أبريل ٢٠١٤/ ص٧.

الفقرة الثانية: أهمية البترول في السياسة الخارجية الصينية

تحتل الصين المرتبة الثانية بين أكبر مستوردي النفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية[١٤١]، فالصين تستورد ٥٥% من احتياجاتها النفطية من الخارج، ويأتي ما يقارب ٤٧% منه من المنطقة العربية. كذلك تستهلك ٦،٣ ملايين برميل يومياً. ومن المتوقع أن يزداد معدل استهلاكها ليصل إلى١٠ملايين برميل يومياً في العقدين المقبلين، وأن يزداد الطلب الصيني على الخام بوتيرة ١٢% زيادة سنوية حتى العام ٢٠٢٠[١٤٢].

منذ العام ١٩٩٣، بدأت الصين بالاعتماد على البترول المستورد للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي المتزايد[١٤٣]. ويعود سبب هذه الزيادة إلى زيادة أهمية قطاع النقل في الاقتصاد القومي، حيث يُتوقع أن يزداد الطلب على قطاع النقل في الصين ليصل إلى ٥،٨ ملايين برميل في العام ٢٠٣٠[١٤٤]. وأصبح تحقيق أمن امدادات النفط هو المحدد لسياسة الصين[١٤٥]. ويحتل مكانةً مهمةً في السياسة الخارجية الصينية وفي تحديد فرص النمو الصيني وإمكانية ديمومته.

لقد ركزت خطة الصين الخمسية العاشرة (٢٠٠١-٢٠٠٥)، التي عرّفت أمن الطاقة بأنه: " ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج، بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين"، في "أمن العرض" من خلال ضمان الدخول لموارد الطاقة، والتنوع والتوجه للخارج[١٤٦].

---

[١٤١] إبراهيم نوار/(غاز الشرق: خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الاوسط)/ السياسة الدولية/ العدد ١٨٨/القاهرة/ أبريل ٢٠١٢/المجلد ٤٧/ ص ١٦.

[١٤٢] وينران جيانج، (النمو الإقتصادي في الصين وسعيها لإمن الطاقة في أنحاء العالم)، في كتاب، **الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية التنافس على موارد الطاقة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات المتحدة، ٢٠٠٨، ص٣٢٥-٣٢٧.

[١٤٣] خديجة عرفة محمد/(الصين وأمن الطاقة .... رؤية مستقبلية)/السياسة الدولية/العدد١٦٤/أبريل ٢٠٠٦/المجلد٤١/ ص٥٦.

[١٤٤] جميل طاهر/(آفاق التعاون العربي-الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام ٢٠٣٠: تحديات وفرص، النفط والتعاون العربي)/ المجلد٣٤/العدد١٢٤/ شتاء ٢٠٠٨/ ص٩-١١.

[١٤٥] خديجة عرفة محمد، (الصين وأمن الطاقة ..... رؤية مستقبلية)، مرجع سابق، ص٥٦.

[١٤٦] خديجة عرفة محمد/ (قيود الصعود: الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية)/ ملحق تحولات إستراتيجية/ السياسة الدولية/ العدد ١٩٦/أبريل ٢٠١٤/ ص٢٧.

وهو ما عرف باستراتيجية التوجه نحو الخارج "*going out strategy*" أو الاستثمارات ما وراء البحار "*Overseas investments*"[١٤٧].

ترتكز الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة على: تنويع مصادر الطاقة ولاسيما المتجددة والنظيفة وتنويع الإمدادات ومسارات الاستيراد بتخفيض الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وتطوير عمليات ترشيد الطاقة، وتعزيز عمليات التنقيب والإنتاج من حقول النفط الصينية، وتشجيع التعاون الدولي في عمليات البحث والإنتاج الخارجية[١٤٨].

منذ العام ٢٠٠١، بدأت الصين وروسيا تتعاونان في مجال الطاقة، حيث وقعت الشركة الوطنية الصينية للنفط مع شركة "يوكوس" الروسية اتفاقاً لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط الروسي من سيبيريا إلى حقل دجنج شمال شرقي الصين. وهو ما قد يفسر التقارب الروسي–الصيني في الكثير من الملفات والأزمات التي يشهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً[١٤٩].

كذلك أعطت الاستراتيجية الصينية أفريقيا أولوية من أجل تنويع وارداتها وفقاً لاستراتيجية "المساعدات مقابل النفط"، بحيث سخّرت كل مواردها الدبلوماسية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية، بهدف السيطرة على الموارد النفطية للقارة الأفريقية[١٥٠]، وقد تميزت هذه الاستراتيجية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، والبحث عن مناطق جديدة وبعيدة عن منافسة الشركات الغربية[١٥١].

كما عمدت عام ٢٠٠٣، إلى مضاعفة استثماراتها المباشرة في القارة الأفريقية، إذ بلغت ٩٨٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٦، وتركزت، في غالبيتها، في القطاع النفطي. ولم تقتصر استثماراتها على القارة الأفريقية فحسب، بل تنوعت إلى مناطق مختلفة في العالم[١٥٢]، حيث

---

[١٤٧] عبد القادر دندن/ (إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" لتأمين ممرات الطاقة الصينية)/ السياسة الدولية/ العدد١٩٦/ أبريل ٢٠١٤/ ص١٥٣.

[١٤٨] مدحت أيوب/ (النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار)/ السياسة الدولية/ العدد ١٩٦/ أبريل ٢٠١٤/ ص١٤٨.

[١٤٩] المرجع أعلاه، ص ٥٨.

[١٥٠] تستورد الصين من القارة الأفريقية أكثر من ٢٥% من حاجياتها النفطية، وأبرز الدول التي تستورد منها هي: الجزائر، أنغولا، التشاد، والسودان. راجع: حسن الحسناوي، مرجع سابق، ص١٢٠.

[١٥١] نجلاء مرعي، مرجع سابق، ص١٢٣–١٢٤.

[١٥٢] كذلك قامت كبرى الشركات الصينية من بينها: الشركة الوطنية الصينية للنفط *CNPC*، والمؤسسة الوطنية للنفط البحري *CNOOC*، والمؤسسة الوطنية العامة للبتروكيمياوت *SINOPEC*، بالاستثمار في عدد من

عمدت شركة الصين الوطنية للبترول *China National Petroleum Corporation* (*CNPC*) إلى الاستثمار في كل من كندا والبيرو[١٥٣].

عمدت الصين أيضاً إلى تطوير استراتيجية عرفت باسم "استراتيجية "عقد اللؤلؤ"، التي تهدف إلى حماية الإمدادات النفطية المنقولة بحراً عبر المحيط الهندي إلى بحر الصين الجنوبي، ما أثار مخاوف أمنية لدى الولايات المتحدة والقوى الإقليمية في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا[١٥٤]. وتتناسب هذه التسمية مع شكل المنشآت الموضوعة على شكل عقد، تكون كل منشأة فيه بمنزلة لؤلؤة في عقد واحد، وكل لؤلؤة في عقد اللؤلؤ هي محور للنفوذ الجيوبوليتيكي الصيني أو الوجود العسكري[١٥٥].

لكن سلوك الصين، من أجل تأمين احتياجاتها من النفط والغاز، تفاوت بين التعاون والتصارع تجاه الدول المجاورة لها. في حين أنها انتهجت سلوكاً صراعياً في حالتي بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي[١٥٦]، إلا أنها إعتمدت سلوكاً تعاونياً في آسيا الوسطى[١٥٧]. ثم عدّلت الصين سياستها الأمنية، حيث قلصت من قوتها على الحدود مع روسيا ووسعت نفوذها إلى بحر الصين الجنوبي. وفي اشارة إلى مطالب الصين في هذه المنطقة، أعلن رئيس الوزراء الصيني لي بنغ *Lee Beng* في العام ١٩٩٥ أن على جيش التحرير الشعبي (الجيش الصيني) أن يُقوي

الدول، حيث بلغت استثمارات الشركة الوطنية الصينية للنفط ما قيمته ٨ مليارات في خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، وذلك في عدة دول من بينها السودان وكازاخستان وفنزويلا وبيرو وكندا والعراق وتايلاند والكويت وسوريا. راجع: خديجة عرفة محمد، الصين وأمن الطاقة ...رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص ٥٧.

[153] M.Meidan, "le pétrole et la chine–Afrique: plus qu'une relation commerciale", problème économique, n°2996, 26 mai 2010, p 9.

[١٥٤] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص ١٥٢.

[١٥٥] تمتد اللآلئ من سواحل البر الرئيسي الصيني مروراً بالمسطحات المائية لبحر الصين الجنوبي، ومضيق ملقا، وعبر المحيط الهندي، وبحر العرب والخليج العربي. المرجع أعلاه، ص ١٥٤.

[١٥٦] يعود سبب النزاع في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي إلى ثروات هذه البحار من الغاز الطبيعي والنفط. إذ صرّحت وزارة الخارجية الصينية بأن الامتداد الطبيعي للرصيف القاري للصين يمتد إلى قاع البحر عند جزيرة أوكيناوا اليابانية. في العام ٢٠١٢، قدّمت الصين إلى الأمم المتحدة الحدود الخارجية لرصيفها القاري. أما اليابان فتعدّ أن ما تدعيه الصين يمتد إلى داخل مياهها الإقليمية. كذلك أدى اكتشاف الصين حقلاً للغاز الطبيعي تحت قاع بحر الصين الجنوبي، إلى تسعير النزاع مع اليابان. للمزيد من الإطلاع: مدحت أيوب، مرجع سابق، ص ١٤٩-١٥٠.

[١٥٧] المرجع أعلاه، ص ١٤٩.

قدراته الجوية والبحرية لكي يصون سيادة وسلامة أراضي الوطن الأم وحقوقها ومصالحها البحرية.

ألا أنه على الرغم من الجهود الصينية المتواصلة لتحقيق أمن الطاقة، فإن ذلك لا يبدو يسيراً، في ظل التنافس الدولي على البترول. إذ من غير المُستبعد أن تلجأ الصين للقوة العسكرية في هذا الشأن[١٥٨].

[١٥٨] خديجة عرفة محمد، (قيود الصعود: الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية)، مرجع سابق، ص٣١.

الفصل الثاني: الصراعات الدولية والداخلية المرتبطة بالبترول في العالم

مع تزايد حدة التنافس الدولي حول مصادر الطاقة، توالى الاهتمام بالعلاقة ما بين مصادر الطاقة وإمداداتها، والصراع العسكري، وخصوصاً البترول، كأحد مصادر الصراع الداخلي والخارجي[١٥٩]. لقد شكل النفط القاسم المشترك لمعظم الصراعات والحروب ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل في مناطق متعددة من العالم[١٦٠]. إذ إن البترول كان سبباً للحروب في القرن العشرين، والتي تحولت إلى صراعات خلال فترة استثمار هذه الموارد[١٦١]. بالإستناد إلى منظمة غلوبال بوليسي *Global Policy* فإن البترول أو "الذهب الأسود"، كما تشاع تسميته، يجلب في كثير من الأحيان البؤس إلى المجتمعات التي يتم العثور عليه فيها. يُمكن لهذه الصراعات أن تكون نتيجة تقاسم حصص في دول فاسدة وضعيفة أو نتيجة أزمات بيئية واحتجاج شعبي، كذلك فإن النزاعات الحدودية بين الدول على احتياطيات النفط تمثل حلقة أخرى من علاقة البترول والعنف[١٦٢].

يرى سمير أمين، مفكر إقتصادي وسياسي مصري، أن:" استثمار النفط امتلك منذ البدء، وبصورة شبه فورية، طابعاً عالمياً. وعلى هذا، امتلكت السياسات الطاقية للبلدان الكبرى المسيطرة على العالم ذلك البعد الجغراسي (الجغرا–سياسي) وحتى الجغراسكري (الجغرا–عسكري) الذي لايُحد"[١٦٣].

---

[١٥٩] عصام محمد عبد الشافي، مرجع سابق، ص٣٧.

[١٦٠] فيصل حميد، **النفط والحرب والمدينة مصير الحياة الحضرية ...إلى طريق مسدود**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٢٨.

[١٦١] سعد حقي توفيق مرجع سابق، ص٩.

[162] http://www.globalpolicy.org/component/content/article/163/28126.html.

[١٦٣] ورد في كتاب إسماعيل خناس، **تحدي الطاقة في حوض المتوسط**، ترجمة سمير سعد، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٨.

تؤدي إمدادات النفط بالنسبة إلى ورويك موراي" دوراً رئيسياً في الجغرافيا السياسية العالمية[١٦٤]. فالتاريخ حافل بالكثير من الحروب والصراعات الدولية التي طغى عليها عامل البترول (المطلب الأول) فضلاً عن عدد من الصراعات الداخلية (المطلب الثاني).

المطلب الأول–الصراعات الدولية المرتبطة بالبترول

بحسب سامح راشد، كاتب ومحلل سياسي مصري، فإن العالم يشهد ظهور نقاط ساخنة جديدة تتقاطع فيها مصالح وأدوار أطراف إقليمية أو عالمية (القطب الشمالي مثلاً) حيث تتوافر فيها موارد وثروات طبيعية خصوصاً النفط والموارد المعدنية. هذه الثروات، خصوصاً الطاقة، كانت محل تنافس وصراع سياسي بل مسلح أيضاً[١٦٥].

إلا أن جايمس ماكينلي *James E McGinley* في دراسته تحت عنوان "النفط والصراع: جاذبية قاتلة...العلاقة الارتباطية بين النفط والصراع" يتفق على وجود النفط كمعيار للصراع لكنه يؤكد على أن وفرة النفط وأيضاً ندرته تشكلان حافزاً للصراع[١٦٦]. بذلك يختلف مع الباحثين الآخرين لجهة وضع معيارين لربط النفط بالصراع سواء لجهة الندرة أم الوفرة[١٦٧].

هنالك عدد من الأمثلة التي يتأكد من خلالها دور البترول في الصراعات الدولية، سواء أكان ذلك في أفغانستان أم في العراق (الفقرة الأولى) أم في بحر قزوين أو في القطب الشمالي (الفقرة الثانية) أم في مناطق مختلفة من العالم.

---

[١٦٤]منذ أن انتشر نموذج التنمية الصناعي أصبحت هذه الإمدادات أكثر أهمية وقد كان لعدد من النزاعات الحديثة مثل حرب الخليج الأولى، أو تدخلات غير مباشرة مثل التدخل الأميركي في فنزويلا "رابط نفطي" نوعاً ما. راجع: ورويك موراي، **جغرافيات العولمة**، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣٩٧، فبراير ٢٠١٣، ص٢٣٧.

[١٦٥] سامح راشد/ (تحديات جديدة وظواهر متصاعدة)/ السياسة الدولية/ العدد١٨٦/ أكتوبر ٢٠١١/ ص٩٩.

[166]J.E.McGinley, (Oil and Conflict: Fatal Attraction?: A Correlation Examination of Oil Resources and Armed Conflict), Strategic Insights, Volume VIII, Issue5 (December 2005).

[١٦٧] يؤكد جيمس ماكينلي في دراسته (٢٠٠٥) أن أربع دول من سبع عشرة دولة ذات إنتاج مرتفع من النفط شهدت صراعات داخلية في العام ٢٠٠٧، وثلاث دول أخرى تشارك في صراعات عسكرية خارجية. أما بالنسبة إلى أكبر خمس عشرة دولة مستوردة للنفط، فإن ثلاث دول منها تشهد صراعات عسكرية، وست دول أخرى منها تشارك في صراع عسكري خارجي.

الفقرة الأولى: أفغانستان والعراق:

شكل غزو أفغانستان والحرب على العراق نقطة تحوّل جديدة في تاريخ العلاقات الدولية ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، فما الأسباب الحقيقية للصراع على كل من أفغانستان(أ) والعراق (ب).

أ-أفغانستان

إن الحرب على أفغانستان، على عكس ما تم الادعاء به مُسبقاً من قبل الإدارة الأميركية، لم تكن حرباً على القاعدة أو رد فعل تلقائي على هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١. إذ إن التحضيرات لها وخطط العمليات العسكرية كانت مُجهزة ومُعدّة سابقاً من قبل وتحت أي ذريعة. أهم أهداف هذه الحرب كان إحكام السيطرة على حوض "أوراسيا"، التي تُعدّ أغنى منطقة في العالم، ففيها ٦٠% من الناتج العالمي و٧٥% من موارد الطاقة العالمية ويقع داخلها بحر قزوين بأهميته من احتياطي النفط والغاز[١٦٨].

يهدف غزو أفغانستان، تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، إلى السيطرة على نفط الشرق الأوسط وجنوب آسيا، واحتواء دول الاتحاد السوفياتي السابق وتحييدها[١٦٩]. إن هذه الحرب، ما هي في الحقيقة إلا محاولة تهدف إلى السيطرة على البترول في أماكن تواجده بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص[١٧٠].

يؤكد كل من غيوم داسكيية *Guillaume Dasquié* وجان شارل بيرزار *Jean- Charles Birsard*، صحافيان فرنسيان، بأن الحرب على أفغانستان هدفت إلى تمرير أنابيب الغاز عبر الأراضي الأفغانية للوصول إلى باكستان، حيث برز ذلك من خلال التهديدات التي تلقاها ممثلو حركة طالبان الذين شاركوا في مفاوضات تمرير خط الغاز. لقد أُخبر سفير طالبان في باكستان الذي التقى كريستينا روكا *Christina Rocca*، المسؤولة عن مركز الشؤون الآسيوية التابع للولايات المتحدة في إسلام أباد، عام ٢٠٠١ بأنه:" إما أن تقبل عرضنا المقدّم على طبق من ذهب أو أن ندفنك تحت أرض تحرقها قنابلنا"[١٧١].

---

[١٦٨] عمرو كمال حمودة/(النفط في السياسة الخارجية الأميركية)/ السياسة الدولية/ مؤسسة الأهرام/ القاهرة/ العدد١٦٤/ أبريل ٢٠٠٦/ ص٥٠.

[١٦٩] عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص٥٠.

[١٧٠] جان شرّو، مرجع سابق.

[١٧١] ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص١٣٤- ١٣٥.

لقد كشف كل من غيوم داسكييه *Guillaume Dasquié* وجان شارل بيرزار *Jean– Charles Birsard*، بالوثائق والأسماء كل الملابسات التي أدّت إلى غزو أفغانستان[١٧٢]، حينها اختلطت السياسة بالنفط والأسلحة، حيث شدّدا على أسماء مهمة في الإدارة الأميركية، وخصوصاً الفريق المقرّب من الرئيس جورج بوش، الذي عمل في غالبيته ضمن قطاع الصناعة النفطية؛ من كنائب الرئيس ديك تشيني *Dick Cheney*، الذي ترأس طويلاً إدارة شركة هاليبرتون *Halliburton* النفطية، وغوندوليزا رايس *Condoleezza Rice* مديرة مجلس الأمن القومي التي عملت تسع سنوات مع شركة شفرون *Chevron* النفطية وتولّت إدارتها من سنة ١٩٩١ حتى العام٢٠٠٠، والتي كانت تتدخل باستمرار في الملفات المتعلقة بآسيا الوسطى، ولاسيما كازاخستان، حيث تكثُر استثمارات شركة شفرون، وزلماي خليل زاده سفير أميركا في أفغانستان والذي عمل سابقاً في شركة أونوكال[١٧٣]، فضلاً عن أسماء أخرى بارزة، الذين راحوا يدفعون باتجاه غزو أفغانستان لغايات مرتبطة بمصالحهم في مشاريع خطوط النفط، بغض النظر عن ارتباط ذلك أو عدمه بالأمن النفطي مباشرةً[١٧٤].

كما يؤكد ريتشارد هاينبرغ *Richard Heinberg*، صحافي وكاتب أميركي، بأن أساس الحرب هو البترول وبأنه: "لو لم تكن الحرب من أجل النفط لما اهتمت الولايات المتحدة بموضوع الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية خصوصاً) ولما وجد أسامة بن لادن نفسه مجبراً على تدمير نفوذ الرمزين الأميركيين الاقتصادي والعسكري"[١٧٥]، وبأن استراتيجية الولايات المتحدة، من خلال هذه الحرب، هدفت إلى بناء قواعد عسكرية في آسيا الوسطى بغية تأمين الدعم للسيطرة على موارد أخرى للنفط والغاز في بحر قزوين[١٧٦].

كذلك يؤكد الدكتور عبد الحي زلوم، مستشار نفطي، أن الدوافع الحقيقية للحرب على أفغانستان كانت واضحة من خلال التقارير الصادرة عن محطة السي.أن.أن *C.N.N* وصحيفة الواشنطن بوست *Washington Post* التي أفادت بأن السفير الأميركي في باكستان ويندي شامبرلين

---

[١٧٢] للمزيد، راجع: J Brisard, G. Dasquié, **Ben Laden : La vérité interdite**, Editions Denoël, 2002.

[173] J. Ziegler, **les Nouveaux Maîtres du Monde et ceux qui leur resistent**, La fayard, Paris, 2002, pp 49-50.

[١٧٤] فارس أبي صعب/(حلقة نقاشية حول العرب ومستقبل النفط)/ المستقبل العربي/ العدد ٤١٠/ نيسان ٤-٢٠١٣/ ص١١٥.

[١٧٥] ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص ١٣٥.

[١٧٦] المرجع أعلاه، ص ١٣٦.

Windy Chamberlyn اجتمع مع وزير النفط الباكستاني عثمان أمين الدين، في العام ٢٠٠٢، لاستكمال مناقشة الخطط الخاصة بإنشاء خط النفط والغاز عبر أفغانستان وباكستان[١٧٧].

علماً أنه تاريخياً، لم يغب نفط الخليج، أيضاً، عن مطامع الاتحاد السوفياتي سابقاً. لقد طلب ستالين، من هيئة أركانه إعداد خطّة عسكريّة لاحتلال منابع النفط في الخليج. وتأمن لهذه الخطة خمسون فيلقاً عسكرياً، لكنها لم تُنفذ. إلى أن إستُخدمت لاحقاً في عهد بريجنيف، الذي قام باحتلال أفغانستان سنة ١٩٧٩ نظراً إلى موقعه الاستراتيجي المهم[١٧٨]. بعد أن اكتشفت موسكو حقول بحر قزوين وأدركت أهمية أفغانستان كطريق للأنابيب التي ستنقل النفط إلى موانئ المحيط الهندي مباشرةً عبر الأراضي الأفغانية والباكستانية[١٧٩].

ب- العراق

تعدّدت الأسباب المعلنة لتبرير الحرب على العراق، حيث تركزّت الأسباب الرئيسية التي جرى إعلانها من قبل قوات التحالف للحرب بما يلي: امتلاك العراق أسلحة دمار شامل[١٨٠]، نشر الديموقراطية، انتهاك العراق لحقوق الإنسان، صلة النظام العراقي بالقاعدة[١٨١]. إلا أنه اتضح، وبشكل مؤكد، أن السبب الرئيسي للحرب كان السيطرة على المخزون النفطي للعراق، والذي يشكل ثاني احتياطي نفطي في العالم[١٨٢]. حيث يحتلّ العراق المرتبة الرابعة عالمياً بعد كل من المملكة العربية السعودية و فنزويلا وإيران[١٨٣].

---

[١٧٧] عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص٥٢-٥٣.

[١٧٨] جان شرّو، مرجع سابق .

[١٧٩] عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص٥٠.

[١٨٠] هذا ما أكده بول ولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي عندما قال "لقد تفاهمنا على نقطة واحدة هي أسلحة الدمار الشامل، ذلك لأنها تشكل الحجة الوحيدة التي يمكن أن يتوافق عليها الجميع". إنياسيو رامونيه: "الحرب مستمرة"، مجلة لوموند ديبلوماتيك، مارس ٢٠٠٣، www.mondiploar.com. ورد في:
محمد وليد سكاف/(حق إستخدام القوة ودوره في العلاقات العامة)/ اللجنة العربية لحقوق الإنسان/٠٣-٠٢-٢٠٠٩. راجع: http://www.achr.eu/art575.htm

[181] I.Ramonet, **Guerres du XXI Siècle**, Gallilee, Paris, 2002, p160.

[١٨٢] يقدر بحوالي ١١٥ مليار برميل من النفط وفق تقارير منظمة أوبك، ما يكفي ١٤٨ عاماً على مستوى الإنتاج الحالي (٢,٤٨) مليون برميل. راجع: عبد علي كاظم المعموري، مالاك دحام الجميلي، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

[١٨٣] باسم حمادي الحسن، **الإستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٤، ص ١١٩.

لقد برهنت صحيفة لوموند ديبلوماتيك *le monde diplomatique* أن البترول كان السبب الأساسي للحرب على العراق، من خلال ما نشرته من وثائق ويكيلكس *WikiLeaks*، على الرغم من إنكار كل من الرئيس جورج بوش *Georges.w Bush* ونائبه ريتشارد ديك تشيني*Dick Cheney* ووزير دفاعه دونالد رمسفيلد *Donald Ramsfeld* ورئيس وزراء بريطانيا أنتوني بلير *Anthony Blair* لذلك[١٨٤]. كما أكّد ذلك اعتراف كل من وزير الدفاع دونالد رمسفيلد *Donald Rumsfeld* ومساعده بول وولفويتز *Paul Wolfowitz* أنه جرى التخطيط للحرب على العراق بعد يومين من أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١[١٨٥].

يتبين من التقارير التي قدمتها وكالة معلومات الطاقة الأميركية *U.S. Energy Information Administration (EIA)*، في العام ٢٠٠١، إلى الحكومة الأميركية ضرورة العمل على مواجهة تحدي تزايد الطلب العالمي على النفط ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٢٠، وبأنه يتوجب على الوكالة، أن تحدد من أين ستأتي امدادات النفط الإضافية[١٨٦]. خرجت الوكالة الدولية للطاقة بحسابات مفادها بأنه، خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠٣٠، يجب الاستثمار بنحو ١٦ مليار دولار لتحقيق التوازن ما بين الطلب والعرض الدوليين على النفط[١٨٧].

في التقرير الصادر عن المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية في العام ٢٠٠١، ورد أنه بات واجباً العمل على ضمان عدم وجود عوامل سياسية تعيق تطوير حقول نفط جديدة في الخليج، وأنه يتعيّن على كل من وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي ووزارة الطاقة ووزارة التجارة التعاون لوضع خطة استراتيجية لتشجيع إعادة فتح الدول المهمة في خليج الشرق الأوسط أمام الاستثمار الأجنبي[١٨٨]. أما إذا رفضت دول الخليج الانفتاح على شركات النفط الغربية، عندئذٍ، سوف يصبح المشهد مهيئاً لصراع استراتيجي في ما بين القوى الكبرى على تثبيت حصصها المرغوبة في إمدادات النفط بأي وسيلة كانت نظيفة أم غير نظيفة[١٨٩].

---

[184] J.Séréni, "Echec d'une guerre pour le pétrole", Le Monde Diplomatique, n°708, mars 2013, p8.

[185] http://www.utne.com/community/wolfowitz-admits-iraq-war-planned-two-days-after-9-11.aspx

[١٨٦] أيان رتيلدج، مرجع سابق، ص٢٢٢.

[187] J.Chevalier, "Pétrole : dépendances et turbulences", Politique Internationale, La Revue n°105, Automne, 2004.
http://www.politiqueinternationale.com/revue/read2.php?id_revue=19&id=96&content=texte

[188] E.L.Morse, A. M.Jaffe, **Strategic Energy Policy Challenges for the 21st Century**, Council on Foreign Relations Press, USA, 2001, p84.

[١٨٩] أيان رتيلدج، مرجع سابق، ص٢٢٧.

أيضاً يَحصُر إغناسيو رامونيه *Ignacio Ramonet*، صحافي وكاتب إسباني، الأسباب الحقيقية للحرب بما يلي[١٩٠]:

١-الرد على أحداث الحادي عشر من أيلول٢٠٠١، على الرغم من عدم وجود علاقة بين تنظيم القاعدة والنظام العراقي.

٢-استعادة السيطرة على مجموع الخليج الفارسي الذي يتواجد فيه ثلث احتياطيات النفط في العالم.

٣-إقامة ديموقراطية في العراق بغية نشر ذلك النموذج ليمتد إلى الشرق الأوسط كافة.

٤-حماية إسرائيل من أي هجوم عراقي غير محتمل، وإيجاد أفضل وضع لدمج الدولة العبرية في المنطقة في شرق أوسط تسيطر عليه الولايات المتحدة عسكرياً.

كانت الإدارة الأميركية ترصد أهمية الشرق الأوسط والعراق خصوصاً قبل حرب الخليج الأولى، حين أبلغ الجنرال هربرت نورمان شوارزكوف *Norman Schwarzkopf*، الذي قاد الهجوم على العراق عام ١٩٩١، الكونغرس الأميركي في العام ١٩٩٠ بأن:" نفط الشرق الأوسط هو دم الحياة بالنسبة إلى الغرب، فهو مصدر الطاقة لنا حالياً، ويشكل ٧٧ % من الاحتياطات النفطية في العالم الحر، وسيبقى مصدرنا للطاقة عندما تجف المصادر الأخرى في العالم"[١٩١].

أما بحسب الدكتور إلياس أبو جوده، فإنه" يرى بعض الباحثين وخبراء الاقتصاد صلة وثيقة بين رفض الإدارة الأميركية المصادقة على بروتوكول كيوتو، الذي يرمي إلى السيطرة على انبعاث الغازات المسبِّبة للاحتباس الحراري باتجاه تخفيضه، وبين الحرب على العراق. إذ يضعون تلك الأخيرة في سياق الصراع الدولي للسيطرة على آخر ما تبقّى من احتياطات النفط. وما يراد فعلياً هو تمديد حالة الجمود القائمة، وتجنيب الصناعيين الأميركيين توظيف الاستثمارات الضرورية لتخفيض انتشار الغازات "[١٩٢].

ذلك أن مؤتمر" قمة هوبير" الذي انعقد في العام ٢٠٠٣، في المؤسسة الفرنسية للبترول *IFP* في روي- مالميزون، خرج بخلاصة مفادها: أن الإنتاج العالمي للبترول بدأ بالتراجع بشكلٍ

---

[١٩٠] إيغناسيو رامونيه، **حروب القرن الحادي والعشرين مخاوف وأخطار جديدة**، ترجمة خليل كلفت، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٦٧-١٦٨.

[١٩١]عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص ٤٧.

[١٩٢] إلياس أبو جوده، مرجع سابق، ص ٤٨.

حتمي، وبأنه يجب توقّع تحوّلات كبرى على صعيد العالم كله، وأن الانقطاع الوشيك للبترول سيؤدي إلى وقوع الحروب بين الدول من أجل السيطرة على آخر احتياطات النفط. يشكل مؤشر" قمة هوبير" أي وصول البترول إلى حده الأقصى، هاجساً للولايات المتحدة وسبباً رئيسياً في الحرب على العراق. فالعراق تحوّل إلى ركيزة الاستراتيجية الأميركية لضمان استمرار البترول الرخيص[١٩٣].

مما يؤكد، أيضاً، التخطيط المسبق للحرب على العراق، الاتفاق قبل الحرب، على "قانون إدارة الدولة المؤقت"؛ وهو القانون الذي وضعه البروفسور الأميركي (من أصل عراقي) نوح فيلدمان *Noah Fildman*، المستشار القانوني لبول بريمر *Paul Bremer*، المتخصص بما يسمى "الإرهاب". لقد جرى طرح هذا القانون لاحقاً في تشرين الثاني ٢٠٠٣، وأقره مجلس الحكم في ٢٠٠٤/٣/٦، والذي اعتمد على مواده الأساسية في الدستور الذي أُقرّ في ٢٠٠٥/١٠/١٥ ومن أهم بنوده إلغاء هوية العراق العربية، تقسيم العراق، واعتماد المحاصصة الطائفية والعرقية[١٩٤].

كذلك تتأكد الصلة الوثيقة بين الحرب على العراق والبترول من خلال ما صرّح به بول وولفويتز *Paul Wolfowitz*، مستشار للرئيس بوش الإبن، عشية الحرب على العراق بأن: "هذه الحرب التي ستكون سريعة لن تُكلّف الخزينة الأميركية أية أعباء إذ سيتم تمويلها من مبيعات البترول العراقي"[١٩٥]. أيضاً من خلال ما صرح به الرئيس الأميركي جورج بوش آنذاك بأن الولايات المتحدة لن تسمح لصدام حسين بأن يسيطر على ما يقارب ربع احتياطي النفط في العالم[١٩٦].
لذلك أمرت الإدارة الأميركية فور دخول قواتها بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣ بنشر قوات في محيط وزارة النفط العراقية لحمايتها، دون سواها، في حين أن باقي الوزارات والمرافق العامة والمتحف كانت عرضة للنهب والتدمير والحرق على مرأى من القوات الأميركية التي لم تتدخل لحمايتها[١٩٧].

إن نهب متاحف الآثار في كل من بغداد والموصل وتكريت وإحراق المكتبة القومية ونهب متحف الفن الحديث وغيرها، أدى إلى استقالة مارتن سوليفان *Martin Solivan* مستشار الرئيس جورج

---

[١٩٣] المرجع أعلاه، ص ٤٨-٤٩.

[١٩٤] وليد الزبيدي/(العراق: المأزق والخلاص)/المستقبل العربي/ العدد٣٨٦/ نيسان٢٠١١/ ص ٧٠.

[195] P.Claude, "L'Irak souverain le 31 décembre", Le Monde Dossiers &Documents, juillet-Aout 2008, p5.

[١٩٦]خالد بن نايف الهباس، مرجع سابق، ص١٩٢.

[197] Chapour Haghigat, op.cit, p30.

بوش للثقافة، وإلى استقالة غاري فايكان *Gary Vican*، عضو اللجنة الأميركية للملكية الثقافية[١٩٨].

لكن هناك من يعتبر، أن المياه وليس النفط هي السبب الرئيسي للحرب، فالعراق يملك أكبر مصادر وأهم منابع للمياه، وأن الحرب المقبلة ستكون على المياه وليس على النفط. وهو ما يعزز ما صرح به أمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في العام ١٩٨٠ إذ قال بأن" الحرب المقبلة في منطقتنا سيكون سببها مياه النيل وليس السياسة[١٩٩]. بالإضافة إلى أن عدداً من التقارير أدرجت مشكلة شح المياه كمصدر أساسي للصراعات المقبلة، حيث سجلت الأمم المتحدة ٣٧ حالة من حالات اندلاع العنف بين الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان سببها المياه[٢٠٠].

كذلك يؤكد الدكتور براهما تشيلاني *Brahma Chellaney* أن المياه هي أهم مَورد في العالم، إذ لا بديل عنها، كما أن الدول تستطيع أن تستورد البترول، ولكن لا يمكنها أن تستورد المياه، أو على الأقل ليس بطريقة مستدامة، نتيجة ارتفاع تكلفة سعر المياه عند النقل والشحن[٢٠١].

الفقرة الثانية: بحر قزوين والقطب الشمالي

لم يقتصر الصراع على النفط ومصادره على الأراضي البرّية فحسب، بل امتد أيضاً ليشمل عمق البحار. حيث لم يَسلم عمق بحر قزوين (أ) ولا القطب الشمالي (ب) من التنافس على البترول.

أ- نفط بحر قزوين

يشكل الصراع على نفط قزوين والمنطقة المحيطة به المثل الأبرز للصراع على النفط، فعلى الرغم من اتخاذه شكل أو راية "الحرب على الإرهاب" فإنه تبيّن بأنه صراع ما بين الولايات

---

[١٩٨] إيغناسيو رامونيه، مرجع سابق، ص ١٧٠.

[199] D. Acemoglu, M. Golosov, A. Tsyvinski, P. Yared, op.cit, p1.

[200] Revoir le rapport de l'ONU en mars 2000 à La Haye; le Congrès mondial de l'eau en mars 1998 à Paris.

[٢٠١] للمزيد راجع:

B. Chellaney, **Water Peace and War: Confronting the Global Water crisis**, USA, Rowman & Littlefield Publishers, 2013.

المتحدة وبعض حلفائها الدوليين والإقليميين من جهة وروسيا وإيران والصين من جهة أخرى على ثروات المنطقة وحوض بحر قزوين وعلى موقعها الجيوسياسي والاستراتيجي المهم[٢٠٢].

إذ إن ثروات بحر قزوين النفطية، وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية، تتراوح ما بين ١٥ و٤٠ مليار برميل وهو ما يمثل ١،٥% إلى ٤% من الاحتياطيات العالمية النفطية[٢٠٣]، فضلاً عن إحتياطيات الغاز الطبيعي التي تتراوح ما بين ٦،٧ و ٩،٢ تريليون متر مكعب وهو ما يمثل ٦% إلى ٧% من الاحتياطيات العالمية لإنتاج الغاز، ولعل ذلك ما يفسر الاهتمام الأمريكي المتزايد بالمنطقة قبل أحداث ١١ أيلول٢٠٠١ وبعدها [٢٠٤]، حيث تتوقع وزارة الطاقة الأميركية أن يبلغ احتياطي الطاقة في بحر قزوين نحو ٢٠٠ مليار برميل[٢٠٥].

تتقاسم منطقة بحر قزوين خمس دول هي: إيران وروسيا وكازاخستان وتركمنستان وأذربيجان، وتختلف في ما بينها حول الأساس القانوني لتقسيم ثرواته. كذلك تتدخل دول أخرى من خارج المنطقة لترتبط بمصالح اقتصادية وسياسية مع تلك الدول من جهة، وتغذي خلافاتها من جهة أخرى بصورة تضمن بقاء مصالحها في بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز كلها. تُعد الولايات المتحدة وتركيا أهم هذه الأطراف فضلاً عن عدد من الدول الأوروبية التي تعاني نقصاً في مصادر الطاقة، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التنافس والصراع كنتيجة للتنافس السياسي والاقتصادي والعسكري بين الأطراف المتصارعة[٢٠٦]. لقد وصل التنافس والتصارع في ما بين الشركات المتعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز والخدمات البترولية، والتي تنتمي إلى عدة دول غربية وروسية وصينية، إلى حد الحياة أو الموت بغية السيطرة على المقدرات الأفغانية من النفط والغاز. حيث بلغ احتياطي أفغانستان من النفط ٦ %من الاحتياطي العالمي و٤٠% من الاحتياطي العالمي للغاز[٢٠٧].

---

[٢٠٢] محمد دياب، مرجع سابق، ص١٥١.

[٢٠٣] كما يُتوقع أن يحتل الموقع الثالث بعد الشرق الأوسط وسيبيريا من حيث إنتاج النفط والغاز بالرغم من إحتوائه على مواصفات تقنية غير ملائمة بالمقارنة مع نفط الشرق الأوسط (بإستثناء النفط الأذربيجاني). المرجع أعلاه.

[٢٠٤]صافيناز محمد أحمد/(ثروات بحر قزوين، تنافس دولي في وسط آسيا)/ السياسة الدولية/ يناير ٢٠٠٥. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221335&eid=471

[٢٠٥] إلياس ابو جوده، مرجع سابق، ص٥٠.

[٢٠٦] المرجع أعلاه.

[٢٠٧] إلياس أبو جوده، مرجع سابق، ص٥٠.

في السابق، كانت هذه المنطقة أقل مناطق العالم تأثيراً في الاستراتيجيات الدولية، إلى أن أُعلن عن وجود أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم في كل من كازاخستان وتركمنستان وعن قدرة تصديرية لأذربيجان تبلغ عشرة ملايين برميل من النفط يومياً[٢٠٨]. الأمر الذي دفع بريتشارد تشيني، في العام ١٩٩٨، إلى التصريح بأنه:" لا أعرف يوماً ظهرت فيه فجأةً منطقة ما لتصبح ذات أهمية استراتيجية كبحر قزوين"[٢٠٩]. ولقد عزّز ذلك ما نشرته وكالة الطاقة العالمية *Energy Information Administration* (*EIA*) بأن "حوض قزوين منطقة ذات موارد كامنة ضخمة"[٢١٠].

لقد ظلت هذه المنطقة بمنأى عن مطامع شركات النفط العالمية في عهد الاتحاد السوفياتي[٢١١]. ألا أنه بعد انهيار الاتحاد نشأ الصراع ما بين روسيا وإيران وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان على خلفية تقاسم البحر وثرواته وإمكان إفساح المجال للشركات ودول أخرى لدخول المنطقة والعمل فيها[٢١٢]. إذ يوجد موقفين متباينين: الأول تتبناه إيران بضرورة الاستغلال المشترك للبحر من قبل الدول الخمس، أما الموقف الثاني الذي تتبناه كل من أذربيدجان وكازاخستان وتركمانستان فهو بضرورة تقسيم البحر وحوضه إلى قطاعات تبعاً للحدود الوطنية للدولبحيث تحصل كل دولة على قطاع يتناسب حجمه مع طول شاطئها[٢١٣].

في لقاء مع الرئيس الأذربيجاني حيدر علييف، في العام ١٩٩٧، اعتبر الرئيس بيل كلينتون أن مصادر الطاقة في المنطقة مسألة أمن قومي وأنه:" لن تستطيع أمتنا التعويل على منطقة واحدة لإمداداتنا بالطاقة، وأننا نساعد أذربيجان ليس على الازدهار فقط، بل أيضاً نساعد على تنويع إمدادنا بالطاقة وتعزيز أمننا القومي"[٢١٤]. على هذا الأساس أنشأت الولايات المتحدة العلاقات

---

[٢٠٨] صفاء حسين علي الجبوري/(الصراع الروسي–الأميركي على منطقة القوقاز ودوره في خلق توازن جديد للقوى الدولية)/ مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية/ العدد الأول/ ٢٠١٠/ ص٤٤٠.

[٢٠٩] أيان رتيلدج، مرجع سابق، ص١٦٤.

[٢١٠] المرجع أعلاه.

[٢١١] حيث كانت خاضعة لأحكام الاتفاقيتين الموقعتين بين الاتحاد السوفياتي وإيران عامي ١٩٢١–١٩٤٠. اللتين جرى الاتفاق بموجبهما على اعتبار البحر المذكور "بحيرة مقفلة" مشتركة بينهما ولا يحق لأي دولة ثالثة القيام بأي نشاط أو الاستثمار فيه أيا كان نوعه. راجع: محمد دياب، مرجع سابق، ص ١٥٣–١٥٤.

[٢١٢] المرجع أعلاه، ص١٥٤.

[٢١٣] المرجع أعلاه.

[٢١٤] مايكل كلير، **دم ونفط أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين**، مرجع سابق، ص٢٥٣.

العسكرية مع حكومة جورجيا معتبرةً أن حماية تدفق النفط من تلك المناطق وظيفة حيوية للجيش الأميركي[٢١٥].

تضمنت الاستراتيجية الأميركية بناء شبكة أنابيب لنقل النفط والغاز[٢١٦]من منطقة قزوين وآسيا الوسطى من دون المرور عبر أراضي روسيا وإيران والصين، والتي تؤمن وصول نفط المنطقة إلى الأسواق العالمية حيث يدور صراع عنيف عرف ب"حرب الأنابيب"[٢١٧]، كذلك تسعى إلى إدماج شعوب بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز (باستثناء أرمينيا) في تبعية للولايات المتحدة الأميركية[٢١٨]. إن المصالح التجارية لشركات النفط الأميركية هي التي جعلت صانعي السياسة الأميركية يهتمون بحماية القوقاز وآسيا الوسطى[٢١٩]، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى توفير الظروف الملائمة لسيطرة شركات النفط الأميركية على ثروات المنطقة[٢٢٠].

رأت روسيا أن الهدف الأساسي للولايات المتحدة في المنطقة هو الوصول إلى احتياطيات الطاقة في بحر قزوين وليس تعقّب الإرهابيين في آسيا الوسطى. كما أنها تعمل على بناء خطوط أنابيب بحر قزوين عبر أراضيها شمال جبال القوقاز باتجاه ميناء نوفور سيجيك على البحر الأسود الذي يضمن لها سلطة سياسية واقتصادية على الدول المستقلّة حديثاً في آسيا الوسطى[٢٢١].

وبما أن روسيا تُعدّ منطقة بحر قزوين من مناطق أمنها الاستراتيجي، سعت إلى تعزيز قدراتها العسكرية فى المنطقة[٢٢٢]. لقد تزامن ذلك مع إعلان روسيا في العام ٢٠٠٤ عن رفضها إخلاء

---

[٢١٥]صفاء حسين علي الجبوري، مرجع سابق، ص٤٤٠.

[٢١٦]إن خطوط أنابيب الغاز والنفط تمر عبر ممر يربط كل من تركيا، جورجيا، أذربيجان، كازاخستان، تركمنستان، أفغانستان، باكستان، والهند.

[٢١٧] محمد دياب، مرجع سابق، ص ١٥٨.

[٢١٨] أيان رتيلدج، مرجع سابق، ص ١٦٨.

[٢١٩] المرجع أعلاه، ص ١٦٦.

[٢٢٠] محمد دياب، مرجع سابق، ص ١٥٨.

[٢٢١]إلياس أبو جوده، مرجع سابق، ص٥٠-٥١.

[٢٢٢] إن أهم الأهداف الاستراتيجية الروسية فى بحر قزوين هو ضمان الاحتياطي النفطي اللازم للتنمية الاقتصادية، لاسيما وأن حصتها من الاحتياطي النفطي العالمي تتراوح ما بين ٦% و ٣٥% من الغاز الطبيعي، وهو ما يفرض عليها السعي لتأمين حقول النفط والغاز وخطوط نقلهما، وذلك من خلال إيجاد صيغ قانونية تعالج التقسيم العشوائي لثروات بحر قزوين بين دوله أو من خلال مواجهة التدخل الأوروبي الذي يعمل على ضمان "أمن الطاقة" الأوروبي المستقبلي. راجع: جان شرّو، مرجع سابق.

منطقة بحر قزوين من الأسلحة فى ظل الظروف الدولية الراهنة، حيث طالبت بضمان حد أدنى من القدرات العسكرية للحفاظ على أمن المنطقة، فضلاً عن ذلك فإن روسيا تتبع سياسة نفطية تعمل على دعم سيطرتها على المنطقة على الرغم من وقوعها على الأجزاء الأكثر فقراً من البحر[٢٢٣].

كذلك وجدت في انضمامها إلى منظمة شنغهاي *SCO* (التي تضم كل من الصين وكازاخستان وقرقيزستان وطاجاكستان وأوزباكستان)، فرصةً للحفاظ على مصالحها، إذ إن المبرر الحقيقي لقيام هذه المنظمة هو مشاطرة هذه الدول السيطرة على موارد النفط والغاز في بحر قزوين[٢٢٤].

<u>ب-القطب الشمالي</u>

ترتبط دوافع الصراع على القطب الشمالي في كونه يضم ما يقرب من ٢٥% من المخزون العالمي من النفط الخام والغاز الطبيعي، فضلاً عن مليارات الأطنان من الرواسب والتكونات الجيويولوجية النفطية. تتنافس ثماني دول مشاطئة للقطب الشمالي وهي: الولايات المتحدة الأميركية، روسيا، كندا، النرويج، الدنمارك، أيسلندا، السويد وفلندا على هذه الثروة[٢٢٥]. حيث تُطّل كل منها على جزء من مساحة الدائرة القطبية الشمالية، وتطالب بحقها من الاستفادة من ثروات القطب الشمالي خصوصاً مع انخفاض احتياطي النفط في العالم[٢٢٦]. لقد أصبح القطب الشمالي ذا أهمية خاصة من الناحية الجيوسياسية والجيواقتصادية لهذه الدول، للحدّ من إمكانية حدوث مواجهات عسكرية في ظل رغبة كل منها بسط سيطرتها على هذه المنطقة[٢٢٧].

لقد أصبح تغُّير المناخ أولوية أساسية للسياسة الخارجية لحكومات هذه الدول، ولاسيما أن ذلك سيؤدي إلى انفتاح فرص الحصول على موارد جديدة، وإمكان ظهور طرق ملاحية جديدة تربط بين آسيا وأميركا، ما يجعل المنطقة ذات موقع استراتيجي يساعد على السفر بأقصر الطرق[٢٢٨]. كما من شأنه أن يؤدي إلى تحويل أجزاء كبيرة من منطقة القطب الشمالي من منطقة جليدية إلى

---

[٢٢٣] المرجع أعلاه.

[٢٢٤] المرجع أعلاه.

[٢٢٥] هشام بشير/(التنافس على قمة العالم: صراع القوى الكبرى على القطب الشمالي)/ السياسة الدولية/ العدد١٨٦/ أكتوبر ٢٠١١/ ص١٠٤-١٠٥.

[٢٢٦] إلياس أبو جوده، مرجع سابق، ص ٥٦.

[٢٢٧] هشام بشير، مرجع سابق، ص١٠٤.

[٢٢٨] إلياس أبو جوده، مرجع سابق، ص٥٦.

مسطحات مائية وإلى كشف مساحات واسعة من الأراضي الغنية بالموارد الطبيعية[٢٢٩]. حيث أشار علماء البيئة إلى أن القطب الشمالي قد خسر ثلث جليده منذ بدء القياسات بواسطة الأقمار الاصطناعية قبل ٣٠ عاماً[٢٣٠].

يتمحور الصراع حول من سيملك حق التنقيب عن الثروات المحتملة تحت قاع المنطقة القطبية الشمالية التي يقدّر المسح الأميركي الجيولوجي وجود ما يعادل ٩٠ مليار برميل من النفط، وأكثر من ٤٤ مليار برميل من الغاز السائل، بالإضافة إلى ألف و٦٧٠ ترليون قدم من الغاز الطبيعي في الدائرة القطبية، أي ما يوازي نحو ٢٥ % من النفط والغاز الطبيعي غير المكتشفين في العالم[٢٣١].

ستشهد هذه المنطقة، لصعوبة استخدام هذا الممر حالياً بسبب تجمده الدائم، صراعاً بين دول تسعى إلى السيطرة على هذه الثروات، لكن العلماء شهدوا ذوبان مساحات كبيرة من الثلج في العام ٢٠٠٧، ويتوقعون اختفاء الثلج في السنوات المقبلة. على غرار قارة القطب الجنوبي، التي يُحرّم فيها القيام بأي إجراءات ذات طبيعة سياسية أو عسكرية، تطبّق في منطقة القطب الشمالي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي المعنية بتحديد الحق الاقتصادي في الثروة البحرية لكل دولة مطلة على البحر. وفق هذا القانون، فإن لكل دولة بَحرية الحق في الادعاء بسيادتها لمساحة بَحرية تمتد إلى ٢٠٠ ميل بحري أمام سواحلها، وهو ما يُعرف بالمنطقة الاقتصادية الخالصة[٢٣٢].

لقد بدأ النزاع حول ثروات المحيط المتجمد الشمالي بإدعاء روسيا الحق في ملكية سلسلة جبال لومونوسوف الضخمة في قاع القطب الشمالي. وهي حذّرت من أن البنية الدفاعية، بما فيها المطارات ومنشآت تخزين النفط والاحتياطيات النفطية الاستراتيجية، قد تتعرّض للتدمير بالكامل في حال ذوبان الجليد الدائم الذي يغطي أقصى شمال روسيا بحلول العام ٢٠٣٠. كذلك يحاول الدانماركيون إثبات أن الجانب التابع لهم من سلسلة الجبال هذه، والمنفصل حالياً عن جرفهم القاري، كان في السابق جزءً من جزيرة غرينلاند التي تملكها الدنمارك. أما الولايات المتحدة فقد تُصدّق على اتفاقية الجرف القاري الممتد شمالاً من ألاسكا. تحكم هذه الاتفاقية أيضاً حقوق الملاحة، التي هي مثار اهتمام كبير اليوم بعد الانفتاح الكامل لـ"الممرّ الشمالي الغربي" للمرة

---

[٢٢٩] هشام بشير، مرجع سابق، ص ١٠٤.

[٢٣٠] إلياس أبو جوده، مرجع سابق، ص٥٦.

[٢٣١] المرجع أعلاه.

[٢٣٢] المرجع أعلاه.

الأولى في صيف ٢٠٠٧. فمع الاحترار العالمي وذوبان الجليد، قد يصبح هذا الممر قناة ملاحة تجارية تقصّر إلى حد كبير مسافة الإبحار بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ[٢٣٣].

كما أن كندا تطالب بحقوق في هذا الممر، الذي يتعرج بين جزر أرخبيلها الشمالي. ففي العام ٢٠٠٨، تعهدت الحكومة الكندية بتعزيز قدرة القوى المسلّحة الكندية من أجل حماية سيادة المنطقة القطبية الشمالية وأمنها. لكن بلدانا أخرى، ولاسيما الولايات المتحدة، ما زالت تُصر على فتح هذا الممر لحركة الملاحة العالمية.

يوجد مساعي دولية للتوصل إلى حل دبلوماسي لمنع دخول منطقة المحيط المتجمد الشمالي في نزاعٍ مُسلّح. حيث يُعدّ بعض الخبراء، أن السيطرة على ثروات القطب الشمالي قد تكون في يد من يمتلك أدوات الحفر والتنقيب، وخصوصاً روسيا، التي تمتلك كسارة متقدمة في تكسير الجليد.

فالوضع الاقتصادي في العالم يدفع بالدول أكثر نحو السيطرة على ثروات القطب، في حال ارتفاع سعر النفط إلى ١٥٠ دولاراً للبرميل، وهو ما سيُحدث تغييرً في دينامية المنطقة الجيواستراتيجية، بحيث تتزايد المنافسة بين الدول الصناعية للوصول إلى مصادر الطاقة، وهو ما سينعكس سلباً على الاستقرار العالمي. ويُعدُّ وجود العلم الروسي في القطب الشمالي، خير دليل على تَبلور مصالح استراتيجية جديدة في المنطقة. تفادياً للنزاعات بين البلدان المجاورة للقطب الشمالي والتي لها مصالح اقتصادية مشتركة، من الضروري تناول مسألة أمن طرق الإمداد وسلامتها في إطار مباحثات متعددة الأطراف[٢٣٤].

في العام ٢٠٠١، عمدت روسيا إلى تسليم الأمم المتحدة وثائق تزعم من خلالها أن حافة لومونوسوف التي توجد تحت مياه القطب الشمالي المتجمد هي جزء من الرصيف القاري لسيبيريا التابعة لها وهو ما يتعين ضمها إلى الأراضي الروسية. كذلك عمدت إلى توقيع إتفاق مع شركة توتال الفرنسية على استثمار ٣٨ مليار دولار في منطقة القطب الشمالي[٢٣٥]. كذلك تعتمد روسيا استراتيجية متكاملة من شقين متناقضين إذ تعلن أنها تسعى إلى تسوية النزاعات في المنطقة مع الدول القطبية، وفق القوانين الدولية، إلا أنها، في المقابل، تعزز وجودها العسكري في المناطق التي تُعدّها ملكاً لها[٢٣٦].

---

[٢٣٣] المرجع أعلاه.

[٢٣٤] المرجع أعلاه.

[٢٣٥] هشام بشير، مرجع سابق، ص١٠٥.

[٢٣٦] المرجع أعلاه، ص ١٠٧.

أما الولايات المتحدة الأميركية فإنها تُعدّ منطقة القطب الشمالي ذات أهمية استراتيجية ولاسيما أن الجيش الأميركي يتوقع أيضاً أن يصبح القطب الشمالي خالياً من الجليد لبضعة أسابيع خلال صيف ٢٠٣٠. يعزز ذلك التقرير الصادر عن اللجنة المكلفة بتغيير المناخ التابعة للبحرية الأمريكية التي أصدرت وثيقة "خريطة طريق القطب الشمالي"، وهي عبارة عن مخطط لمدة خمس سنوات تحدد بموجبها ٣٥ خطوة بشأن متطلبات العمل في المنطقة[٢٣٧].

أما الصين، فعلى الرغم من بُعدها الجغرافي عن المنطقة فإنها وضعت القطب الشمالي ضمن اهتماماتها، وقامت بتعزيز وجودها الدبلوماسي مع دول المنطقة[٢٣٨].

المطلب الثاني– الصراعات الداخلية المرتبطة بالبترول

يُظهر التقرير السنوي لمؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام "سيبري *sipri*" للعام ٢٠١٠، وجود خمسة عشر صراعاً مسلحاً مقابل تسعة عشر صراعاً مسلحاً في العام ٢٠٠١ وما مجموعه تسعة وعشرون صراعاً في خلال العقد الأول من القرن العشرين. كما يظهر أن ستة من هذه الصراعات جرى تدويلها، أي تدخلت قوات مسلحة غربية لمساندة أحد الطرفين، كما كانت الحال خلال العقد المذكور في عشرة صراعات من أصل الصراعات الثلاثين[٢٣٩].

يحلل دومينيك فيدال *Dominique vidal*، صحافي وباحث فرنسي، معطيات هذه الدراسة فيقول إن هذه الدراسة تؤكد ما يلي: النزعة الأولى مفادها، أن عدد الصراعات ودرجة خطورتها انخفضا منذ نهاية الحرب الباردة إلا أن أنواعها تبدلت بشكلٍ جوهري. فالحروب الخارجية بين الدول حل محلها حروب داخلية مستندة في أغلب الأحيان إلى أساس اجتماعي تحت غطاء الأسباب الدينية أو الاثنية أو كلاهما معاً. أما النزعة الثانية فتتعلق بالأهداف المنشودة من الصراع والتي في غالبيتها تهدف إلى السيطرة على أرض معينة أو على السلطة ذاتها. وأما النزعة الثالثة فهي ظهور لصراعات أكثر شراسة لوضع اليد على الثروات الطبيعية حيث أسيء تقدير هذا البعد منذ الحرب الباردة، على الرغم من المبالغة أحياناً في استعماله، ويتساءل أنه كيف لنا أن ننكر أن عدداً من التمزقات في جميع أرجاء العالم تجد في هذا البعد جزءاً أساسياً من تفسيراتها[٢٤٠].

---

[٢٣٧] المرجع أعلاه، ص ١٠٥.

[٢٣٨] المرجع أعلاه، ص ١٠٦.

[239] Sipri Year Book 2011, Armaments, Disarmaments and International Security, Solna, Suede, 2011.

[٢٤٠] دومينيك فيدال،(نزاعات وجيوسياسية جديدة)، في كتاب، **أوضاع العالم ٢٠١٣**، إشراف برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة هدى مقنّص، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٨٦–٨٧.

يقول الدكتور برونو تيتريس *Bruno Tetris*، أستاذ وباحث في العلوم السياسية، بأننا" نعيش في عصر السلام الأطول في القرون الخمسة الماضية ربما منقطع النظير منذ الإمبراطورية الرومانية[٢٤١]، وبأن الصراعات الدولية على الموارد، ولاسيما المرتبطة بالبترول، تشكل حالات نادرة واستثنائية (غزو الكويت) غير انها تؤدي دوراً أساسياً في الصراعات الداخلية[٢٤٢].

كذلك يؤكد الدكتور مايكل روس *Michael Ross*، أستاذ وباحث في العلوم السياسية، على دور الموارد الطبيعية ولاسيما البترول في نشوء الصراعات وإطالة أمدها وتمويلها[٢٤٣]. إذ إن عدد من الصراعات ولاسيما في القارة الأفريقية، امتدت زمانياً منذ التسعينيات لغاية اليوم من دون وجود لمواجهة إيديولوجية تفسر طول أمد هذه الصراعات[٢٤٤]، ترافق ذلك مع ظهور عدد من الصراعات على الحدود نتيجةً للاكتشافات النفطية الجديدة في هذه القارة الغنية بالبترول بهدف السيطرة عليه[٢٤٥].

سنعمد إلى عرض بعض الحالات، على سبيل المثال لا الحصر، التي كان للبترول فيها دور كبير في تأجيج الصراع داخلها، سواء أكان ذلك في السودان أم في جمهورية الكونغو الديموقرطية (الفقرة الأولى)، أم في نيجيريا (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: السودان وجمهورية الكونغو الديموقرطية

شهدت كل من السودان (أ) وجمهورية الكونغو الديموقراطية (ب) صراعات داخلية إرتبطت بشكلٍ وثيق باكتشاف البترول وبالصراع على عائداته.

---

[٢٤١] يستند في ذلك إلى البيانات الصادرة عن مشروع أوبسالا للصراعات المسلحة *Upsala Data Conflict Project(UDCP)*، التي جرى اعتمادها في كتاب سيبري للسلام للعام ٢٠١٢، والتي تشير إلى أن الحروب انخفضت بنسبة ٥٠% عما كانت عليه في العام ١٩٩٠، بحيث كان هنالك ٣٧ صراعاً مسلحاً في العام ١٩٩٠ وانخفض إلى ١٥ في العام ٢٠١٠. راجع:

B.Tetris, "The Demise of Ares: End of War as we know it?", The Washingthon Quarterly Summer, 35:3, 2012, p 8.

[242] Ibid, pp 16-17.

[٢٤٣] مايكل روس/(لعنة الموارد الطبيعية كيف يمكن للثروة أن تجعل منك فقيراً)/ في كتاب/ **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة**/ أيان بانون وبول كولير/ ترجمة فؤاد سروغي/الأهلية للنشر والتوزيع/ ٢٠٠٥/ ص٤٣.

[244] http://www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/2012/Rapport_2012-7.pdf. op.cit.

[245] P. Airault, S. Ballong, J.Meyer, M. Pauron, Les Frontieres de la Discorde, Jeune Afrique, n° 2567, Mars 2010, p79.

أ- السودان

السودان أكبر دولة أفريقية وأفقرها، على الرغم من امتلاكه لاحتياطيات نفطية غنية لم يجرِ الكشف عنها بعد[٢٤٦]. إذ إنه وفقاً لتقديرات معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، فإن احتياطيات النفط المؤكدة في السودان في ٢٠١١ تبلغ نحو ٥ مليارات برميل ويبلغ إنتاجه٤٧٠ ألف برميل يومياً[٢٤٧]. يشكل النفط ٧٠% من الصادرات السوداني، ويقدر الاحتياطي النفطي السوداني بأكثر من ملياري برميل، من ضمنها احتياطي مثبت قدره ٧٠٠ مليون برميل وتقع حقول النفط بشكل رئيسي في وسط البلاد وجنوبها[٢٤٨].

تعود الحرب الأهلية التي استغرقت معظم تاريخ السودان، منذ استقلاله عام ١٩٥٦، إلى أسباب عديدة بعضها عرقي أو ديني. إلا أن اكتشاف النفط في المناطق الجنوبية كان السبب الرئيسي في الصراع الذي يدور حالياً[٢٤٩]. فحركة الجيش الشعبي لتحرير السودان تتهم الحكومة باتباع سياسة الأرض المحروقة لإخلاء المنطقة من سكانها تسهيلاً لعمليات التنقيب عن البترول، في حين أن الحكومة تتهمها بالأمر نفسه بُغية حرمان البلاد من مواردها، حيث قضى نحو مليوني سوداني ضحية تلك الحرب[٢٥٠].

كان للبترول، منذ اكتشافه من قبل الشركات الأميركية والفرنسية في جنوب السودان عام ١٩٨٠، وحتى توقيع اتفاقية السلام عام ٢٠٠٥ دور سلبي، حيث شهدت البلاد حربين أهليتين بين الشمال والجنوب[٢٥١]. إذ يُعدّ تقسيم الثروة والموارد من أشد الموضوعات الخلافية بين الجانبين، ففي حين يُعدّ الجنوبيون أن هذه الثروة من حقهم، ترى الحكومة أن هذه الثروة تعد مورداً قومياً لابد من أن تستفيد منه أقاليم السودان كافة.

---

[٢٤٦] جون براي، (جذب الشركات ذات السمعة الجيدة إلى المناطق الخطرة، في كتاب، **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة**، مرجع سابق، ص ٤٥٦.

[٢٤٧] نجلاء مرعي، مرجع سابق، ص١٢٠.

[٢٤٨] خالد حنفي علي/(اتفاق تقاسم الثروة: هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الانفصال؟)/ السياسة الدولية/ أبريل ٢٠٠٥/ الموقع الإلكتروني.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221380&eid=4846

[٢٤٩] حمدي عبد الرحمن/ (دور التدخلات الأجنبية في أزمة السودان)/ السياسة الدولية/ القاهرة/ العدد ١٨٣/ يناير ٢٠١١/المجلد٤٦/ ص١٦٤.

[٢٥٠] إلياس أبو جوده، مرجع سابق، ص٥٣.

[251] J.Lalumière, A.Richard, "Le pétrole: l'or noir du XXe siècle", Université du Québec à Montréal – UQÀM, Montréal, 15 mai 2002, p38. http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/KAIROS_1__final.pdf

لقد عانت منطقة الجنوب من عمليات تهميش فى برامج التنمية للحكومات السودانية بعد الإستقلال عام ١٩٥٦، الأمر الذي خلق تشوهاً اقتصادياً وطبقية اجتماعية، وسيطر الشمال على السلطة والثروة، على الرغم من أن الدستور السوداني فى مادته الحادية عشرة يُوجب على الدولة مراعاة العدالة بأشكالها كافة بين مواطنيها جميعاً توفيراً لأبلغ مستوى من العيش الكريم، وتوزيعاً للدخل على مختلف مناطق السودان. وهو ما دفع المبعوث الأميركي جون دانفورث الخاص بالسودان فى أحد تقاريره إلى إعتبار الصراع في جنوب السودان نفطياً فضلاً عن أنه اثني[٢٥٢].

كذلك كانت للمنظمات غير الحكومية مثل مجلس الكنائس العالمي *WCC*، ومجلس كنائس عموم إفريقيا *AACC* وغيرهما، أدوار متعددة سياسية واقتصادية، من بينها القيام بوظائف البنية التحتية فى الجنوب من تعليم وصحة، الأمر الذي زاد في نقمة الجنوبيين على الحكومة، حتى إن هذه المنظمات التي يهيمن على معظمها الدعم الأميركي تحولت إلى أداة للتمرد الجنوبي[٢٥٣].

أدى إنفصال الجنوب إلى فقدان الشمال نسبة ٨٠% من نصيبها من كل من عائدات البترول على الرغم من أنه سيتوجب على الجنوب دفع رسوم للشمال مقابل مرور بتروله وشحنه من ميناء بورسودان. إلا أن الجنوب يسعى إلى تغيير مسار بتروله باتجاه ميناء مومباسا في كينيا، حيث تخطط حكومة الجنوب إلى بناء معمل خاص بها لتكرير البترول بغية الاستغناء عن الشمال[٢٥٤]. لقد أدت الحرب الأهلية إلى إعلان استقلال دولة جنوب السودان في العام ٢٠١١. لكن البترول قد يتحول من قوة دافعة للتنمية إلى آلة للصراع، تهدد الدولتين بحرب ثالثة وذلك لاعتمادهما على البترول لتحقيق التنمية[٢٥٥].

لا تزال عائدات النفط تشكل أكبر عقبة أمام حل النزاع، إذ يترافق استخراج النفط الخام مع التهجير القسري للآلاف من المواطنين من قبل القوات الشمالية التي حظيت بتأييد واسع من قبل الشركات الدولية. كما أن عشرات الآلاف من السكان الأصليين قتلوا، وأكثر من مئتي ألف

---

[٢٥٢] خالد حنفي علي، (اتفاق تقاسم الثروة: هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الانفصال؟)، مرجع سابق.

[٢٥٣] المرجع أعلاه.

[٢٥٤] سامي صبري عبد القوي/(أزمة الشمال: تحديات ما بعد انفصال الجنوب في السودان)/السياسة الدولية/العدد ١٨٦/أكتوبر ٢٠١١/ ص١٤٥.

[٢٥٥] يستحوذ الجنوب على نحو ٧٥% من احتياطي النفط السوداني، وينتج حوالي ثلاثة أرباع النفط الخام السوداني، أي ما نسبته أكثر من ٨٥% من عائدات التصدير التي بلغت ٧،٥ مليار دولار في النصف الأول من ٢٠١١. راجع: نجلاء مرعي، مرجع سابق، ص١٢١.

هجّروا، علماً أن أكثر من ثلاثين شركة أجنبية تتقاسم الأراضي السودانية بموافقة الحكومة[٢٥٦]، حيث أفاد عدد كبير من التقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية البارزة تورط هذه الشركات المتعددة الجنسيات بالصراع المدني.

ما زال إقليم أبيي الغني بالنفط أبرز نقاط التوتر بين الشمال والجنوب التي يمكن أن تؤدي في حال انفجارها إلى حربٍ جديدة. إذ يتمسك كل الطرفين بتبعية الإقليم له، والذي يفترض به تقرير مصيره ضمن ما عرف "بقضايا ما بعد الاستفتاء العشرة" (من أبرزها حقول النفط وإنتاجه وترحيله وتصديره، عقود البيئة في حقول النفط وغيرها). وفي دلالة على أهمية إقليم أبيي، صرح الرئيس عمر البشير بأن: "أبيي ستبقى شمالية، وإن لم يتم ذلك عن طريق صناديق الاقتراع، فإنه سيتم عبر صناديق الذخيرة"[٢٥٧].

ب- جمهورية الكونغو الديموقراطية

منذ استقلالها عن بلجيكا عام١٩٦٠، شهدت جمهورية الكونغو الديموقراطية خمسة صراعات. من الأسباب الرئيسية لهذه الصراعات، التي أدت إلى فقدان مليونين ونصف مليون من أبنائها منذ العام ١٩٩٨، ثرواتها المعدنية الهائلة[٢٥٨]، بما فيها النفط.

إن الصراع الأول كان في مطلع الستينيات، حيث راح ضحيته باتريس لومومبا بعد رغبته في تأميم الشركات العاملة في مجال الماس والذهب، والثاني أزمة إقليم شابا الذي سعى للانفصال عام ١٩٧٧، والثالث أزمة الإطاحة بالديكتاتور السابق موبوتو سيسيسكو عام ١٩٩٦- ١٩٩٧، والرابع أزمة الإطاحة بخلفه الرئيس لوران كابيلا أغسطس ١٩٩٨-٢٠٠٣، حتى الأزمة الأخيرة حالياً[٢٥٩]. إن أسباب الصراع، وإن بدت اثنية (مواجهة بين التوتسي بزعامة نكوندا، والهوتو المدعومين من قبل الرئيس جوزيف كابيلا)، إلا أن الأبعاد الاقتصادية هي الأكثر أهمية، وخصوصاً أن الصراع يدور في الشرق بعيداً من العاصمة حيث مؤسسات الحكم[٢٦٠].

---

[256] J.Lalumière, A. Richard, op.cit, pp 38-39.

[٢٥٧] سامي صبري عبد القوي، مرجع سابق، ص١٤٦.

[٢٥٨] يتمتع بثروات هائلة في مقدمتها الماس، الذهب، اليورانيوم، الكوبالت، الكولتان الذي يستخدم في تصنيع الهواتف المحمولة (٧٠ % من الاحتياطي العالمي).

[٢٥٩] بدر حسن شافعي/(الكونغو.. شركات النهب تؤجج الصراعات)/٣-١٢-٢٠٠٨.

www.onislam.net/.../110887-2008-12-03%2012-25-50.html

[٢٦٠] المرجع أعلاه.

تولّت الاحتكارات الدولية للمعادن تمويل أطراف الصراع وتسليحهم، حيث تُسيطر حالياً على نفط الكونغو الشركات الأميركية شيفرون وأونوكال وغيرهما، إلى جانب ائتلاف الشركات الفرنسية توتال فينا إلف[٢٦١]. تورطت الشركات متعددة الجنسيات في الصراعات التي شهدتها الكونغو من أجل الحصول على عقود امتياز طويلة الأجل بالاتفاق مع الأنظمة الحاكمة المتعاقبة على البلاد، التي كانت تحصل على عمولات كبيرة من هذه الشركات.

تقوم هذه الشركات، على اختلاف جنسياتها، بنهب ثروات الكونغو، سواء من خلال عقود استغلال غير عادلة، أو من خلال التحالف مع قوى التمرد في مواجهة الأنظمة الحاكمة، أو عبر الاستعانة بشركات أمن خاصة "المرتزقة" لتأمين أعمال التعدين والتنقيب وللمشاركة في الحرب مع أو ضد النظام مقابل الحصول على عقود إذعان. كما أن هذه الشركات تتحالف مع المتمردين أو النظام الحاكم[٢٦٢] من أجل الحصول على عقود التنقيب طويلة الأجل حيث يتم دفع نسبة من عوائد التنقيب التي تذهب إما إلى النظام، وإما إلى القوى العسكرية المسلحة الداعمة أو المعارضة له[٢٦٣].

حصلت قوات التحالف الديموقراطية لتحرير الكونغو المدعومة من رواندا والمؤيدة للوران كابيلا، على دفعة أولى تقدر بنحو ٥٠ مليون دولار من إجمالي ٢٠٠ مليون دولار خلال أربع سنوات من شركة لاندن جروب *London Group* الكندية للاستثمار في النحاس والكوبالت والتي يبلغ حجم استثماراتها ١,٥ بليون دولار[٢٦٤].

يتبيّن تورط الشركات في الصراع وإطالة أمده، في اشتراط زعيم المتمردين لوران نكوندا في أثناء لقائه بمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الرئيس النيجيري السابق، أوليسجون أوباسنجو، ضرورة مراجعة عقود الشركات الصينية. هذا التورط، كشفه تقرير لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة[٢٦٥]، المُشكّلة بقرار من مجلس الأمن في العام ٢٠٠٠، بشأن الحرب في الكونغو وتدخل

[٢٦١] إلياس أبو جوده، مرجع سابق، ص٥٤.

[٢٦٢] إن الأمثلة على ذلك كثيرة، أبرزها قيام المالك الرئيسي لشركة التعدين الأميركية (مسجلة في كندا ومقرها في ولاية أركنساس الأمريكية) بإعارة طائرته الخاصة للرئيس الراحل كابيلا لتفقد المناطق التي يسيطر عليها الجيش في مواجهة قوى التمرد، وكذلك في زياراته الخارجية للقاء نظرائه الأفارقة مقابل الحصول على عقود تنقيب عن الثروات المعدنية. راجع: بدر حسن شافعي، الكونغو.. شركات النهب تؤجج الصراعات، مرجع سابق.

[٢٦٣] المرجع أعلاه.

[٢٦٤] المرجع أعلاه.

[٢٦٥] على الرغم من أن التقرير طالب بتوقيع عقوبات مالية على ٢٩ شركة من هذه الشركات و٥٤ شخصاً لهم علاقات وطيدة برؤساء رواندا وأوغندا وزيمبابوي والكونغو ذاتها، فإنه لم يجري العمل به بسبب الضغوط التي

القوى الإقليمية بها. أشار التقرير إلى أنه خلال فترة الحرب الرابعة (١٩٩٨-٢٠٠٣)، تجاوزت ٨٥ شركة متعددة الجنسيات، مقرها أوروبا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، معايير العمل الدولية المتعارف عليها. من بين هذه الشركات ٢١ شركة بلجيكية، و١٠ شركات بريطانية، و٨ شركات أمريكية بما في ذلك بنك باركليز ودي بيرز وأنجلو أمريكان، و٥ شركات كندية، و١٢ شركة من جنوب أفريقيا، و٤ شركات من زيمبابوي، و٤ شركات ألمانية. وبأنها قامت بتسهيل نهب ثروة جمهورية الكونغو الديموقراطية وانتهكت المبادئ التوجيهية الأخلاقية في التعامل مع الشبكات الإجرامية التي نهبت الموارد الطبيعية من جمهورية الكونغو الديموقراطية[٢٦٦].

يتبين أيضاً تورط الشركات الإسرائيلية، ولاسيما شركات السلاح، في بيع السلاح لكلا الطرفين، الحكومة والمتمردين على حد سواء. مثلاً شركة إيردفينيس كونسلت، التي كان لها الدور الأكبر في الإطاحة بالرئيس موبوتو سيسيسكو عام ١٩٩٧ من خلال تزويد جيشي رواندا وبوروندي الخاضعين للتوتسي بالسلاح، وكذلك قوى التمرد الداعمة للوران كابيلا آنذاك.

وفقاً لتقرير أذاعه راديو فرنسا الدولي رقم ١ بناء على معلومات المخابرات الفرنسية بشأن الدور الإسرائيلي في تحريك الأزمة في زائير سابقاً "الكونغو الديموقراطية حاليا"، فإن هذه الشركة قامت أيضاً بدعم متمردي الهوتو في شرق الكونغو لشن هجماتهم ضد نظامي رواندا وبوروندي[٢٦٧].

يجب عدم إغفال دور الأطراف الخارجية في تغذية هذه الصراعات، فعلى الرغم من أن هذه صراعات تبدو داخلية، فإنها صراعات إقليمية يغذيها المجتمع الدولي. تجلى ذلك في أزمة العام ١٩٩٨، عندما تدخلت كل من أوغندا ورواندا وبوروندي عسكرياً لصالح المتمردين في مواجهة الرئيس كابيلا، الذي استعان بدوره بكل من زيمبابوي وأنجولا وناميبيا. لذلك كان من أهم بنود اتفاق المصالحة في العام ٢٠٠٣، انسحاب القوات المتدخلة[٢٦٨].

فضلاً عن ذلك، فإن للشركات المتعددة الجنسيات علاقات وثيقة مع دولها الأم، سواء أكانت شركات أميركية أو أوروبية أو حتى إقليمية، مثل الشركات الزيمبابوية والرواندية وغيرها. الأمر الذي يفسر امتناع الدول الخارجية أو المجتمع الدولي عن التدخل بقوة في الأزمة على على الرغم من الضعف الواضح لقوات حفظ السلام الموجودة هناك[٢٦٩].

مارستها الدول الغربية، من بينها بريطانيا، لمنع تفعيله حتى لا تتضرر هذه الشركات. ومن المتوقع أن تتخذ الحكومة البريطانية إجراءات ضد ١٢ شركة متورطة من الشركات المسجلة في بريطانيا.
http://www.theguardian.com/world/2002/oct/22/congo.rorycarroll

[٢٦٦] بدر حسن شافعي، الكونغو.. شركات النهب تؤجج الصراعات، مرجع سابق.

[٢٦٧] المرجع أعلاه.

[٢٦٨] المرجع أعلاه.

[٢٦٩] المرجع أعلاه.

إن ما سبق ذكره، يشير إلى أن أزمة الكونغو هي أزمة بالغة التعقيد، يتشابك فيها الداخل مع الخارج الإقليمي والدولي، كما أن الفاعلين الأساسيين بها ليست دولاً فحسب، بل شركات نهب ضخمة صارت تتحكم في عملية صنع القرار في دولها.

الفقرة الثانية: نيجيريا

لقد شهدت نيجيريا عدة صراعات ارتبطت ولاتزال بالبترول وتوزيع عائداته[٢٧٠]. فنيجيريا أول منتج للبترول في أفريقيا، والخامس بين الدول الأوبك، ويشكل البترول ٩٠% من مجموع صادراتها و٨٠% من واردات الحكومة[٢٧١]. وتُعدّ عملاقاً اقتصادياً في القارة الأفريقية، إذ يحتل اقتصادها المرتبة الثانية بعد جنوب أفريقيا، كما تمتلك أيضاً الكثير من الموارد الطبيعية غير المُستغلة مثل الغاز والفحم والذهب والبوكسيت[٢٧٢].

إن إقليم غرب أفريقيا تتنافس عليه القوى الدولية والإقليمية، التي تسعى لاستغلال ثرواته، وخصوصاً فيما يعرف باقتصاد "الظل" وهو نظام اقتصادي غير رسمي وغير قانوني، حيث يُمكن لبعض المنظمات والشركات الحفاظ على الأنشطة التمويلية لها بعيداً من أنظار الحكومة[٢٧٣].

لقد تبدّدت معظم عائدات نيجيريا من النفط على مدى السنين، ما بين الفساد الحكومي، حيث قدرت الأموال المهربة خلال الفترة الممتدة من١٩٤٧ لغاية ٢٠٠٩ بنحو ٩٠ مليار دولار[٢٧٤]، وأيضاً نتيجةً لسلسلة لا تنتهي من الحروب الأهلية ضمن الصراع على تلك العائدات، بدعم غير

---

[٢٧٠] شهدت نيجيريا أزمة توزيع حقيقية لعوائد البترول، وكانت هذه الأزمة محركاً للكثير من الصراعات الداخلية. فقد وضعت الدولة الفيدرالية يدها على عوائد النفط وتوزيع ثرواته على المقاطعات الـ٣٦ التي يتألف منها الاتحاد الفيدرالي النيجيري. كما عمدت الحكومات العسكرية السابقة إلى مصادرة أراضٍ واسعةٍ في الجنوب تتضمن حقول نفط ومناجم كثيرة (قانون ١٩٧٣) لمنع الحكومات المحلية من سن قوانين للاستئثار بعوائد النفط. الأمر الذي دفع بسكان الجنوب للمطالبة باسترجاع أراضيهم المصادرة. كما طالب سياسيو المقاطعات الثلاث، التي تنتج النفط (دلتا النيجر، وبايلسا، وريفرز)، بالحصول على القسم الرئيسي من العوائد النفطية لاستخدامه في التنمية المحلية. راجع: أميرة عبد الحليم/ نيجيريا....استعادة الاستقرار/السياسة الدولية/النشرة الإلكترونية. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=639909&eid=122

[271] J.Lalumière, A. Richard, op.cit, p34.

[٢٧٢] أميرة عبد الحليم، (نيجيريا....استعادة الاستقرار)، مرجع سابق.

[٢٧٣] أميرة عبد الحليم/(الغرب الأفريقي: نيجيريا بين الداخل الديني والخارج النفطي)/السياسة الدولية/العدد١٨٨/أبريل ٢٠١٢/المجلد٤٧/ ص١٤٥.

[٢٧٤] أميرة عبد الحليم، (نيجيريا....استعادة الاستقرار)، مرجع سابق.

مباشر من بعض شركات النفط العاملة هناك[٢٧٥]. ففي الوقت الذي وصلت عائدات نيجيريا النفطية خلال ربع قرن إلى ٣٠٠ مليار دولار، لم يتجاوز فيها متوسط دخل الفرد دولاراً واحداً[٢٧٦]. واحداً[٢٧٦]. وفقاً لمؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٥، فإن نيجيريا تحتل المرتبة ١٥٨ من أصل ١٧٧ بلداً في جميع أنحاء العالم[٢٧٧]، ووفقاً لتقرير وكالة الامم المتحدة للتنمية في أفريقيا في العام ٢٠١٢[٢٧٨].

في التسعينيات تكونت جبهة "حركة تحرير دلتا النيجر"، لمواجهة الحكومات الفيدرالية التي أهملت تنمية مناطق إنتاج النفط في الجنوب، حيث استهدفت هذه الحركة منشآت النفط والعاملين في الشركات النفطية، وهي تسعى إلى تحويل ٥٠% من العائدات النفطية إلى الولايات المنتجة في هذه المنطقة، في حين لا يقر دستور نيجيريا الحالي سوى معدل ١٣%[٢٧٩].

أضعفت هذه الصراعات سلطة الدولة وشككت بشرعيتها، فاندلعت الصراعات العرقية في دلتا-النيجر النفطية، بين الإيجاو والإتسيكيري، أيضاً بين الجماعات العرقية في المناطق المنتجة للنفط والشركات النفط العالمية، خصوصاً شركة شل *Shell* [٢٨٠].

أخذت هذه الصراعات بُعداً دينياً (المسلمين والمسيحيين) وقدمت ذريعة للقوى الدولية، وخصوصاً للولايات المتحدة الأميركية[٢٨١]، للتدخل في إقليم غرب أفريقيا.

---

[٢٧٥] إلياس أبو جوده، مرجع سابق، ص٥٣.

[٢٧٦] خالد حنفي على/(النفط الإفريقي..بؤرة جديدة للتنافس الدولي)/ السياسة الدولية / يناير ٢٠٠٦.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221653&eid=4846

[277] P. Sébille Lopez, "les hydrocarbures au Nigéria et la redistribution de la rente pétrolière", Afrique contemporaine, n° 216, avril 2004, p157.

[278] PNUD, rapport sur le développement en Afrique 2012: Vers une sécurité alimentaire durable, PNUD 2012.

[٢٧٩] أميرة عبد الحليم، (نيجيريا....استعادة الاستقرار)، مرجع سابق.

[280] S. Lalumière, A. Richard, Le pétrole, op.cit, pp 35-36.

[٢٨١] إن الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية هما الأكثر استفادةً من موارد وثروات الإقليم، إذ إن الولايات المتحدة الأميركية تحصل على ١٥% من مجموع وارداتها من القارة الأفريقية من غرب أفريقيا و٥% من نيجيريا وحدها، حيث صدّرت نيجيريا ١،٩ مليون برميل من أصل ٢،٢ مليون برميل أي ٨٦ في المئة في العام ٢٠٠٩. وشنان أمال، (الإهتمام الأمريكي بالنفط في نيجيريا)، مرجع سابق.

لنيجيريا أهمية كبيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة حيث تُعدّ نيجيريا منطقة عبور للأنابيب النفطية القادمة من التشاد والكاميرون. ويُعدّ الاحتياطي النفطي في غرب أفريقيا ونيجيريا دافعاً قوياً نحو إعادة تقييم الأولويات الاستراتيجية في المنطقة وتغيير الحسابات الجيوسياسية التقليدية فيما يخص قطاع النفط في المنطقة، وخصوصاً وأن منطقة غرب أفريقيا تسمح للشركات النفطية فيها برفع القدرات الإنتاجية لتلبية متطلبات العالم وحاجياته من النفط [٢٨٢].

إن الولايات المتحدة الأميركية تُسَخِّرُ ميزانيات ضخمة متمثلة في برامج مساعدات اقتصادية بهدف تحقيق الأهداف التي تعجز عن تحقيقها القوة العسكرية[٢٨٣]. إذ إن المساعدات الاقتصادية الممنوحة للحكومة النيجيرية من الولايات المتحدة الأميركية تستهدف الصراعات في المنطقة بهدف توفير مناخ مناسب للمستثمر النفطي الأميركي، فضلاً عن دعم الاستثمار الأميركي في القطاع النفطي، حيث يواجه المستثمرون في نيجيريا مخاطر سياسية واقتصادية خصوصاً مع تفشي الفساد والصراعات مما يشكل خطراً على منابع النفط، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة الآليات لتحسين الوضع بغرض حماية الأمن النفطي بدخولها في شراكة اقتصادية وسياسية مع الحكومة النيجيرية[٢٨٤].

---

[٢٨٢] المرجع أعلاه.

[٢٨٣]وردت الى نيجيريا استثمارات بقيمة ٤,٥ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر معظمه من الولايات المتحدة الأميركية. يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر ٨،٧٤ بالمئة من إجمالي رأس المال الثابت مما يفسر انخفاض مستويات الاستثمار المحلي، ويوجه معظم الإستثمار الأجنبي نحو قطاع الطاقة، كما تأمل نيجيريا في جلب ٦٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي ٢٠٠٨و٢٠٢٠. المرجع أعلاه.

[٢٨٤] المرجع أعلاه.

-الفصل الثالث: أهداف الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الصراعات الدولية والداخلية.

شهد العالم تغيراتٍ هائلةٍ وتحوّل إلى ما أُطلق عليه مجازاً اسم" القرية العالمية"[٢٨٥]، التي نتجت عن ثورةٍ في المعلومات وتقدمٍ هائلٍ في التكنولوجيا والاتصالات والاختراعات وغيرها. هذه التغيّرات تستدعي بنا دراسة أحد أهم الظواهر التي نشهدها اليوم، المتمثلة بظاهرة الشركات الكبرى بوضعها الحالي، أو ما يعرف "بظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات". ومعالجة تزايد نفوذها في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والدولية.

كما أن هذه التحولات في بنية المجتمع الدولي تفرض عدداً كبيراً من التساؤلات والإشكاليات التي تتمحور حول النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. ففي حين لا تعترف النظرية الواقعية إلا بوجود الدول، المنوطة صلاحية فرض الأمن والسلم واحتكار القوة واستخدامها شرعياً وتتمتع بسلطة اتخاذ قرار الحرب، نجد أنفسنا أمام فاعلين جدد من غير هذه الدول. فالدولة لم تَعُد محور العلاقات الدولية بل هنالك تزايد لنفوذ هؤلاء الفاعلين من غير الدول، والشركات المتعددة الجنسيات من أهمها. حيث "يُشَبه جوزف ناي السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بخشبة مسرح لم تَعُد فيه الدولة الممثل الوحيد، إذ بدأ يزاحمها ممثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول"[٢٨٦].

يُعرّف الدكتور مارسيل ميلر *Marcel Miller*، أستاذ العلوم السياسية، الفاعل عبر القومي بأنه:" عبارة عن جماعة خاصة تجمع بين ممثلين من دول مختلفة في إطار واحد بهدف القيام بعمل مشترك. وقد يأخذ شكل الهيئات (السياسية، أو الدينية، أو العلمية، أو المهنية، أو الاجتماعية... الخ) أو شكل نقابات، أو شكل شركات تُنسق بين أنشطتها الاقتصادية داخل عدة دول، في

---

[٢٨٥] إبتكر محلل وسائل الإعلام، مارشال ماكلوهان، المصطلح الشهير«القرية العالمية» في الستينات من القرن الماضي، الذي أطلقه على وصفه للتحول الثقافي العميق في عالم تصل فيه موجات الراديو كافة أرجاء كوكبنا مع بعضها البعض. حلّل لوهان مجالات التقدّم في تكنولوجيا الإتصالات، التي مزّقت المجتمعات التقليدية كما الحديثة، قبل وقت طويل من ظهور العالم المترابط سلكياً الذي نعيش فيه اليوم.

[٢٨٦]خالد حنفي علي/ (ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول)/السياسة الدولية/ عدد١٩٢/ أبريل ٢٠١٣/ ملحق اتجاهات نظرية / ص ٣.

صورة احتكارات (كارتل)، أو تُوحّد بين هذه الأنشطة في صورة شركات متعددة الجنسية أو عابرة للقوميات"[٢٨٧].

أما الدكتور خالد حنفي علي، باحث في العلوم السياسية، فيُركز عند مقاربته للفاعلين من غير الدول في تأثيرها على سيادة الدول فيقول بأنه:" قد كان جلّ تأثيرات الموجة الأولى من الفاعلين من غير الدول (كشركات النفط متعدية الجنسية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وغيرها) ذا طبيعة "اختراقية تساومية" للدولة، أي إن معظم تأثيرات هؤلاء الفاعلين قد تجلت في إضعاف سلطة الدولة على إقليمها، وممارستها للوظائف المنوطة بها، من أجل خلق أنماط تساومية تجعل الدولة تقرُ بشراكاتهم في ممارسة تلك الوظائف"[٢٨٨].

يهدف المطلب الأول إلى تحديد مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات، أما المطلب الثاني فيهدف إلى شرح تورط هذه الشركات في عدد كبير من الصراعات الدولية والداخلية.

المطلب الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها وخصائصها

أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات ظاهرة واسعة الانتشار وذات تأثير كبير في الاقتصاد الدولي، نتيجة لما تتميز به من خصائص. إن حقيقة نشاط الشركة موجّه نحو عدد من الدول سواء أكانت متطورة أم نامية، مما جعلها تتحول إلى كيانات دولية عملاقة، وليس مجرد شركات أو مصارف اقتصادية ومالية[٢٨٩]. ما مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها(الفقرة الأولى) وما خصائصها ودورها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تعريف وأهداف الشركات المتعددة الجنسيات

شهد مفهوم الشركات، كما أشرنا سابقاً، الكثير من التعاريف المتضاربة. حيث لم يستقرّ الكُتّابُ والمفكرون على تعريف موحد لتلك الشركات. وتعددت التعريفات بقدر تعَدُّد الكُتّاب والإقتصاديين الذين أسهموا في هذا المجال(أ) وكذلك تنوعت أهدافها (ب).

---

[٢٨٧] مارسيل ميلر، **العلاقات الدولية المعاصرة**، ترجمة حسن نافعة، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٩، ص٥٥.

[٢٨٨] المرجع أعلاه.

[٢٨٩] عماد خليل إبراهيم، **القانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل العولمة**، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، ص١٣٤.

أ- مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها

من اللافت للباحث عند دراسته لمفهوم الشركات العملاقة أن يصطدم بتَعددُ التسميات التي تُطلق على هذه الشركات، من قبل المُتخصصين والمنظمات الدولية، وتضارب الآراء حولها، إذ يجد عبد الوهاب الكيالي بأن تضارب الآراء حول تعريف وتسمية الشركات وكذلك عدم التوصل إلى وضع تعريف شامل ومختصر أو اسم واحد يُتَفق عليه من كل الأطراف يعود إلى اختلاف النظرة إلى تلك الشركات حيث يسميها البعض متعددة الجنسية أو عابرة للحدود القومية أو الدولية أو الوطنية ذات الأفق الدولي"[٢٩٠].

إلا أن الدكتور محمد السيد سعيد يقول بأن:" الخلاف حول المصطلح لم يكن نوعاً من المنازعات اللغوية. إذ يَكمن جوهره في تشخيص طبيعة الظاهرة ذاتها"[٢٩١]. ففي حين يُعدّ بعضهم أن هذه الشركات عبر وطنية (١)، فهي بالنسبة إلى بعضهم متعددة الجنسيات (٢).

١-الشركات عبر وطنية

يُعّرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" الأونكتاد"[٢٩٢] الشركات عبر وطنية بأنها:" الشركات المالكة لأجهزة إنتاج وخدمات أو أنها تشرف عليها من الخارج بالنسبة إلى مكان وجودها. ويشمل هذا التعريف ليس فقط الشركات التابعة للقطاع الخاص أو الشركات المغفلة بل أيضاً

---

[٢٩٠] لهذه الشركات أيضاً عدة تعريفات منها، أنها التي تُمارس نشاطاتها في أكثر من بلد أي إنها هي التي تسيطر على عدة وحدات إنتاجية للكثير من السلع والخدمات وتسيطر على منافذ التوزيع في كثير من البلدان، أو هي التي تستثمر مباشرة في عدة بلدان أو هي التي يكون المساهمون في رأسمالها وفي إدارتها ينتمون إلى عدة جنسيات". راجع: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص٤٥٧-٤٥٨.

يرى رضا محمد هلال أنه:" من الملاحظ أن الاستخدام لعدة مصطلحات للتعبير عن هذه الظاهرة فى الكتابات العربية، هو انعكاس للاستخدام نفسه للكتابات الأجنبية التى تستخدم ذات المصطلحات والتي تضم:

Multinational Corporations, Transnational corporations, Global corporations ...."

راجع: رضا محمد هلال/(الشركات المتعددة الجنسيات والديموقراطية في الدول النامية)/ السياسة الدولية/أبريل ٢٠٠١.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=793951&eid=370

[٢٩١] محمد السيد سعيد،(الشركات المتعددة الجنسيات في الوطن العربي)، في كتاب، **العرب ...والأزمة الاقتصادية العالمية حوار الشمال والجنوب وأزمة اتقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسية**، عبدالله هدية، خالد محمد خالد، محمد السيد سعيد، دار الشباب للنشر، الكويت، ١٩٨٦، ص ١١٥.

[292] "Effets des societes multinationales sur le developpement et sur les relations internationales", ST/ESA/6, 1974, op.cit, p27.

شركات القطاع العام التابعة للدولة"[٢٩٣]. وبأنها: "كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملا"[٢٩٤].

كذلك ارتأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن تُستخدم كلمة *Transnational* أي عبر وطنية بدلاً من كلمة *Multinational* أي متعددة الجنسيات وكلمة *Corporation* أي شركة بدلاً من كلمة *Enterprise* أي مؤسسة، حيث اتضح أن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول. كما أن قراراتها واختياراتها ذات طابع دولي بل عالمي وبهذا المفهوم فهي عابرة للقوميات[٢٩٥].

يتوافق الدكتور ريمون حداد مع ما سبق لجهة تسميتها بالعبر وطنية حيث يقول بأن:" استعمال عبارة شركة أو مجموعة متعددة الجنسية له طابع قانوني بينما أن الواقع الاقتصادي هو أن هذه الشركات تخضع لمركز رئيسي موجود في دولة ما يوجه ويخطط سياسة الفروع المتواجدة في دول أخرى"[٢٩٦].

كذلك يميل الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى إلى تسمية شركات بعبر وطنية أو عابرة الجنسيات لغوياً وموضوعياً فيقول بأن" تلك الشركات تعود ملكية غالبية الأسهم فيها إلى مواطني دولة واحدة بعينها، في معظم الأحوال، أو مواطني دولتين في بعضها، أو عدة دول في حالات نادرة، أي أنها–في حقيقة الأمر وفي أغلب الأحوال–ليست متعددة الجنسيات بالمعنى الدقيق، وإن كانت عابرة الجنسيات من حيث النشاط، إذ تمارس نشاطها الإنتاجي والتسويقي في أي دولة من دول العالم"[٢٩٧].

---

[294] http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Transnational-corporations-(TNC).aspx

[٢٩٥] كريم نعمة/ (أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الإقتصادي العالمي الجديد)/مجلة العلوم الإنسانية/ مجلة شهرية إلكترونية/ السنة الثالثة/ العدد٢٧/ آذار ٢٠٠٦. www.uluminsania.net

[٢٩٦]ريمون حداد، مرجع سابق، ص٣٤٨.

[٢٩٧]محمد عبد الشفيع عيسى/ (الخليج والإقتصاد السياسي للإستثمارات الأجنبية)/ السياسة الدولية/ العدد١٧١/ يناير ٢٠٠٨/المجلد ٤٣/ ص٣٩.

٢-الشركات المتعددة الجنسيات

لقد نشأ مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات في دوائر القانونيين الدوليين، وهو يتلائم مع قيام شركات معينة بإنشاء فروع أو شركات تابعة ومنتسبة لها في الخارج يتم وفقاً للقانون الداخلي للدول المضيفة، الأمر الذي يضفي على الشبكة التي تتكون تعدداً في الجنسية[٢٩٨]. يكمن الهدف من تعريف الشركات في "تحديد مدلول صفة "تعدد الجنسية" التي تتمتع بها تلك الشركات فأغلب الكُتّاب غالباً ما يفتقرون إلى الإدراك الكافي للطابع والأساس القومي لهذه الشركات، إذ يقصدون بها أن الشركة قد تخلصت من بُعدها القومي واكتسبت جنسيات عديدة بقدر ما تمتلك وتسيطر على المشروعات والشركات في بلاد العالم"[٢٩٩].

يُعرّف الدكتور أشرف العربي الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات متعدية الجنسيات بأنها:" الشركة التي تملك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطاً استثمارياً (إنتاج، تسويق، خدمات..) خارج حدود الدولة الأم بصرف النظر عن عدد الدول المضيفة لفروعها"[٣٠٠].

ينسجم تعريف كل من الدكتور أحمد عبد العزيز والدكتور جاسم زكريا وفراس عبد الجليل الطحان مع التعريف السابق، من حيث التأكيد على توسع نشاطها وتنوعه بالإضافة إلى مركزية الدولة الأم، فيقولون بأن: "الشركات المتعددة الجنسيات هي شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم، ولها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة، وكثيراً ما تندمج مع شركات من دول أخرى، وتلعب دوراً في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة كبيرة من البلدان تتوزع في أرجاء العالم، مما جعلها تسيطر حالياً على حوالي ثلثي التجارة العالمية"[٣٠١]. إلا أنه يركز أيضاً في الاندماج ما بين الشركات ودورها في السيطرة على التجارة العالمية.

كذلك يُعرّف بيتر ديكن Peter Dicken، باحث وكاتب بريطاني، الشركات المتعددة الجنسيات بأنها: "شركة لها قوة التنسيق والتحكم في العمليات في أكثر من بلد واحد، حتى إن كانت لا

---

[٢٩٨] محمد السيد سعيد، (الشركات المتعددة الجنسيات في الوطن العربي)، مرجع سابق، ص ١١٥.

[٢٩٩] محمد السيد سعيد، **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٧، ص٢٢.

[٣٠٠] أشرف العربي، **الإستثمار الأجنبي المباشر**، المعهد العربي للتخطيط-الكويت، بيروت، ٢٠١٢، ص٣٢.

[٣٠١] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا الطحان، فراس عبد الجليل/ (الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية)/ مجلة الإدارة والاقتصاد /العدد الخامس والثمانون/ ٢٠١٠/ ص١١٩.

تملكها ... وعادة ما تشارك في شبكة عنكبوتية من العلاقات التعاونية مع شركات أخرى مستقلة قانونياً عبر الكوكب"[٣٠٢]. وبذلك تأكيد على عالمية هذه الشركات وتعاونها بعضها مع بعض.

كما يضيف كل من الدكتور علي أحمد عتيقة والدكتور رأفت شفيق بسادة عنصر جديد في التعريف وهو "الاستراتيجية المشتركة"، فيعرفانها بأنها:" شركة أمّ تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في توصيات عديدة وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو كان له مدخلاً لمصب مشترك من الموارد البشرية والمالية ويبدو حساساً لعناصر استراتيجية مشتركة رغم الانتشار الجغرافي الكبير لهذه الشركات"[٣٠٣].

أما كريم نعمة فيقول بأن:" هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات **متعدّية الجنسيات،** حيث تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات، وهي بالتالي تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته"[٣٠٤]. بالنسبة إليه فهي متعدّية للجنسيات لأنها تتعدّى القوميات وتؤثر في تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد.

إعتمد بعضهم مصطلح الشركات العولمية أو الكونية *Global Corporations* الذي يعرف: "بأنها أي مؤسسة ذات فروع أو شركات، منتسبة أو شركات تابعة أجنبية وتنخرط في الاستثمار فى أصول إنتاجية أو مبيعات أو إنتاج أو تشغيل الفروع والتسهيلات الأجنبية. وهناك عدة شروط لاستيفاء أحكام التعريف مثل نمط النشاط فهي شركات إنتاجية، وحد أدنى من الشركات المنتسبة وليكن ١٢ شركة، وحد أدنى لرأسمال الشركة لا يقل عن ١٥ مليار دولار، وقوى عاملة تضم مديرين وفنيين وعمالاً لا يقل عددهم عن ثلاثة عشر ألف عامل وفني واداري"[٣٠٥].

---

[302] P.Dicken, **Global Shift: Reshaping the Global Economic Map in the 21 st Century**, Sage publications, 2003, p7.

[٣٠٣] علي أحمد عتيقة، رأفت شفيق بسادة، **النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٥، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ص٧٧.

[٣٠٤] كريم نعمة، مرجع سابق.

[٣٠٥] رضا محمد هلال، مرجع سابق.

نستنتج مما ورد أعلاه أن هذه الشركات، وإن تعددت تسميتها أو اختلف تعريفها، وسواء أكانت قومية أم متعددة الجنسيات أم كونية، هي شركات تعمل ضمن إطار عالمي متعاون ومترابط وهدفها الربح اللامتناهي.

ب- أهداف الشركات المتعددة الجنسيات

إن الهدف الأساسي للشركات المتعددة الجنسيات هو الربح، حيث تسعى من خلال تواجدها في الدول المضيفة إلى تحقيق عدة أهداف منها: استخراج المواد الأولية، تخفيض الكلفة، البحث عن أسواق جديدة، والتواجد قرب المستهلكين العالميين[٣٠٦]. وتعتمد الشركات في استراتيجياتها على حضور محلي قوي من خلال تحسس الفوارق القومية والاستجابة لها، إذ إن معظم الشركات ما زالت محصورة في البلد المنشأ في كثير من الميادين[٣٠٧]. غالباً ما تثار قضية التنازع ما بين أهداف الشركات وغايات الدول أو الدول المضيفة، فالشركات تسعى إلى اختراق الأسواق الخارجية وتعظيم الأرباح في حين أن الحكومات تسعى إلى إشباع احتياجات مواطنيها من سلع وخدمات أساسية وسد فجوة التمويل والادخار، واكتساب القدرات العلمية والتكنولوجية[٣٠٨].

إن أبرز أسباب نشوئها وأهدافها هي التالية:

١-توفير أفضل الشروط للعرض من خلال:

-تحقيق أقل كلفة ممكنة في الانتاج من خلال الاستفادة من يد عاملة رخيصة أو من خلال إنشاء مصانع قرب مصادر المواد الاولية.

-السيطرة على الموارد: وهي من أقدم الأسباب وهدفها الاستيلاء على ثروات الشعوب. وتعود إلى القرن السابع عشر ببروز الشركات الاستعمارية، مثل شركات الهند الشرقية والغربية، ثم تركز في قطاع النفط والمعادن والمواد الأولية.

-الاستفادة من التكنولوجيا المتوافرة: عبر الاستثمار في مناطق متطورة تقنياً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك *silicom valley* المتخصصة في صناعة الكومبيوتر والمعلوماتية[٣٠٩].

---

306 M. Busse, "Democracy and FDI", HWWA Discussion Paper 220, p16.

٣٠٧ سلام الربضي، **النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥١.

٣٠٨ محمد عبد الشفيع عيسى، مرجع سابق، ص٣٩.

٣٠٩ ريمون حداد، مرجع سابق، ص٣٥١.

٢- توفير أفضل الشروط للطلب من خلال:

-تجاوز الحواجز الجمركية التي تُعيقها من تحقيق أقدر ربح ممكن: من بينها التعريفات الجمركية وسياسة التقنين والحواجز الاقتصادية والاستفادة من الاعفاءات الضريبية وغيرها.

-التواجد قرب المستهلكين: إن التنافس بين الشركات لكسب الأسواق فرض عليها التحول إلى شركات متعددة الجنسيات وذلك بغية الاستفادة من عالمية الأسواق وعدم الارتهان لسوق محلية واحدة وكسب ثقة المستهلكين[٣١٠].

-تخفيض كلفة الإنتاج: إن السعي من أجل تخفيض كلفة الإنتاج وكلفة الأجور والنفقات الاجتماعية شجع الشركات للتحول إلى متعددة للجنسيات، مستفيدة من ضعف نظام الضمان الاجتماعي وقوانين العمل وضعف آداء النقابات العمالية في البلدان النامية. وتنتهج الشركات بعض السياسات التي تمكنها من تحقيق أرباح عالية ومنها استيراد الموارد الأولية من الدول النامية وبأسعار منخفضة واستخدام الأيدي العاملة الرخيصة وبيع منتجاتها في المناطق التي تتاجر فيها بأسعار تكفل أقصى الأرباح المتزايدة سنوياً[٣١١].

الفقرة الثانية: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة[٣١٢]أو النظام الاقتصادي المعاصر، بعدد كبير من الصفات والسمات التي تميزها (أ) وتُحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد (ب).

---

[310] G. Duval, "Rester ou délocaliser?", problèmes économiques, n°3014, 2 mars 2011, p10.

[٣١١] خليل إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٣٧.

[٣١٢] في الولايات المتحدة وفي الدول العشر، أو ما يقاربها، الأكثر ثراء في العالم تُشكّل العولمة كلمة طنانة وإيجابية لدى أفراد النخبة في الشركات، التي يُطلق عليها اسم الشركات الكبرى، ولدى حلفاء النخبة السياسيين. ولكن بالنسبة إلى المهاجرين، والملونين، وغيرهم من الناس المُهمّشين، الذين يُطلق عليهم في «الشمال» اسم أهل «الجنوب»، تُشكّل العولمة مصدراً للقلق إن فيما يخص الاشتمال، والوظائف، وزيادة عمق التهميش للناس. راجع: قضايا عالمية، شباط/فبراير، ٢٠٠٦، المجلة الإلكترونية - يو أس أيه، ص٤-٥. http://usinfo.state.gov/journals/journalsarab.htm

أ-خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

تختص الشركات المتعددة الجنسيات بالتالي:

١- ضخامة الحجم: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بازدياد حجمها بسرعة كبيرة (ضخامة حجم رأسمالها وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، وهياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها). وأهم المؤشرات للدلالة على ضخامة حجمها يتمثل برقم المبيعات *Sales Figure* أو ما يطلق عليه" رقم الأعمال"، بالإضافة إلى حجم الإيرادات[٣١٣]، وبحسب إيان دافيس *Ian Davis*، مستشار وخبير إقتصادي بريطاني، فإن تحوُّل الشركات المتعددة الجنسيات إلى شركات عملاقة يعود إلى عدة عوامل منها: العولمة، التكنولوجيا الجديدة، التوسع الصيني[٣١٤].

٢-ازدياد درجة تنوع الأنشطة وتعدد المنتجات: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالتنوع في أنشطتها وتعدد منتجاتها، ويعود ذلك إلى الرغبة في التقليل من احتمالات الخسارة بحيث إنها تُعوض خسارتها في نشاط ما بالربح من أنشطة أخرى. حيث قامت الشركات بإحلال وفورات تنوع مجال النشاط محل وفورات الحجم التي انتهجتها بعد الحرب العالمية الثانية[٣١٥]. إن أهم ما انطوت عليه سياسية التنويع أن شركات النفط العالمية أخذت تتحول إلى شركات للطاقة وتبذل جهود للسيطرة على بدائل النفط مثل الفحم والطاقة النووية و الغاز الطبيعي وغيرها[٣١٦].

---

[٣١٣] احتلت شركة وال مارت *walmart* الأميركية، بإجمالي إيراداتها الذي بلغ ٤٦٩,٢ مليار دولار، المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العام ٢٠١٣ يليها شركة إكسون بإجمالي إيراداتها الذي بلغ ٤٤٩,٩ مليار دولار. وتستحوذ هذه الشركات الخمسمائة على نحو ٨٠% من حجم المبيعات على المستوى العالمي. راجع:

http://money.cnn.com/magazines/fortune/fortune500/2013/full_list/index.html?iid=F500_lp_toprr

[314] J.Cedro, "Multinationales L'effet XXL", Enjeux hors série, n°1, décembre 2005, p38.

[٣١٥] أحمد عباس عبدالله، أحمد محمد جاسم/(دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي)/مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة/ العدد٢٩/ ٢٠١٢/ ص٦٠.

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=53458

[٣١٦] حسين عبدالله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٥٥-٥٦.

٣-الانتشار الجغرافي (الأسواق): تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بضخامة مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم[٣١٧].

٤-القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم: هي ناجمة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، كذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي[٣١٨].

٥-إقامة التحالفات الاستراتيجية والاندماج: لمواجهة المنافسة التي ترافقت مع ثورة الاتصالات والمعلومات، تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى إقامة تحالفات استراتيجية في ما بينها بهدف تعزيز نشر الإنتاج كونياً وتوسيعه والاستفادة المشتركة من رأس المال الفكري القابل للانتقال سعياً للحصول على أفضل الفرص الممكنة للعمل، فالإنتاج تخطى الحدود القومية لتديره الشركات لا الدول[٣١٩]. لقد تزايدت عمليات الاندماج والشراء بين هذه الشركات إذ ارتفعت قيمة الصفقات في ما بينها من ٢٢٧ مليار في العام ١٩٩٦ إلى ١١٤٤ مليار في العام ٢٠٠٠ أي بنسبة ٩٠%[٣٢٠]. تتجاوز قيمة بعض الشركات العملاقة نتيجة التحالفات الدخل السنوي لمجموعة من الدول ومن بينها المتطورة نسبياً[٣٢١]. إن هذه التحالفات أضافت سلطة جديدة للشركات بمواجهة الدول وقوانينها الوطنية وحتى قيم السوق المعتمدة في الاقتصاد العالمي[٣٢٢]. هذه الظاهرة تؤدي الى خفض تكلفة الانتاج ومضاعفة الأرباح للشركات العملاقة، لكنها في الجانب

---

[٣١٧] محمد الخيتاوي، مرجع سابق، ص١٢٠.

[٣١٨] المرجع أعلاه.

[٣١٩] مجذاب بدر عناد/ (الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها في العولمة الإقتصاد العالمي)/ مجلة دراسات دولية/ العدد١٤/ تشرين الأول ٢٠٠١/ مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد/ ص١٢.

[٣٢٠] باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص٥٦.

[٣٢١] خالد عبد العزيز الجوهري/ (الإندماج ما بين الظاهرة والهوس)/ مجلة السياسة الدولية/ العدد١٤٠/نيسان ٢٠٠٠/ ص ١٧٧.

[٣٢٢] خليل إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٣٥.

الآخر تدمر فرص العمل وتؤدي إلى تفاقم اللامساواة الاجتماعية وتُضعف السيادة الوطنية للدولة[٣٢٣].

٦- المزايا الاحتكارية: تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكاريةتجعلها تسيطر على الأسواق خارج حدودها القومية إذ تتمتع الشركات بمراكز مالية قوية في بلد المنشأ وكذلك بمزايا احتكارية تقنية وتسويقية[٣٢٤].

٧- تعبئة المدخرات العالمية: إن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات. حيث تستقطب الشركات متعددة الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساساً نحو أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية[٣٢٥].

٨- تعبئة الكفاءات: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة[٣٢٦].

٩-التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية: يُعدّ التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات المتعددة الجنسيات، وهي الآلية التي تؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه والتعرف إلى ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل[٣٢٧]. لقد حدد مايكل بورتر Michael Porter، أستاذ استراتيجية الشركات

---

[٣٢٣] شهد القطاع المصرفي في العقد الأخير من القرن الماضي سلسلة كاملة من حالات الاندماج أبرزها بوينغ ماكدونال–دوغلاس وكذلك لوكهيد مارنين –مريتيا في صناعة الطائرات وتشيز مانهاتين كيميكال بنك في القطاع المصرفي. هناك أكثر من ٢٥٠٠ عملية اندماج تمت خلال النصف الأول من عام 1999 قُدرت قيمتها بنحو /٤١١/ مليار دولار. أيضاً مشروع دمج بنك ناسيونال دي باري وسوسيتيه جنرال وباريبا برأسمال قدره /٩٥٧/ مليار يورو راجع: عبد القادر عزوز/(الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الإقتصاد العالمي)/جريدة الجماهير/٨-٣-٢٠٠٦.

[٣٢٤] جواد كاظم البكري، **فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ٥٠.

[٣٢٥] المرجع أعلاه، ص١٢٢.

[٣٢٦] كريم نعمة، مرجع سابق.

[٣٢٧] محمد الخيتاوي، مرجع سابق، ص١١٨.

في جامعة هارفرد، خمسة عناصر تحدد الاستراتيجية الناجحة لشركة معينة: القوة النسبية لمجهزي مستلزمات الإنتاج، والقوة النسبية لمشتري المنتجات، وإمكانية دخول شركات أخرى منافسة، وقوة منافسة هذه الشركات، واحتمال ظهور بدائل للمنتجات[٣٢٨].

ب- دور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

للشركات المتعددة الجنسيات تأثير كبير وعميق على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، منها:

١-التأكيد على صفة العالمية: لقد حوّلت الشركات متعددة الجنسيات العالم إلى كيان موّحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيه، ومن خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية أو العولمة على المستويات كافة، الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية[٣٢٩]. تُعدّ هذه الشركات إحدى السمات الأساسية للاقتصاد العالمي وهي تؤثر في الاقتصاد العالمي من خلال نشاطها في شكل استثمارات مباشرة ونقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية ومن خلال المستويات كافة، الانتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية[٣٣٠].

٢-التأثير في التجارة العالمية: إن تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في حجم التجارة العالمية وازدياد درجة التنوع في الأنشطة قد أدى ويؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة[٣٣١].

٣- التأثير في توجهات الاستثمار الدولي: تنفذ الشركات المتعددة الجنسيات الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنوياً، ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي

---

[٣٢٨] أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتنمية،** ورشة عمل، المعهد العربي للتخطيط-الكويت، بيروت، شباط ٢٠١٢، ص٤٢.

[٣٢٩] أحمد عباس عبدالله ، أحمد محمد جاسم، مرجع سابق، ص٦٦-٦٧.

[٣٣٠]مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الدولية الاقتصادية**، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٠.

[٣٣١] أحمد عباس عبدالله ، أحمد محمد جاسم، مرجع سابق، ص٦٧.

تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركز الاستثماري[٣٣٢].

٤- تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي: إن تفاعل تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي، قد أدى ويؤدي إلى تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد[٣٣٣].

٥- التأثير في نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية: تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بدورٍ فعال في إحداث الثورة التكنولوجية. حيث أثارت مسألة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية عدة قضايا أبرزت الجوانب السلبية لهذا النشاط من حيث ملاءمتها للظروف المحلية وتلبيتها لرغبات الدول الأم وقتل روح الإبداع الوطنية[٣٣٤].

٦- الاندماج الاقليمي والعالمي: لقد شهدت نهايات القرن العشرين تزايداً كبيراً نحو التكتل والاندماج بين الدول التي يتوافر لديها حد أدنى من مقومات التجانس الاقتصادي[٣٣٥]، أهمها الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة في أميركا اللآتينية والسوق المشتركة لدول أميركا الوسطى[٣٣٦]، ويدفع إلى هذا التكتل ما يتضمنه من العديد من كمٍّ كبير من المكاسب والمزايا، والتي يأتي في مقدمتها التمتع بوفورات الحجم، والتخصص الإنتاجي والرغبة في فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول الأعضاء، ما يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري لدول التكتل ومن ثم زيادة صادراتها وارتفاع قدراتها التنافسية.

---

[٣٣٢] المرجع أعلاه.

[٣٣٣] كريم نعمة، مرجع سابق.

[٣٣٤] محمد صبحي الأتربي، مرجع سابق، ص٥١-٥٥.

[٣٣٥] كريم نعمة، مرجع سابق.

[٣٣٦] نوران شفيق علي/ (الانكشاف التنموي: جدلية العلاقة بين رأس المال العابر للقومية ومراحل التغيير)/ السياسة الدولية/ ملحق اتجاهات نظرية/ العدد١٩٢/أبريل ٢٠١٣/ ص٢٠.

المطلب الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات في الصراعات الدولية والداخلية

في سعيها لاستخراج المعادن والبترول وبهدف تحقيق أقصى قدر من الأرباح، تورطت الشركات في عدد من الصراعات الدولية (الفقرة الأولى) وفي الصراعات الداخلية وتدخلت في الشؤون الداخلية للدول المضيفة الغنية بالموارد الطبيعية، ولاسيما البترول، في مناطق مختلفة من العالم (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: دور الشركات المتعددة الجنسيات في الصراعات الدولية

إن التنافس الشديد على إمدادات البترول بين الدول المستوردة، دفع الدول المتقدمة إلى السعي للحصول عليه بمختلف الوسائل بما فيها اللجوء إلى شركاتها النفطية، التي تتخذ كل القرارات اللازمة بقصد تحقيق هذا الهدف، مستعملةً نفوذها وسيطرتها بما فيها الإطاحة بالحكومات كما فعلت بحكومة مصدق في إيران سنة ١٩٥٢ أو التدخل العسكري في الكويت ١٩٩١ أو الإطاحة بصدام حسين واحتلال العراق سنة ٢٠٠٣[٣٣٧].

لقد قامت الشركات المتعددة الجنسيات بدور أساسي في عدد من الصراعات الدولية ولاسيما في العراق (أ) أيضاً في الصراع على نفط بحر قزوين (ب).

أ- دور الشركات النفطية في غزو العراق

كان لمصالح الشركات المتعددة الحنسيات في مجال الطاقة والتسلّح الدور الرئيسي في تحديد كثير من الخيارات السياسية كما هي حال الحرب الأميركية على العراق[٣٣٨].
لقد كانت الشركات الأميركية تمتلك نحو ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي العراقي. لكنها فقدت هذه النسبة بعد تأميم "شركة البترول العراقية" في العام١٩٧٢، حيث تحولت الشراكة نحو الشركات الروسية والفرنسية. لذلك سعت الشركات الأميركية لإعادة السيطرة على البترول العراقي، إذ صرح كينيث دير *Kenneth Derr*، المدير التنفيذي لشركة شيفرون *Chevron* الأميركية، عام

---

[٣٣٧] محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص١٤٣.

[٣٣٨] سلام الربضي، مرجع سابق، ص١٨٢.

١٩٩٨، بأن: "العراق يمتلك احتياطيات هائلة من النفط وأتمنى أن يكون لشركة شيفرون حرية الولوج لهذا البلد والاستفادة من ثرواته النفطية"[٣٣٩].

لقد كان للشركات النفطية الأميركية مثل هاليبرتون Halliburton ووكيلوغ Kellog و روت Root وشفرون Chevron و تكساكو Texaco دور حاسم في قرار الحرب. بناء على تقرير صادر عن جريدة نيويورك تايمز New York Times في ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٤، يتبين أن أرباح سبع شركات نفط أميركية ارتفعت في الفصل الأول من العام ٢٠٠٤ بنحو ٤٣%[٣٤٠].

كذلك تَتبع شركة إكسون موبيل *Exxon Mobile* استراتيجية تقوم على اكتشاف آبار وحقول نفط جديدة أكثر من تطوير أنواع جديدة من الطاقة المتجددة، ذلك على عكس بقية منافسيها. حيث صرح الرئيس التنفيذي السابق للشركة ليي رايموند *Lee Raymond:*" بأننا نريد الانخراط في كل بقاع العالم النفطية وسنُقدِم الدعم المادي لأي اكتشافات نفطية جديدة في أي بقعة من العالم، كما أن أي توسع اقتصادي لشركتنا لن يتم إلا من خلال نفط العراق". كذلك صرح نائبه موريس فوستر *Morris Foster* بأن:" نصف الاحتياجات العالمية من الغاز والنفط عام ٢٠١٠ غير متوافرة حالياً، مما يتطلب اكتشاف مصادر جديدة"[٣٤١].

أما شركة هاليبترون *Haliburton* للطاقة، فلقد تولى ديك تشيني *Dick Chenney*, نائب الرئيس في إدارة جورج بوش الابن، رئاسة مجلس إدارة الشركة حتى قبل ترشحه لمنصب نائب الرئيس عام ٢٠٠٠، وكان من أكثر المؤيدين للحرب على العراق. إذ عمد إلى إعطاء الشركة دوراً بارزاً سواء في أثناء الحرب، عبر قيام فروعها الإنشائية بمد الجسور لقوات التحالف أو من خلال النفاذ إلى حقول النفط العراقية وإعادة بناء المنشآت النفطية، كذلك حصلت الشركة على أكبر حصة في عملية إعادة إعمار العراق[٣٤٢].

ب-الصراع على نفط بحر قزوين

وصل التنافس والتصارع في ما بين الشركات المتعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز والخدمات البترولية، التي تنتمي إلى عدة دول غربية وروسية وصينية، إلى حد الحياة أو الموت

---

[٣٣٩] خليل العناني، (اللوبي النفطي الأمريكي...النفوذ وآليات التأثير)، مرجع سابق، ص٤٨.

[340] J. Ziegler, **LEmpire de la Honte**, Fayard, 2005, pp 55-56.

[٣٤١] أيان رتليدج، مرجع سابق، ص١٤.

[٣٤٢] خليل العناني، (اللوبي النفطي الأمريكي...النفوذ وآليات التأثير)، مرجع سابق، ص٤٨.

بغية السيطرة على المقدرات الأفغانية من النفط والغاز. حيث بلغ احتياطي أفغانستان من النفط ٦% من الاحتياطي العالمي و٤٠% من الاحتياطي العالمي للغاز[٣٤٣].

دفعت هذه الثروات المسؤولين الأميركيين السابقين، ومنهم هنري كسنجر وزبغنيو بريجسكي والكسندر هيغ وجيمس بيكر، إلى القول بأن حوض بحر قزوين يعد أهم بؤرة لإنتاج الحروب والأزمات في القرن الحادي والعشرين[٣٤٤]، وهو ما يُرجح أن يصبح كل من حوض قزوين وبحر الصين الجنوبي من أكثر المناطق التي ستشهد حروباً شرسة من أجل البترول[٣٤٥].

إن المصالح التجارية لشركات النفط الأميركية هي التي جعلت صانعي السياسة الأميركية يهتمون بحماية القوقاز وآسيا الوسطى. لقد بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى موارد بحر قزوين كأحد المصادر لتنويع إمداداتها بالطاقة بعيداً من الشرق الأوسط، حيث بدأت منذ عهد الرئيس الأميركي بيل كليتنون *Bill Clinton*، بحماية مصالح الشركات النفطية الأميركية[٣٤٦]. لقد عبّر مساعد وزير الخارجية الأميركية ستروب تالبوت *Strobe Talpott* في خطاب له في جامعة جونز *Jones University* عن أهمية نفط بحر قزوين اقتصادياً واستراتيجياً بقوله:" إن حرمان شركات النفط الأميركية من الوصول إلى منطقة تقبع فوق ٢٠٠ بليون برميل من النفط سيكون له أبلغ الأثر على الولايات المتحدة"[٣٤٧].
لقد استأثرت الشركات الأميركية مثل شيفرون *Chevron* ورامكو *Ramco* وإكسون Exxon وأنوكال *Anocal* وغيرها بمعظم العقود النفطية وخصوصاً في أذربيجان، التي أبرمت أربعة عقود مع شركات أميركية بقيمة ١٠ مليارات دولار للتنقيب عن النفط واستخراجه، وفي كازاخستان, حيث تملك شركة شيفرون *Chevron*الأميركية ٥٠ في المئة من أسهم شركة تنغيز شيفرويل *Tangis chevron oil* التي تستثمر حقل تنغيز وهو أغنى الحقول النفطية في المنطقة[٣٤٨]. مع الإشارة إلى أن جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق شغل منصب محامي شركة النفط الأذرية العالمية (*AIOC*)، كذلك يعمل كل من زبغنيو بريجنسكي وبرينت سكوكروفت،

---

[٣٤٣] محمد دياب، مرجع سابق، ص٥٠.

[٣٤٤] للمزيد راجع: صفاء حسين علي الجبوري، مرجع سابق، ص٤٤٢.

345 D. Acemoglu, M. Golosov, A. Tsyvinski, P. Yared, op.cit, p1.

[٣٤٦] أيان رتيلدج، مرجع سابق، ص ١٦٦.

[٣٤٧] المرجع أعلاه.

[٣٤٨] محمد دياب، مرجع سابق، ص١٥٨.

المستشارين السابقين للأمن القومي لصالح شركتي(*AMOCO*) و (*PENNZOIL*)، وأيضاً يعمل ديد تشيني في إحدى الشركات في (*AIOC*)[٣٤٩].

في ربيع ٢٠٠١، أي قبل ستة أشهر من هجمات ١١ أيلول، وقّع ديك تشيني *Dick Cheney* عقداً رئيسياً مع شركة نفط أذربيجان لتطوير قاعدة بحرية لدعم عمليات التنقيب عن النفط في مياه بحر قزوين. وبالاستناد إلى بيان صادر عن هاليبرتون *Halliburton* في أيار ٢٠٠١، فإن تشيني أكد على أهمية السيطرة على بحر قزوين قبل توليه منصب نائب رئيس الولايات المتحدة[٣٥٠].

الفقرة الثانية: دور الشركات المتعددة الجنسيات في الصراعات الداخلية

يؤكد الدكتور خالد حنفي علي على وجود علاقة ارتباطية بين نشوب الصراعات الداخلية المسلحة وامتلاك الدول لموارد أولية (النفط، الماس، الأخشاب، الذهب البلاتين، اليورانيوم والنحاس، وغيرها) حيث ساهمت الشركات المتعددة الجنسيات بالتعاون مع الطبقة السياسية في تعميق الصراع، وعلى الرغم من سعي السياسيين في هذه البلاد للحصول على حصتهم من الموارد، خصوصاً في غياب آليات ديموقراطية تضمن العدالة الاقتصادية والسياسية، فإن العامل الخارجي، ممثلاً في الشركات المتعددة الجنسيات، ساهم في تعميق الصراع على هذه الموارد، ولاسيما فى ظل تنامي الطلب فى الدول الصناعية على المواد الأولية[٣٥١].

إن الشركات النفطية وشركات التعدين، التي، غالباً ما تكون استثماراتها في الدول النامية، تُتهم بأنها تتواطئ مع الجماعات المسلحة أو المتمردين أو مع الديكتاتوريين بهدف ضمان أو تأمين الحصول على امتيازات ومكافأت تعويضية؛ ففي بعض مناطق الصراعات نجد الشركات محوطة بعدد كبير من حرس الحماية يضاهي عدد الجيوش الخاصة والتي بدورها تتسبب بالعنف. كما يقوم بعضهم بتغذية هذه الصراعات عبر تقديم الأسلحة أو الذخائر أو من خلال التجارة غير الشرعية بالألماس والمعادن الأخرى أو بالممنوعات أو التجارة غير المشروعة وغيرها المرتبطة

---

[٣٤٩] صفاء حسين علي الجبوري، مرجع سابق، ص ٤٤١.

[٣٥٠] عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص٥٢.

[٣٥١] خالد حنفى علي, (الشركات العالمية. لعبة الصراع والموارد فى إفريقيا), مرجع سابق.

بمناطق النزاع، ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرارين رقم ١١٧٣و١١٧٦ تاريخ ١٢و ٢٤ تموز ١٩٩٨ يمنع بموجبهما شراء الماس من أنغولا من أجل دعم استقلالها[٣٥٢].

نذكر على سبيل المثال تورط شركة بترلوميوم كومباني *Petroleum Company* المملوكة من الدولة الصينية في حرب إبادة في دارفور[٣٥٣]. إن تورط الشركات في صراعات داخلية ظهر بشكلٍ جلي في كل من نيجيريا (أ) وفي جمهورية الكونغو الديموقراطية (ب).

أ- دور الشركات المتعددة الجنسيات في نيجيريا

تُشكّل عائدات النفط في نيجيريا ٩٠% من إيرادات البلاد التصديرية؛ تقسم العائدات المالية النفطية بين الحكومة والشركات النفطية الأجنبية العاملة في البلاد وهي رويال داتش/شل *Royal Dutch* وإكسون موبيل *Exxon Mobile* وشيفرون *Chevron* وتوتال فينا ألف Total fina elfو أجيب *Agip* وتكساكو *Texaco*، حيث تحصل الحكومة على ٥٧ % فقط في كل المشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية، في حين أن الشركات تحصل على ٤٣%، أما بالنسبة إلى عائدات الحكومة فتدفع منها ١٣ % لسكان مناطق إنتاج النفط الذين كانوا الأفقر في نيجيريا. بذلك تبقى حصة الحكومة الفيدرالية نحو ٤٤ % وهي تساوي تقريباً حصة الشركات الأجنبية، لكن هذه الحصة أيضاً تذهب في معظمها إلى مصارف لا علاقة لها بالتنمية[٣٥٤].

كذلك فإن استغلال موارد وثروات البلاد النفطية يثير مشكلة أيضاً، حيث يتُم حرق جزء كبير من الغاز الطَّبيعيِّ المستخرج من آبار النَّفط في منطقة دلتا النَّيجر، بمعدل ٧٠ مليون متر مُكعَّب يومياً وهو ما يُعادل نسبة ٤١ % من استهلاك أفريقيا للغاز الطبيعي. ففي العام ٢٠٠٣ تمَّ حرق ٩٩ % من فائض الغاز في دلتا النَّيجر بواسطة أكبر الشَّركات العاملة في مجال النفط في

[352] A.J.K.Bailes, C.Holmqvist, "Quel rôle pour le secteur privé?", Problèmes Economiques, n°2900, 24 mai 2006, p34.

[353] M.J. Kelly, "Ending Corporate Impunity for Genocide: The Case against China's State-Owned Petroleum Company in Sudan", Oregon Law Review, Vol. 90, n°2, 2011, p 414. http://ssrn.com/abstract=2041380

[٣٥٤] هيفاء أحمد محمد/ (ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر)/ مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد/ العدد السادس والأربعون/ ص١٠٥.

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60704

نيجيريا، وهي شركة شل *Shell*، على الرغم من الإجراءات التي جرى إعتمادها منذ ٢٠ عاماً لمنع هذه المُمارسات[٣٥٥].

فضلاً عن فساد الطبقة السياسية الحاكمة التي توالت على نيجيريا، فإن الشركات النفطية المتعددة الجنسيات تورطت في زعزعة استقرار البلاد. فخلال حرب بيافرا (١٩٦٧-١٩٧٠)، توفي مليون شخص خلال ثلاث سنوات، حينها قامت شركة ألف *ELF* الفرنسية، بتأييد من السلطات السياسية الفرنسية بتسليح القوات الانفصالية وعملت على تقسيم البلاد[٣٥٦]. إذ اعترف لويك بريغنان فلوش *Loïk Prigent-Floch*، الرئيس سابق لشركة ألف *ELF* الفرنسية، بأن: " شركة ألف *ELF* تعمل كشركة النفط [...] وإنما هي امتداد للدولة"[٣٥٧].

إن الشركات المتعددة الجنسيات قادرة على فعل كل شيء لضمان سلامة فوائد استثماراتها بما في ذلك دعم أنظمة قمعية، حيث قامت الشركات *Dutch and BP Shell* بدعم النظام العسكري في نيجيريا[٣٥٨]. ففي منتصف العام١٩٩٠، قام السكان والمجتمعات المحلية في دلتا – النيجر بالاحتجاج على سرقة أراضيهم وتدميرها من قبل شركة شل النفطية حيث جرى قمعها بشكل دموي. وفي العام ١٩٩٦ اعترفت شركة شل بتمويل شراء الأسلحة لقوات أمن الدولة وبدفع مبالغ ومكافآت للعسكريين الذين قاموا بحماية منشآتها النفطية وبتشكيل جبهة مشتركة بين شركات النفط والحكومة المركزية لقمع الاحتجاجات[٣٥٩].

تفيد التقارير بأن السلطات النيجيرية وضعت بتصرف *شركة Shell Petroleum Development Company of Nigeria* قوة من الشرطة المتنقلة لقمع الاحتجاجات والمظاهرات وهو ما يثير المخاوف الجدية حول استعداد الحكومة النيجيرية وقدرتها على حماية حقوق شعوب المنطقة [٣٦٠].

---

[٣٥٥] المرجع أعلاه، ص١١٠.

[356] F.Xavier Vershave, **la françafrique. Le plus long scandale de la républiqu**e, éditions Stock, 1998, pp141-145.

[357] L.le Floch- Prigent**, Affaire Elf, Affaire d'Eta**t, Gallimard, 2001, p 61.

[358] A. Adeyeye, "Corporate Responsibility in International Law: Which way to Go",2007 11 Sybil 144.

[359] J. Lalumière, A. Richard, op.cit, p36.

[360] Op.cit

هذه الصورة السيئة للشركات المتعددة الجنسيات في نيجيريا هو أيضاً نتيجة للأرباح السنوية الضخمة التي ينظر إليها بسخط من قبل السكان الأصليين، فضلاً عن التلوث الناجم عن تسرب النفط، وبالتالي تدمير سبل معيشة السكان[٣٦١].

ب- دور الشركات المتعددة الجنسيات في جمهورية الكونغو الديموقراطية

تورطت الشركات المتعددة الجنسيات في الصراعات التي شهدتها الكونغو من أجل الحصول على عقود امتياز طويلة الأجل بالاتفاق مع الأنظمة الحاكمة المتعاقبة على البلاد، التي كانت تحصل على عمولات كبيرة من هذه الشركات التي كانت تقوم بنهب ثروات الكونغو، سواء من خلال عقود استغلال غير عادلة، أو من خلال التحالف مع قوى التمرد في مواجهة النظم الحاكمة، أو عبر الاستعانة بشركات أمن خاصة "المرتزقة" لتأمين أعمال التعدين والتنقيب، وللمشاركة في الحرب مع النظام أو ضده مقابل الحصول على عقود إذعان.

يُلاحظ أن هذه الشركات، على اختلاف جنسياتها، تحالفت مع المتمردين أو النظام الحاكم من أجل الحصول على عقود التنقيب الطويلة الأجل حيث يتم دفع نسبة من عوائد التنقيب، سواء إلى النظام أو إلى القوى العسكرية المسلحة الداعمة أو المعارضة له[٣٦٢].

في أواخر العام ١٩٩٦، اندلعت حرب أهلية، حصدت ١٠ آلآف من الكونغوليين وأطاحت برئيسهم، بسبب التنافس بين شركة النفط الفرنسية إلف *Elf* وشركة *أوكيدنتال OkidentaL* الأميركية[٣٦٣].

الأمثلة على ذلك كثيرة، أبرزها قيام المالك الرئيسي لشركة التعدين الأميركية (مسجلة في كندا ومقرها في ولاية أركنساس الأميركية) بإعارة طائرته الخاصة للرئيس الراحل كابيلا *Laurent Kabila* لتفقد المناطق التي يسيطر عليها الجيش في مواجهة قوى التمرد، وكذلك في زياراته الخارجية للقاء نظرائه الأفارقة مقابل الحصول على عقود تنقيب عن الثروات المعدنية.

في المقابل، فإن قوات التحالف الديموقراطية لتحرير الكونغو، المدعومة من رواندا والمؤيدة للوران كابيلا، حصلت على دفعة أولى تقدر بنحو ٥٠ مليون دولار من إجمالي ٢٠٠ مليون دولار

---

[361] Cf. rapport d'Amnesty international cité par Loïc Kokuvi Mossi, covalence Analyst paper, impacts des mul-tinationales du pétrole sur l'économie du Nigéria.
http://www.ethicalquote.com/index.php/2007/03/06/impacts-des-multinationales-du-petrole-sur-leconomie-du-nigeria/

[٣٦٢] بدر حسن شافعي، (الكونغو.. شركات النهب تؤجج الصراعات)، مرجع سابق.

[٣٦٣] إلياس أبو جوده، مرجع سابق، ص ٥٢.

خلال أربع سنوات من شركة لاندين جروب *London Group* الكندية للاستثمار في النحاس والكوبالت والتي يبلغ حجم استثماراتها ١،٥بليون دولار [٣٦٤].

كما أن زعيم المتمردين، لوران نكوندا، في أثناء لقائه مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، الرئيس النيجيري السابق، أوليسجون أوباسنجو، إشترط ضرورة مراجعة عقود الشركات الصينية.

كشف هذا التورط تقرير لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة، المشكّلة بقرار من مجلس الأمن في العام ٢٠٠٠، بشأن الحرب في الكونغو وتدخل القوى الإقليمية بها، حيث أشار التقرير إلى أنه خلال فترة الحرب الرابعة (١٩٩٨-٢٠٠٣)، تجاوزت ٨٥ شركة متعددة الجنسيات، مقرها في أوروبا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، لمعايير العمل الدولية المتعارف عليها، وبأنها قامت بتسهيل نهب ثروة جمهورية الكونغو الديموقراطية وانتهكت المبادئ التوجيهية الأخلاقية في التعامل مع الشبكات الإجرامية التي نهبت الموارد الطبيعية من جمهورية الكونغو الديموقراطية[٣٦٥].

على الرغم من أن التقرير طالب بتوقيع عقوبات مالية على ٢٩ شركة من هذه الشركات و٥٤ شخصاً لهم علاقات وطيدة برؤساء رواندا وأوغندا وزيمبابوي والكونغو ذاتها، فإنه لم يجرِ العمل به بسبب الضغوط التي مارستها الدول الغربية، من بينها بريطانيا، لمنع تفعيله حتى لا تتضرر هذه الشركات،"[٣٦٦]. ولكن من المتوقع أن تتخذ الحكومة البريطانية إجراءات ضد ١٢ شركة متورطة من الشركات المسجلة في بريطانيا[٣٦٧].

كذلك يتبين أيضًا تورط الشركات الإسرائيلية، ولاسيما شركات السلاح، في بيع السلاح لكلا الطرفين، الحكومة والمتمردين على حد سواء، مثل شركة إيردفينيس كونسلت *Airdefense Consultant*، التي كان لها الدور الكبير في الإطاحة بالرئيس موبوتو سيسيسكو *Moboto Sisiko* عام ١٩٩٧ من خلال تزويد جيشي رواندا وبوروندي الخاضعين للتوتسي بالسلاح، كذلك قوى التمرد الداعمة للوران كابيلا آنذاك.

بحسب تقرير أذاعه راديو فرنسا الدولي رقم ١ الموجه لأفريقيا بناء على معلومات المخابرات الفرنسية بشأن الدور الإسرائيلي في تحريك الأزمة في زائير سابقاً "الكونغو الديموقراطية حالياً"،

---

[٣٦٤] المرجع أعلاه.

[٣٦٥] من بين هذه الشركات ٢١ شركة بلجيكية، و١٠ شركات بريطانية، و٨ شركات أميركية بما في ذلك بنك باركليز و دي بيرز وأنجلو أمريكان، و٥ شركات كندية، و١٢ شركة من جنوب أفريقيا، و٤ شركات من زيمبابوي، و٤ شركات ألمانية. راجع: المرجع أعلاه.

[٣٦٦] المرجع أعلاه.

[367] http://www.theguardian.com/world/2002/oct/22/congo.rorycarroll

أن هذه الشركة قامت أيضاً بدعم متمردي الهوتو في شرق الكونغو لشن هجماتهم ضد نظامي رواندا وبوروندي[٣٦٨].

في العام ٢٠١٠، تقدم ممثلون عن ضحايا الإبادة في جمهورية الكونغو الديموقراطية (جمعية من أقارب الضحايا والناجين بدعم من ائتلاف المنظمات غير الحكومية الدولية)، بدعوى ضد شركة أنفيل ليمتد كومباني *Anvil Mining Limited* الكندية، التي كان لها دور في انتهاك حقوق الإنسان ولمقاضاتها عن تورطها في تلك الإبادة من خلال توفير المساعدة اللوجستية للجيش الكونغولي حيث قضى أكثر من ٧٠ شخصاً في جمهورية الكونغو الديموقراطية في العام ٢٠٠٤[٣٦٩].

[٣٦٨] بدر حسن شافعي، (الكونغو.. شركات النهب تؤجج الصراعات)، مرجع سابق.

[369] http://www.globalwitness.org/fr/library/des-victimes-congolaises-d%C3%A9posent-un-recours-collectif-contre-une-compagnie-mini%C3%A8re

القسم الثاني: جدلية العلاقة ما بين الشركات المتعددة الجنسيات وآلية صنع القرارات الدولية

إن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر القضايا إثارةً للجدل، حيث تتباين المواقف حولها وحول تحليل دورها ونفوذها. فهي تُمَثل للبعض مصدراً للحضارة والتطور والرفاهية، و للبعض الآخر رمزاً للجشع ولسلب الثروات القومية والعالمية وعائقاً أمام التنمية المستدامة. إلا أن هذه الظاهرة تُعَبر عن واقع ناجم عن تراكمات تاريخية واقتصادية وسياسية وتكنولوجية وثقافية[٣٧٠].

سنعمد إلى تبيان آليات عمل الشركات المتعددة الجنسيات (الفصل الأول) ثم سنتناول الآثار الناجمة عن عمل هذه الشركات (الفصل الثاني) والمبادرات العالمية لضبط أعمالها (الفصل الثالث).

الفصل الأول: آليات عمل الشركات المتعددة الجنسيات.

تُشكل الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الحالي، وهي ظاهرة مهمة في مجال العلاقات الدولية، و تُمثل إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، بحيث أصبحت تُعد بمنزلة الحكومة الكونية *Global Government* [٣٧١].

من الممكن تفسير ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات وتحديد دورها في الصراعات الدولية والداخلية من خلال آليات عملها، التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها، سواء عبر التدخل في الشؤون الداخلية للدول (المطلب الأول) أو عبر السيطرة على المنظمات الدولية (مطلب ثانٍ).

---

[٣٧٠] سلام الربضي، مرجع سابق، ص١٠.

[٣٧١] نوزاد عبد الرحمن الهيتي/ (الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإقتصاد العالمي)/ بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية/ السنة الرابعة/ العدد٣٢/ ك ٢٠٠٧.http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=656

المطلب الأول: تدخل الشركات المتعددة الجنسيات في الشؤون الداخلية للدول.

إن الشركات المتعددة الجنسيات، الذي تجاوز نشاطها وإيراداتها ومجموع أعمالها الناتج المحلي لعدد كبير من الدول[٣٧٢]، أصبحت تملك بنظر عدد من المحللين وسائل ضغط وتأثير مباشر على الدول والحكومات[٣٧٣]. يؤكد جورج سوروس *George Soros*، رجل أعمال وكاتب أميركي، على خطورة عمل هذه الشركات فيقول بأن:" أهم تهديد للحريات وللديموقراطية في عالمنا المعاصر يتأتى من الحلف ما بين الحكومات والأعمال، هذا الحلف ليس بظاهرة جديدة، فبالرغم من وجود لمظاهر العملية الديموقراطية إلا أن صلاحيات وقوة الدول تم تحويلها وتسخيرها لصالح الشركات الخاصة"[٣٧٤]. إن مدراء هذه الشركات وأيضاً مدراء المجموعات المالية والإعلامية، وفقاً لإينياسيو رامونيه *Ignacio Ramonet*، هم من يملكون السلطة الفعلية ويضغطون، عن طريق مجموعات الضغط المرتبطة بهم، على القرارات السياسية للحكومات والنخب، كما أنهم يصادرون الديموقراطية لصالحهم[٣٧٥]. إن الشركات المتعددة الجنسيات تتدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال قوتها السياسية (الفقرة الأولى) ومن خلال سيطرتها على وسائل الإعلام (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: القوة السياسية للشركات المتعددة الجنسيات

إن تحليل ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات يمتد إلى دراسة قوتها السياسية، حيث يقول ريمون فيرنون بأن:" الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت تجسد كل ما هو فاسد في المجتمع الصناعي الحديث...، وهي في ظل هيمنتها على الاقتصاد العالمي، نراها لا ترحم في حساباتها الشعوب النامية، .... وسوف تستمر في التأثير على حكومات هذه البلدان..." ويضيف بأن هذه الشركات تملك القدرة على إجراء تحولات أساسية في البنى الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية للبلدان التي تدخلها[٣٧٦]. ويؤكد مارسيل ميرل *Marcel Merle* على ذلك فيقول:" إن الشركات المتعددة

---

[٣٧٢] راجع الملحقين رقم ١ و٢ من البحث.

[373] A. Polk, "lobbying Activities of Multinational Firms", university of Zurich, 2002. http://www.zora.uzh.ch/52163/1/wp0205.pdf

[374] D.C. Korten, **When Corporations Rule the World**, 2nd edition, A Copublication of Kumarian Press Inc and Berrett-Koehler Publishers Inc, san Francisco, 2001, p1.

[٣٧٥] إينياسيو رامونيه، مرجع سابق، ص١٣.

[٣٧٦] حسن زعرور، مرجع سابق.

الجنسيات الكبرى بات بوسعها منافسة الدول على صعيد السياسة الدولية وحتى الحلول مكانها"[٣٧٧]. إذ أصبحت تملك نفوذاً يفوق نفوذ رئيس دولة صغيرة أو متوسطة، الأمر الذي يخضعنا لنفوذ ورحمة بضعة أشخاص فقط، فهم عن طريق نفوذ وتأثير جماعات الضغط داخل البرلمانات (ما يعرف باللوبيات)، وعن طريق التأثير الذي بإمكانهم ممارسته مباشرةً على الحكام، بإمكانهم أيضاً ممارسة ضغوط على السياسيين، ومن خلالهم على المسارات الديمقراطية في المجتمع[٣٧٨].

إن الفساد العالمي المتمثل بالشركات يهدد السلم والأمن الدوليين، ولاسيما عندما يقوم بزعزعة أو بدعم أنظمة أو بخلق صراعات داخلية من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية، وهو ما يؤدي بالتالي إلى أسر الدولة، الذي لا يقتصر على الوزارات والإدارات بل يمتد أيضاً إلى السياسيين الذين يسنوّن القوانين والتشريعات ويصدرون المراسيم، ويرسمون سياسة الدولة بما فيها السياسة الخارجية، بحيث تتم السيطرة على الدول على عدة مستويات. إذ إن الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية يُسيطر عليها من أعلى المستويات، حين يقوم بعض الصناعيين أو رؤساء الشركات أو سياسي مالك لمؤسسات صناعية بالسيطرة على الدولة بأكملها[٣٧٩].

يمتد ذلك إلى التأثير والضغط على الحكومات وعلى السياسيين بشكل خاص، سواء من خلال المساعدات والتقديمات المالية، أو من خلال التبرعات في الحملات الانتخابية وغيرها[٣٨٠]. الأمر الذي يؤثر سلباً في استقلالية الحكام وفي مسار العملية الديموقراطية.

تتجلى مظاهر قوة الشركات في قدرتها على التأثير في السياسة الدولية وفي قرار السياسيين، بدءاً من العملية الانتخابية (أ) وصولاً إلى آلية صنع القرار، وفي أنها أصبحت تمارس دوراً سياسياً على المستوى العالمي (ب).

---

[٣٧٧] عصام سليمان، مرجع سابق، ص ٧٢.

[٣٧٨] للمزيد الإطلاع على الموقع: http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=31515114

[379] P Janot, "Firmes Transnationales, Corruption, Etats", AFRI, 10-09-2005, p429.
http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/afri2005_janot.pdf

[380] A. Polk, op.cit.

أ-التأثير في العملية الإنتخابية

هناك عدد من الدول التي وجهت الاتهامات لشركات قامت بتقديم أموال وتبرعات لسياسيين بغرض التأثير في مجريات العملية الانتخابية وإيصال مرشحيها، حيث رأى البنك الدولي أن التمويل السياسي غير الشرعي أداة للاستيلاء على الدولة[٣٨١].

تُشير بعض الدراسات إلى إستخدام المال غير المشروع في تمويل الحملات الإنتخابية خصوصاً عندما تكون هناك قيود مفروضة على الأحزاب السياسية والأفراد المرشحين من خلال نظم التمويل، والمثال على ذلك التبرع الذي حصل عليه صندوق حزب العمال من قبل الملياردير الهندي لاكاسمى ميتال بقيمة ١٢٥ ألف جنيه إسترليني وذلك قبل تقديم رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير المساعدة في نقل ملكية مصنع سيدكس الروماني للحديد والصلب[٣٨٢].

كذلك فضيحة شركة "فليك" خير دليل على ذلك، حيث عمدت الشركات إلى تقديم تبرعات غير قانونية للعديد من السياسيين خلافا للقوانين المنصوصة لتمويل الحملات الإنتخابية. مما إستدعى إصدار قوانين جديدة لمنع إستغلال التمويل السياسي[٣٨٣].

غير أن فضيحة المستشار الألماني هلموت كول الذي إضطر إلى تقديم إستقالته من الرئاسة الفخرية لحزبه بعد إعترافه بتلقيه تبرعات سرية من بعض الشركات في العام ١٩٩٩[٣٨٤]، لاسيما من شركة ألفا *Alfa* بهدف شراء معمل تكرير البترول ليونا في ألمانيا، أكدت عدم التزام السياسيين بتلك القوانين ومخالفتهم لها. لقد إعترفت شركة ألفا *Alfa* أيضاً أنها قامت بإنتظام بتمويل الأحزاب السياسية الفرنسية والمرشحين للرئاسة، وبدفع مصاريف ونفقات طلاق الرئيس السابق فرنسوا ميتران التي بلغت ما يعادل خمسة ملايين يورو[٣٨٥].

كذلك يعتبر إصدار التشريع التاريخي في الولايات المتحدة الأميركية في العام ٢٠٠٢ ليؤكد الإدانة الشعبية لتبرعات الشركات المرافقة للحملات الإنتخابية، ذلك إثر التمويل الهائل الذي طبع

---

[٣٨١] حمدي عبد العظيم/(المال والسياسة: التمويل الخارجي للتفاعلات الانتقالية داخل الدول العربية)/السياسة الدولية/ العدد١٨٦/ أكتوبر ٢٠١١/ ص٧٥.

[٣٨٢] المرجع أعلاه، ص٧٤.

[٣٨٣] سلام الربضي، مرجع سابق، ص١٨٣.

[٣٨٤] المرجع أعلاه، ص١٨٣-١٨٤.

[٣٨٥] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص٧٤.

الحملة الإنتخابية للرئيس جورج بوش في العام ٢٠٠٠[٣٨٦]، حيث لم يتلقَ أي مرشح لمنصب فدرالي الدعم المالي، من صناعة النفط والغاز، ما يعادل ما حصل عليه جورج بوش في حملته الرئاسية سنة ٢٠٠٠ من خلال لائحة "الرواد" الشهيرة، التي تبرع أفرادها شخصياً بأكثر من مائة ألف دولار[٣٨٧].

وفي روسيا اتُهم الرئيس بوتين، في العام ٢٠٠٠، بالاستفادة من أرباح شركات سويسرية لدعم النظام خلال الانتخابات الروسية[٣٨٨].

ب-التأثير في القرار الدولي

إن تضاعف قوة الشركات المتعددة الجنسيات، واتباعها لعدة استراتيجيات، مكّناها من أن تفرض شروطها على الدول المضيفة والوصول إلى أهدافها. إن سعي الحكومات والدول إلى استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، لما له من تأثير مباشر في العمالة (من خلال توفير فرص العمل وتنشيط الاقتصاد الوطني)، وتخوفها من هروب الرساميل ونقل وسائل ومصانع الإنتاج إلى بلدان أخرى، دفعها إلى تعديل سياساتها وقوانينها بما يتلاءم مع مصالح هذه الشركات إلى حد وصل بها الأمر إلى "التنافس نحو الهاوية"[٣٨٩]. في تأكيد على مدى التداخل في ما بين السياسة والاقتصاد، الذي ساهمت الشركات المتعددة الجنسيات في ترسيخه، يقول جان- بيار دوبيه *Jean–Pierre Dupuy*، فيلسوف وكاتب فرنسي، بأن: "الاقتصاد جعل من السياسة عبده الطائع تحت ذريعة الكفاءة والانتاجية وتحسين نمط الحياة"[٣٩٠]. وينتقد نعوم تشومسكي النفوذ الواسع الذي تملكه الشركات المتعددة الجنسيات على حكومات العالم وتدخلها في إدارة الملفات الحساسة والقضايا الكبرى والسياسة الخارجية للدول[٣٩١].

---

[٣٨٦] وصلت قيمة التبرعات إلى ما قيمته ١،٢ بليون دولار. سلام الربضي، مرجع سابق، ص١٨٤.

[٣٨٧] تزعم دونالد إيفانز، الذي أصبح في عهد بوش وزيراً للتجارة، هذه اللائحة. راجع: أيان رتيلدج، مرجع سابق، ص١٠٢.

[٣٨٨] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص٧٥.

[389] A.Polk, op.cit.

[390] J.Dupuy, **l'avenir De l'économie**, Flammarion, 2012, p14.

[٣٩١] تشومسكي: أمريكا تنهار.. والشركات متعددة الجنسيات تحكم العالم، مرجع سابق.

لا يمكن معالجة تأثير وقوة الشركات من دون الإضاءة على أهم مجموعات الضغط في العالم المتمثلة بالشركات النفطية[٣٩٢]. حيث يسيطر على عالمنا ما يطلق عليه تسمية " صناعة النفط العالمية"، وهي صناعة تعمل على الصعيد العالمي في إطار شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تتغلغل في معظم أقطار العالم[٣٩٣].

تكاد سيطرة هذه الشركات على العالم تصبح متفلتة، إذ إن أرباحها الخيالية يعاد تدويرها واستخدامها كوسيلة ضغط وتأثير في قطاعات وميادين مختلفة سواء في المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية وأيضاً الثقافية[٣٩٤].

تتجلى مظاهر قوة الشركات المتعددة الجنسيات في التأثير على السياسة الدولية وعلى قرار السياسيين، من خلال التأثير في صنع القرار الأميركي (١) وفي قرار الاتحاد الأوروبي (٢) على سبيل المثال لا الحصر.

١-التأثير في صنع القرار الأميركي:

تعود جذور الامبراطورية العالمية التي سعى الرأسمال العالمي لإنشائه، إلى عهد الامبراطورية البريطانية ثم تحول لاحقاً نحو الولايات المتحدة، حيث وضعت في قائمة أهدافها فرض توجهات سياستها الخارجية على كلا البلدين. في العام ١٩٢١، تم إنشاء مجلس الشؤون الخارجية *Council for Foreign Affairs*، كمنظمة غير حكومية خاصة، جرى تمويلها من

[٣٩٢] يتألف "لوبي" الشركات النفطية من خمس شركات عالمية تسيطر على السوق العالمية للنفط منها شركتان أميركيتان هما (إكسون موبيل وشيفرون تكساسو) وشركتان بريطانيتان هما (البريطانية للبترول وشل الملكية) بالإضافة الى شركة (توتال) الفرنسية.

[٣٩٣] لعل أدق شرح لعمل هذه الشركات هو ما عبر عنه أنتوني سامبسون بأن: "هذه الشركات، بتركيبها المعقد ومدى عملها ومواردها، مؤسسات ظهرت كجزء من الحكومة العالمية، موظفوها الإداريون كان في استطاعتهم أن يتنقلوا جواً بين بيتسبورغ والكويت وبين سان فرنسيسكو والعربية السعودية بصورة عرضية كما لو كانوا يتنقلون عبر دولتهم، واستطاعت آلاتها الحاسبة أن تحلل عروض وطلبات نصف بلدان العالم، وكل واحدة من الشركات السبع قد عمرت حتى الآن أكثر من خمسين عاما"، وهذه المدة تفوق ما عمره كثير من عملائها في الدول المنتجة !!!!.. وعلى مدى عقود من الزمن بدت الشركات كأنما تملك أسرارا" خاصة تجهلها البلدان المنتجة والمستهلكة على السواء، وقد تعدت خبرتها –التي تتخطى الحدود القومية –قدرة الحكومات الوطنية وفاقت مداخيلها مداخيل معظم البلدان التي تعمل فيها. راجع: محمد غانم الرميحي، مرجع سابق، ص٢٣-٢٥.

[394] J. Bergier, T. Bernard, op.cit, pp 4-5.

قبل عائلة روكفيللر *Rockfeller*[٣٩٥]، والذي تحول لاحقاً إلى مركز لتجنيد أعلى المسؤولين في الدولة بمن فيهم رؤساء الولايات المتحدة[٣٩٦]، وهدفه الأساسي تمكين الرأسمال من التأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. إن هذا المجلس أعدّ كل من خطة مارشال، اتفاقيات بريتون وودز، وتأسيس المجلس الأطلنطي الذي انبثق منه حلف الناتو[٣٩٧].

في العام ١٩٥٤، تشكلت لجنة بيلدربرغ *Bilderberg*، التي سميت باسم فندق دي بيلدربيرغ في أوستربيك– هولندا، وهو لقاء ضم مجموعة من قادة أميركا الشمالية وأوروبا، اجتمعوا لأول مرة في ذلك العام. كان من بين المشاركين الحاليين لاجتماعات هذه اللجنة رؤساء دول، وسياسيون، وصناعيون رئيسيون وممولون، ومجموعة متنوعة من المثقفين والنقابيين والدبلوماسيين ومن عالم الإعلام والصحافة، بحيث صرح أحد أعضاء بيلدربيرغ بأن:" اليوم، هناك عدد قليل جداً من أعضاء الحكومات على جانبي الأطلسي الذين لم يحضر على الأقل واحد من هذه الاجتماعات".

بالإضافة إلى اللجنة الثلاثية *the Trilateral Commission*، التي أنشئت في العام ١٩٧٣، من قبل ديفيد روكفلر David Rockefeller، رئيس بنك تشيس مانهاتن *Chase Manhattan Bank* و زبيغنيو بريجنسكي *Zbigniew Brzezinski*[٣٩٨].

إن هذه المنتديات الثلاثة خدمت عملية بناء توافق الآراء لدعم العولمة الاقتصادية، من خلال قدرتها على الجمع بين الأعضاء الرئيسيين في الحكومات وقطاع الأعمال، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية لإيجاد توافق في الآراء ينسجم مع العولمة الاقتصادية. فهي تعمل على جمع رؤساء الشركات وقادة الأحزاب السياسية الوطنية المتنافسة لإجراء مناقشات مغلقة وعمليات توافق الآراء لا تُعرف للعلن[٣٩٩].

---

[٣٩٥] عائلة روكفللر من أهم العائلات الأميركية وأكثرهم نفوذاً، حيث ارتبطت بها صناعة النفط في أميركا، وهي تمتلك شركة ستاندرد أويل. للمزيد، راجع:

http://www.rockarch.org/philanthropy/pdf/RockefellerPhilanthropy.pdf

[٣٩٦] ارتبط كل من الرئيس رونالد ريغان وجورج بوش الأب بالشركات النفطية الأميركية، للمزيد راجع: جون بركنز، **اعترافات قاتل اقتصادي**، مكتبة الفقيه، بيروت، ٢٠١٣، ص١٩٢.

[397] T. Petković, M. Rakić, op.cit, p304.

[٣٩٨] إن كل من جورج بوش وبيل كلينتون أعضاء في اللجنة الثلاثية.

[399] D. Korten, op.cit, pp136-142.

تمارس الشركات المتعددة الجنسيات تأثيراً واضحاً على الحياة السياسية الأميركية من خلال ما يعرف بـ" اللوبيات" *Lobbiystes* التي تتمثل بتلك الشركات كافة في مختلف الميادين. تتحكم هذه الشركات ومدراؤها التنفيذيون بالسياسة الأميركية بكثير من الوسائل، ويؤثرون في الحكومات الأميركية بصورة مباشرة وغير مباشرة، من خلال تشكيل الرأي العام الأميركي، حيث تقوم الحكومة بصياغة السياسة الخارجية وإقناع الرأي العام بصحتها عن طريق التلاعب بالمعلومات، من خلال شبكة علاقات تربط ما بين الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الحكومية والقانونية والجماعات الفاعلة من مجلس العلاقات الخارجية ولجان الكونغرس والرئاسة والأمن القومي وغيرها من وحدات صنع القرار في السياسة الأميركية"[٤٠٠]. هذا ما دفع كل من جورج برنارد شو *George Bernard shaw*، ممثل إيرلندي، للقول بأن:" أميركا ليست دولة، إنما كونسورتيوم شركات متعددة الجنسيات، يرأس مجلس إدارتها رجل يتربع سعيداً في البيت الأبيض، ويحمل لقب الرئيس"[٤٠١]. وتشارلز إروين ويلسن *Charles* Erwin *Wilson*[٤٠٢]:" بأنني أعتقدت ولسنوات، بأنه ما هو جيد لبلادنا هو جيد لشركة جنرال متورز *General Motors* والعكس صحيح"[٤٠٣]. كذلك حذر الرئيس الأميركي دوايت آيزنهاور *Dwight David Eisenhower* في خطابه الشهير في عام ١٩٦١، المواطنين الأميركيين بضرورة البقاء متيقظين وعلى وعي بالخطر الناجم عن اتساع نفوذ الصناعة العسكرية وما لها من مخاطر على الديموقراطية والحريات[٤٠٤].

يؤكد نعوم تشومسكي على أن الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر على الولايات المتحدة الأميركية وبأنها تتحكم حتى في سياسات الاحتياطي الفدرالي، وبأن وزارة الدفاع الأميركي

---

[٤٠٠] محمد السيد سعيد، **الشركات المتعددة الجنسية وآثارها اقتصادية والاجتماعية والسياسية**، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

[٤٠١] خليل العناني، (اللوبي النفطي الأمريكي ...النفوذ وآليات التأثير)، مرجع سابق، ص٤٤.

[٤٠٢] شغل منصب وزير دفاع في عهد الرئيس دوايت آيزنهاور، من العام ١٩٥٣ لغاية ١٩٥٦، وكان سابقاً رئيس مجلس إدارة شركة جنرال موتورز General Motors.

[٤٠٣] هاري شات، **الديموقراطية الجديدة بدائل لنظام عالمي ينهار**، الشركة العالمية للكتاب ش.م.ل، بيروت، ٢٠٠٣، ص٧٨. أيضاً راجع: http://educationnext.org/what-is-good-for-general-motors/

[404] S.Makki, "Externaliser la défense: la politique américaine", problèmes économiques, n°2936, 5 décembre 2007, p 42.

"البنتاغون" هي أحد وسائل استغلال المال العام لدعم الشركات المتعددة الجنسيات، على سبيل المثال يُموَّل جزءاً ضخماً من ميزانية معهد ماستشوسيتس للتكنولوجيا من قبل البنتاغون[٤٠٥].

كذلك يصف جون بركينز *John Perkins*، خبير إقتصادي وكاتب أميركي، العلاقة ما بين القوى المالية والسياسة على أنها "كوربوقراطية *corporatocracy*"، تعني منظومة الشركات والبنوك والحكومات مجتمعة والتي تسعى إلى ترسيخ فكر الامبراطورية العالمية، فهي تستخدم كل قوتها المالية والسياسية لتتأكد من أن مؤسساتها من المدارس وقطاع الأعمال والإعلام تساند وتدعم مفهومها[٤٠٦].

يُركز جون إدوار سميث *Jean Edward Smith*، أستاذ في جامعة تورنتو Toronto، في شبكة العلاقات المرتبطة مباشرةً بالبيت الأبيض، التي لا تخضع لأي رقابة برلمانية. يتألف هذا الفريق من عشرات الأشخاص، من أصدقاء قدامى للرئيس الأميركي ومن رجال أعمال، يعدّون الحرب وسيلةً فاعلة للسياسة الخارجية قادرةً على توجيه الأحداث بما يخدم أهداف ومصالح الإدارة الأميركية، إن هذا الفريق قام بتأييد الخيار العسكري في العراق عقب غزو صدام حسين للكويت[٤٠٧].

تتشعب وسائل الهيمنة ومستوياتها، من خلال عدة مظاهر ومن خلال قطاعات منظمة، لعل أبرزها شركات النفط والسلاح. إذ إن سياسة حكومة الولايات المتحدة الأميركية ليست بمنأى عن ضغط شركات النفط العالمية الكبرى، التي كانت تسير جنباً إلى جنب مع مصالح الولايات المتحدة في الخارج[٤٠٨]. غالباً ما استخدمت شركات النفط السلطة السياسية لتحقيق أهدافها الاقتصادية وكان ذلك بشكل خاص في الشرق الأوسط. إلا أن أزمة النفط في السبعينيات شككت الجمهور الأميركي في سلوك شركات النفط الكبرى ومنذ ذلك الحين أصبحت الإدارات الأميركية عموماً أقل استعداداً للدفاع عن مصالح شركات النفط الكبرى[٤٠٩].

---

[٤٠٥] تشومسكي: أمريكا تنهار.. والشركات متعددة الجنسيات تحكم العالم، مرجع سابق.

[٤٠٦] جون بركنز، مرجع سابق، ص٢٠.

[407] Chapour Haghigat, "Le Koweit, un pion dans le jeu americain", Manière De Voir, Le Monde Diplomatique, n°120, déc 2011- janvier 2012, p30.

[٤٠٨] محمد غانم الرميحي، مرجع سابق، ص٢٨.

[٤٠٩] أيان رتيلدج، مرجع سابق، ص ٢٥.

لكن وصول إدارة بوش الابن إلى السلطة في العام ٢٠٠١ بدل المعادلات، حيث تعدّ الإدارة الأكثر خضوعاً لهيمنة مصالح شركات النفط في تاريخ البلاد (الحرب على العراق)[٤١٠]، في وقت اشتد فيه التنافس على احتياطيات النفط العالمية نتيجة التغييرات الهيكلية في شركات صناعة النفط العالمية، حيث أراد كل منافس أن يصبح شركة نفط متعددة الجنسيات[٤١١]. يقوم "لوبي *lobby*" النفط والسلاح بنسج شبكة متداخلة من العلاقات التي تربط صانع القرار في البيت الأبيض بالمصالح التي يمكن أن يحققها، وهو ما ينطبق بشكل واضح على إدارة جورج بوش الابن[٤١٢]، حتى اعتبر بعضهم أنها ترسم السياسات الخارجية الأميركية بما فيها التدخل العسكري والحرب[٤١٣]. من الأدلة على قوة تأثير الشركات في الإدارة الأميركية وفي صنع القرار في الولايات المتحدة الأميركية ما أورده روبرت برايس *Robert Bryce*، كاتب وصحافي أميركي، بأن انهيار شركة إنرون *Enron* [٤١٤] هي من أكبر الفضائح السياسية في التاريخ الأميركي التي كانت تستأجر عند إفلاسها عدداً من السياسيين في البيت الأبيض والكونغرس ومحاكم الولايات ومحافل التشريع فيها بالإضافة إلى كل من فضيحة تيبوت دوم *teapot dome* حول المكافآت التي دفعها اثنان من رجال النفط لوزير الداخلية ألبيرت فول *Albert Fall*، وفضيحة ووترغيت *Watergate* [٤١٥]. لقد كشف إفلاس شركة إنرون عن طبيعة العلاقات المتشابكة بين

---

[410] http://webplaza.pt.lu/greenpea/nowar/barons.htm.

[٤١١] أيان رتيلدج، مرجع سابق، ص٢٧٥.

[٤١٢] تتألف إدارة بوش من أعضاء عملوا في شركات نفطية: ريتشارد ديك تشيني، نائب الرئيس، ترأس شركة هاليبرتون النفطية وعلى علاقة وثيقة بلوبي السلاح. كونداليزا رايس، ترأست مجلس إدارة شركة شيفرون. كذلك ترأس دونالد رمسفيلد رئاسة مجلس إدارة شركة غيلياد ساينسيز-إنك للأدوية والكيماويات. راجع: بوب وودوارد، دافيد فرومن مايكل ايزنستاد، محمد حسنين هيكل، بسام الطيارة، جوزيف سماحة، اياد أبو شقرا، نبيل خليفة، **الامبراطورية الأميركية "الصقور" الحاكمة في أميركا والعالم**، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الشفق للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣، ص١٢٤-١٤٢.

[٤١٣] مثل الحرب على أفغانستان التي كانت معدة قبل أحداث ١١/أيلول ٢٠٠١. راجع: فارس أبي صعب، مرجع سابق، ص١١٤-١١٥.

[٤١٤] تأسست شركة إنرون، في الثمانينات، نتيجة اندماج شركتين صغيرتين في قطاع النفط والغاز. خلال التسعينات استطاعت إنرون أن تصبح من أكبر عشر شركات أميركية، من خلال بنائها الشبكة من العلاقات مع السلطة السياسة، حيث استحوذت على نحو ٢٠% من أسواق الطاقة داخل الولايات المتحدة وأوروبا، وغطت أعمالها نحو ٤٠ دولة ولم تقتصر أنشطتها على قطاع الطاقة فحسب، بل امتدت لتشمل قطاعات أخرى تجارية. للمزيد راجع: خليل العناني/ (الاقتصاد الأميركي بين مطرقة الفساد وسندان العولمة)/ السياسة الدولية/ العدد ١٥٠/ أكتوبر ٢٠٠٢/ ص ٢٦٦.

[٤١٥] روبرت برايس، **فضائح شركة إنرون**، ترجمة مروان أبو حبيب، الحوار الثقافي، لبنان، ٢٠٠٦، ص٣٠.

مديري أعضاء مجالس إدارة الشركات الأميركية وعدد كبير من السياسيين فى البيت الأبيض، على رأسهم الرئيس الأميركي جورج بوش ونائبه ديك تشيني، وترتب على ذلك أن تمتعت تلك الشركات بنفوذ سياسي قوي مثلَ غطاء لممارستها المحاسبية[٤١٦]. ويتبين من المقال الذي نشرته صحيفة هيرالد تريبيون *Herald Tribune*، في ٢٦ كانون الثاني من العام ٢٠٠٢، أن ٢١٢ نائباً في الكونغرس من أصل ٢٤٨ يشاركون فى اللجان الإحدى عشرة التي تشكلت للتحقيق فى قضية إنرون، سبق أن تلقوا تبرعات مالية لتمويل حملاتهم الانتخابية من شركة إنرون *Enron* ذاتها أو من شركة إندرسون *Anderson* للمحاسبة والتي ثبت تورطها في القضية نفسها، كما ذكر تقرير لمجلة نيوزويك *News Week* أن رئيس مجلس إدارة شركة إنرون *Enron*، كين لاي " *Ken Lay Kenneth Lee* " يمتلك شبكة واسعة من العلاقات داخل الكونغرس وكان من أكبر المتبرعين لحملة الرئيس بوش الانتخابية فى ولاية تكساس عام ١٩٩٤ حيث قدم تبرعات تقدر بنحو ١٤٦ مليون دولار، كذلك كان من أكبر الداعمين للحملة الرئاسية عام ٢٠٠٠ كما أشار التقرير إلى أن علاقة إنرون قد تخطت بوش لتصل إلى نائبه تشيني وكارل روف المستشار السياسي للرئيس والذي سعى إلى تعيين كبير مخططي الحزب الجمهوري في منصب رئيس الشركة عام ١٩٩٧، كل ما سبق دفع مدراء الشركات إلى التصرف بحرية وجرأة من دون رقيب بالاستناد إلى الدعم السياسي الذي يلقونه من ذوي المقام الرفيع فى الإدارة الأميركية[٤١٧].

إن سعي شركات الأسلحة للحصول على الأرباح وتعظيم مبيعاتها من الأسلحة والمعدات يدفعها للضغط على الإدارة، من خلال رجالاتها، لاتخاذ قرارات مهمة على الصعيد الدولي وافتعال الحروب والأزمات[٤١٨]. لقد تجلت مظاهر قوة "لوبي *lobby*" شركات الأسلحة من خلال قدرتها على إقناع الرئيس جورج بوش الأب عام ١٩٨٨ بإشعال حرب لتنشيط الاقتصاد الأميركي عبر تنشيط صناعة الأسلحة، حيث حققت حرب الخليج الثانية للولايات المتحدة أرباحاً تزيد على ١٢ مليار دولار[٤١٩]. كذلك من خلال تأثيرها في وزارة الدفاع والبنتاغون في فضائح الفساد التي

---

[٤١٦] خليل العناني، (الاقتصاد الأميركي بين مطرقة الفساد وسندان العولمة)، مرجع سابق، ص٢٦٦.

[٤١٧] المرجع أعلاه.

[٤١٨] **عبد علي كاظم المعموري، الطوفان** القادم توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص٩٣.

[٤١٩] خليل العناني، (اللوبي النفطي الأميركي....النفوذ وآليات التأثير)، مرجع سابق، ص٤٨-٤٩.

ارتبطت بشركات الكبرى مثل جنرال داينميك *General Dynamic* وبوينغ *Boeing* وماكدونال دوغلاس *McDonnell Douglas* [٤٢٠].

إن عدد المتنقلين بين العالم السياسي إلى عالم الأعمال[٤٢١] وبالعكس مؤشر على هذه العلاقة، ففي تشرين الأول ٢٠١١، كشف موقع "تروث آوت *Truth Out*" أن ٧٤% من جماعات الضغط الأميركية في القطاع المالي وقطاع التأمينات، كانوا من الموظفين السابقين في الحكومة. وأن عدداً كبيراً منهم عمل مع أعضاء في الكونغرس يملكون مقاعد في لجان مسؤولة عن وضع ضوابط مصرفية أو مع وكالات مسؤولة عن تطبيق هذه الضوابط[٤٢٢].

من الأمثلة على قوة وترابط العلاقة بين القطاع المالي والسياسي، المعارضة التي رافقت إقرار قانون "إصلاح وول ستريت وحماية المستهلك " الصادر في العام ٢٠١٠. حينها سخّرت وول ستريت *Wall Street* نحو مئتي جماعة ضغط في واشنطن في إطار حملة، بلغت كلفتها ستمئة مليون دولار، حيث قامت بدعم مرشحين للانتخابات الرئاسية الأميركية في العام ٢٠١٠ المعارضين لهذا القانون، الأمر الذي أدى إلى إضعاف قوة وآليات تطبيقه[٤٢٣].

كذلك تطرح قضية عدم توقيع الولايات المتحدة الأميركية على اتفاقية كيوتو *Kyoto* للحد من الاحتباس الحراري، إشكالية تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على سياستها الخارجية[٤٢٤].

٢-تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في الاتحاد الأوروبي

يعود تأثير الشركات المتعددة الجنسيات إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي، حيث قامت طاولة التجارة الأوروبية *Business European Roundtable* [٤٢٥]، التي تضم ٤٥ رئيساً لشركات متعددة

---

[٤٢٠] للمزيد، راجع:

J. St.Clair, **Grand theft Pentagon: how war contractors Rip off America and threaten the world**, common courage press, 2005.

[٤٢١] للمزيد من الأدلة على ترابط العلاقة ما بين الشركات والسياسيين الأميركيين ورجال الأعمال، راجع: جون بركنز، مرجع سابق.

[٤٢٢] ستيفان بارمانتييه، (النظام الزراعي والغذائي المنهوب على حساب المصلحة العامة)، في كتاب، **أوضاع العالم٢٠١٣**، مرجع سابق، ص ١٥٨.

[٤٢٣] المرجع أعلاه، ص ١٥٤-١٥٦.

[٤٢٤] سلام الربضي، مرجع سابق، ص١٨٦.

الجنسيات، بالتأثير في حكوماتها والدفع لإنشاء سوق أوروبية موحدة، واعتماد عملة أوروبية موحدة وتوسيع نطاق الاتحاد الأوروبي.

منذ منتصف الثمانينيات، بدأت جماعات الضغط التابعة للشركات بالاهتمام بالاتحاد الأوروبي وبكيفية التأثير فيه[٤٢٦]. إن الغالبية العظمى من جماعات الضغط الموجودة في بروكسل تخدم مصالح الشركات، يقابلها انخفاض في تمثيل مصالح المواطنين والمصالح العامة بشكل لافت للنظر. كثيراً ما يعاني الاتحاد الأوروبي من خضوع قوانينه وآليات عمله لتأثير جماعات الضغط الصناعية، ومعظمها مما يسمى جماعات الضغط "المحلية" العاملة في الشركات والمنظمات الأخرى من منظمات مهنية، ومؤسسات خيرية أو منظمات غير حكومية. إن هذه الشبكة المترابطة التعقيد التي تنسجها اللوبيات تتطلب اليوم النظر في دور وسائل الإعلام، مبادرات العلاقات العامة ومؤسسات الفكر والرأي في عملية تحليل أشكال الضغط و التأثير التي تخضع لها عملية صنع القرار[٤٢٧].

---

[٤٢٥] إن مؤسس *ERT* هو بيتر برابيك *Peter Brabeck*، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة نستله. كما أن هيلموت *O. Maucher*، الرئيس التنفيذي لشركة نستله ١٩٨١-١٩٩٧، هو رئيس *ERT* منذ العام ٢٠٠٣.

[٤٢٦] في العام ١٩٨٥، كان هناك نحو ٦٥٤ من جماعات الضغط في بروكسل. وفي العام ١٩٩٢ قُدر عدد جماعات الضغط السياسية والاقتصادية الفاعلة في بروكسل بنحو ٣٠٠٠. يقال أنه يوجد نحو ١٥٠٠٠ من جماعات الضغط تعمل حالياً من أجل التأثير في الاتحاد ومؤسساته، لدى معظمها مكاتب في الأربعة كيلومترات المربعة المحيطة بمقر المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي الذي يسمى "الحي الأوروبي". حتى أصبحت بروكسل اليوم كأنها في سباق مع واشنطن للمنافسة على لقب عاصمة الضغط في العالم. للمزيد، راجع:
W.Dinan, Spinwatch, E. Wesselius, "Corporate Europe Observatory", Avril 2010, "Bruxelles Un paradis pour les lobbies", **Passerelles**, **le pouvoir des entreprises transnationales**, n°5, p53-59.

[٤٢٧] يوجد في بروكسل أكثر من ١٥٠٠ من التجمعات المهنية، يمثلون جميع الصناعات التي يمكن تخيلها. يوجد المئات من الشركات المكرسة للشؤون العامة نشطت في بروكسل، بأسماء كبيرة مثل أبكو*Abco*، بيرسون مارستيلرل *Burson-Masteller*، هيل ونولتون *Hill&knowlton* وج-بلس بير وشاندويك *Gplus et weber shandwick*، ومكاتب دراسات معروفة مثل *Creative Strategies et le petit Bu*reau. معاً توظف أكثر من ألف جماعات الضغط على استعداد للعمل من أجل أي صناعة. المرجع أعلاه، ص٥٥.

غالباً ما يجري انتقاد مفوضية الاتحاد الأوروبي بسبب خضوعها لتأثير الكبير للوبيات[٤٢٨]، بالإضافة إلى إحصاء ثلاثة عشر من مفوضي الاتحاد الأوروبي الذين يعملون لصالح القطاع الخاص بعد انتهاء عملهم في الاتحاد الأوروبي[٤٢٩].

يشكل *UNICE*، الذي يضم٣٣ اتحاداً لأرباب العمل من ٢٥ دولة أوروبية، لوبي كبيراً لمنع إصدار تشريعات أوروبية مرتبطة بالبيئة وبالقضايا الاجتماعية. أيضاً تُعدّ غرفة التجارة الأمريكية *L'AmCham* صوت الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات في أوروبا، حيث تمكنت من إحباط الطموحات الأوروبية بفرض ضرائب مفرطة على أنشطة التجارة الإلكترونية[٤٣٠].

إن الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية تعمل في سياق بنية سياسة واقتصادية وقانونية قائمة على الإفلات من العقاب، المنشأة بموجب آليات العولمة النيوليبرالية في الاتحاد الأوروبي، كمعاهدة لشبونة واستراتيجية السياسة التجارة والاستثمار" أوروبا العالمية "، التي تحولت الآن إلى" أوروبا في عام ٢٠٢٠"، وكذلك اتفاقيات التجارة الحرة و اتفاقيات الاستثمار الثنائية. فضلاً عن ذلك، فإن السياسات المدفوعة من قبل المنظمات الدولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية، التي تنطوي على الحكومات الأوروبية أيضاً، مهدت الطريق للممارسات المفترسة لهذه الشركات. كما اتُهم الاتحاد الأوروبي من خلال دورات *TPP*، وعلى وجه الخصوص المجلس واللجنة، ببناء إطار قانوني، مالي، واقتصادي يسمح للشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية بالإستمرار بإنتهاكها لحقوق الإنسان[٤٣١].

الفقرة الثانية: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في وسائل الإعلام

يقول سيرج حليمي *Serge Halimi*، كاتب وصحافي فرنسي، بأن وسائل الإعلام "ليست وسيلة لنشر إيديولوجية العولمة الرأسمالية فقط، بل هي عامل أساسي"[٤٣٢]. إن سيطرة الرأسمال على

---

[٤٢٨] تضم شركة نستله كل من كاسبار فيليجر *Kaspar Villiger* المستشار الاتحادي السويسري السابق والمدافع عن السرية المصرفية و آرثر دنكل *Arthur Dunkel*، مدير الغات (الآن منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥) بين عامي١٩٨٠ و١٩٩٣، للمزيد راجع:

Attac contre l'empire Nestlé, édité par attac-Vaud, mai 2005.

[٤٢٩] المرجع أعلاه، ص ٥٦.

[430] C. Chavagneux, "La montée en puissance des acteurs non étatiques", Cahier du GEMDEV n°29 – Développement durable : quelles dynamiques ?, p31.

http://www.gemdev.org/publications/cahiers/pdf/29/Cah_29_CHAVAGNEUX.pdf

[431]. http://mercredis.coredem.info/_docs/revuetransnationales.pdf

[432] Medias, la pensée unique aux mains des multinationales.

قطاع الإعلام بتزايد مستمر، سواء من خلال سيطرة أفراد على مجموعات إعلامية (أ) أو من خلال تملك ومساهمة الشركات المتعددة الجنسيات لعدد من وسائل الإعلام (ب).

أ-سيطرة أفراد على مجموعات إعلامية

شهدت بريطانيا فضيحة سياسية إعلامية، تمثلت بقيام صحيفة نيوز أوف ذي وورلد *News of the world* التابعة لروبرت مردوخ، بالتنصت على مكالمات هاتفية لسياسيين بريطانيين، الأمر الذي أدى إلى إغلاق الصحيفة والتحقيق مع مردوخ. لقد أثارت تلك القضية إشكالية جدلية العلاقة ما بين دور الإعلام وتداخلها مع الدوائر السياسية والأمنية بالمملكة المتحدة، وإشكالية تأثير أفراد أمثال روبرت مردوخ وغيره من رجال الأعمال الكبار في مختلف دول العالم، في السياسات الداخلية لدولهم، بل في قرارات تتعلق بالعلاقات الخارجية، خصوصاً مع إتساع نطاق إستثمارات وأنشطة أولئك الأفراد[٤٣٣].

استطاع روبرت مردوخ بناء امبراطورية عملاقة تجاوزت ميزانياتها وأرباحها ميزانيات كثير من الدول، وهو ما أعطاه تأثيراً ونفوذاً في السياسة الدولية، حيث انتشرت مؤسسسات نيوز كوربوريشن *News Corporations* التي وصل عددها إلى ٨٠٠ مؤسسة إخبارية وإعلامية، في بريطانيا والولايات المتحدة وفي استراليا وإيطاليا و٥٢ بلداً آخر، وتمتد إلى أربع قارات حول العالم[٤٣٤].

---

http://collectif.croac.free.fr/download/groupes_et_medias.rtf

[٤٣٣] يقول أكرم حسام بأن قوة تأثير رجال الأعمال يجعل بعضهم يستحق لقب الفاعل الدولي الفرد *"International Individual Actor"*: "أي إمكانية أن يصبح شخص أو فرد من الأفراد فاعلاً على المستوى الدولي، سواء بالمعنى القطري، أي مستوى الدولة الواحدة، أو الدولي، أي على مستوى العلاقات بين الدول، وذلك نتيجة امتلاك هذا الشخص قدرات مالية أو اقتصادية أو إعلامية تمكنه من التأثير في مجريات الأحداث، ليس فقط داخل دولته، لكن أيضا في النطاق الإقليمي أو الدولي". للمزيد راجع: أكرم حسام، مرجع سابق، ص ١٠٠-١٠٣.

[٤٣٤] يمتلك مردوخ أكثر من ١٧٥ صحيفة من بينها: "التايمز" اللندنية، و"الصنداي تايمز"، و"الصن" البريطانية، و"نيوز أوف ذي وورلد"، و"نيويورك بوست"، و"وول ستريت جورنال" ، ومجلة "بارونز" للشئون المالية، بالإضافة إلى وكالة أنباء داو جونز، ونشرة "فاكتيفا"، ومجموعة صحف "بارون"، ومجموعة مؤشرات بورصات، بما في ذلك مؤشر داو جونز، وفي مجال التلفزة والبث الفضائي. ويمتلك مردوخ أيضاً ١٢ محطة تليفزيونية في أميركا وحدها، منها: شبكة تليفزيون "بي سكاي بي"، وشبكة "فياكوم" مالكة "سي بي إس"، و"يو بي إن"، وشبكة "فوكس"

استطاع مردوخ، بناء هذه الامبراطورية الضخمة من خلال شبكة علاقاته مع دوائر القرار السياسي، كتملكه لمحطة تلفزيون "دايركت.تي.في *Daycart TV*" التي تمثل أكبر نظام فضائيات في الولايات المتحدة، وتبث برامجها لنحو ١٢ مليون منزل، بدعم من لجنة الاتصالات الفيدرالية الأميركية مقابل ٦،٨ مليار دولار، ومن خلال شرائه لمجموعة صحف "التايمز *Times*"، عبر الحصول على موافقة رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، مارغريت تاتشر، كاستثناء من قانون الاحتكارات البريطاني الذي يمنع هيمنة شخص واحد على عدد كبير من الصحف[٤٣٥].

إن هذه الامبراطورية الإعلامية مكنّت مردوخ من التدخل في القضايا السياسة الدولية، والتأثير في الرأي العام العالمي، مثال على ذلك التأثير الذي قامت به صحافة مردوخ في الرأي العام البريطاني، الأمر الذي أدى إلى رفض البريطانيين الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، والتخلي عن الجنيه الإسترليني[٤٣٦].

أو من خلال دعم السياسيين الذين يخدمون مصالحه، أو تهديد كل من يعارضه، حيث قام في العام ١٩٩٧، بتقديم دعم لرئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير، وخصص لحكومته تغطية إيجابية في شبكاته، من أجل الحصول على موافقة حكومته على احتفاظه بملكية المجموعة الإعلامية البريطانية الضخمة[٤٣٧].

كذلك قامت شركات مردوخ في الصين بمنع نشر كتاب "الغرب والشرق" الذي ينتقد السياسة الشيوعية في الصين، حفاظاً على مصالحه. كما انتقدت قناة *Phoenix* التابعة له، التي تبث

---

fox التي تضم محطة "فوكس نيوز" الإخبارية الشهيرة، ذات التوجهات الصهيونية المناهضة للعرب والمسلمين. وشركة "فوكس القرن العشرين" للسينما ويشترك في ملكية سبع شبكات تلفزة في أستراليا. وفي إيطاليا، يمتلك على شبكة "سكاي إيطاليا". كما يمتلك قنوات "تي في ستار" في آسيا الموجهة إلى الشرق الأوسط، والتي يصل بثها إلى ٥٣ دولة. لمرودوخ كذلك حصة في شبكة *vox* الألمانية، وكانال فوكس في أميركا اللاتينية. إلى جانب الصحف والمجلات والمحطات التليفزيونية، يمتلك مردوخ عدداً من دور النشر العالمية الدينية، كدار نشر "هاربر كولينز"، إضافة إلى خدمات الإنترنت الكثيرة التي تقدمها شبكاته. المرجع أعلاه.

[٤٣٥] المرجع أعلاه، ص١٠١.

[٤٣٦] المرجع أعلاه.

[٤٣٧] في بريطانيا، يمتلك روبرت مردوخ ٤٠% من المؤسسات الصحفية، إذ يمتلك وكالة إعلامية تضم عدداً كبيراً من الصحف والمجلات والمواقع، إلى جانب المحطات التليفزيونية. المرجع أعلاه.

باللغة الصينية، حلف شمال الأطلسي، بعد قصف طائراته مقر السفارة الصينية في بلغراد، أثناء التدخل العسكري في إقليم كوسوفو، إرضاءً للسلطات الصينية. كما داومت الصحف التي يمتلكها مردوخ، المعروفة بتأييدها لليهود، على شن حملات إعلامية تستهدف تشويه صورة الأقلية المسلمة هناك[٤٣٨].

في الولايات المتحدة، انحاز مردوخ لإدارة جورج بوش الابن، فقبل أسابيع من ظهور نتائج الإنتخابات الرئاسية للفترة الثانية، التي انتهت بإعلان فوز بوش الابن، قامت قناة فوكس نيوز *Fox News* بتثبيت عدّ تنازلي، على شاشاتها، للأيام المتبقية لإعلان إعادة انتخاب جورج دبليو بوش الابن رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. كما خصص صحيفة ويكلي ستاندارد *Weekly Standard*، لنشر أفكار المحافظين الجدد في إدارة جورج بوش السابقة و للتوجيه والضغط تجاه بعض القضايا. كما دعم اجتياح العراق في العام ٢٠٠٣. إن صحيفة "التايمز" البريطانية هي الوحيدة من بين الصحف الدولية التي أشادت بخطاب جورج بوش الشهير في العام ٢٠٠٢ المتعلق بمستقبل الشرق الأوسط، في حين أن الصحف الأوروبية كافة إنتقدته، وهو ما كافأه عليه بوش في ما بعد، حين تدخل لدى أعضاء مجلسي النواب والشيوخ من أجل التوصل إلى تسوية سمحت بتشريع عمليات التملك الضخمة التي حققتها مجموعة "نيوز كورب *News Corp*" في الولايات المتحدة. أتاحت هذه التسوية لشركة واحدة بامتلاك عدة وسائل إعلام مختلفة، بالإضافة إلى أكبر محطات التلفزة، وأوسع الصحف انتشاراً في السوق الأميركية[٤٣٩].

تستثمر مجموعة مردوخ داخل إسرائيل من خلال شركة أن.دي.أس نيوز داتاكوم *NDS News Datacom*، التي تعمل في مجال التكنولوجيا الرقمية والاتصالات، إذ يحصل مردوخ على تسهيلات ضريبية في إسرائيل، الأمر الذي انعكس على سياسة صحيفة التايمز، حيث انحازت للضغوط الإسرائيلية في تقاريرها المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي، في أثناء انتفاضة الأقصى، وغيرها من الأحداث المهمة في الصراع، مثل حرب غزة ٢٠٠٨[٤٤٠].

[٤٣٨] المرجع أعلاه.

[٤٣٩] المرجع أعلاه.

[٤٤٠] المرجع أعلاه، ص ١٠٢.

ب-تملك الشركات المتعددة الجنسيات للكثير من وسائل الإعلام.

على المستوى العالمي، تسيطر تسع شركات متعددة الجنسيات على وسائل الإعلام وهي: ديزني*Disney*، أ.و.ل تايم وارنر *AOL-Time Warner*، فياكوم *Viacom*، نيوز كوربوريشن *News Corporation*، برتلسمان *Bertelsman*، جنرال إلكتريك *General Electric*، سوني *Sony*، أي.تي أند تي-ليبرتي ميديا *AT&T-Liberty Media*، فيفندي يونيفرسال *Vivendi Universal*[٤٤١].

تزايد في الآونة الأخيرة تمُّلك الشركات المتعددة الجنسيات للكثير من وسائل الإعلام المرئية و المسموعة والمكتوبة أيضاً. في الولايات المتحدة الأميركية قامت شركة *AOL* بشراء عدد من المحطات التلفزيونية والصحائف من بينها سي أن أن *CNN*، التايم *Time*، وارنر بروس *Warner Bross*، وقامت شركة جنرال إلكتريك *General Electric* بشراء شبكة أن.بي.سي *NBC*، وتسيطر شركة مايكروسوفت *Microsoft* على سوق البرمجيات والصورة الصحفية من خلال وكالة كوربيس *Corbis* [٤٤٢]. في فرنسا، إن غالبية ملكية وسائل الإعلام تعود لشركات متعددة الجنسيات[٤٤٣].

تحاول الشركات من خلال تملكها لوسائل الإعلام اتباع سياسة تخدم مصالحها[٤٤٤]. الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن مخاطر ظهور نوع جديد من الأنظمة يتحول إلى سلطة تكنوقراطية تفقد المواطن إمكانية المراقبة للشؤون القومية أو المساهمة في تقرير المصير وبالتالي تجد الأنظمة الوطنية نفسها مضطرة للتخلي عن نفوذها الشرعي إلى الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات. كذلك يثير المخاوف من وضع تنظيم الاتصال العالمي بأيدي الشركات الخاصة التي ستستحوذ بمفردها على المعرفة وتحدد للبشرية حاجاتها وتفرض عليها إيديولوجياتها وأنماطها الثقافية[٤٤٥].

---

[٤٤١] للمزيد، راجع: S. Halimi, **Les nouveaux chiens de garde**, Raisons d'agir, 2005.

[442] Medias, la pensée unique aux mains des multinationales, op.cit.

[٤٤٣] للمزيد، راجع: J.Mollier, **Où va le livre ?**, La Dispute, 2003.

[٤٤٤] من الأمثلة على ذلك: منعت شركة بوكتر وغامبل *Procter and Gamble* وضع أي مادية إعلانية تشير إلى قسوة المشاريع التجارية، على العكس من ذلك تم توجيه معظم برامجها لمدح مزايا نظام اجتماعي قائم على الربح، راجع: نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة**، ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٧.

[٤٤٥] مصطفى المصمودي، **النظام الإعلامي الجديد**، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٩٤، أكتوبر ١٩٨٥، ص١٣١.

المطلب الثاني: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في المنظمات الدولية

خاطب الرئيس المنتخب باراك أوباما الشعب الأميركي، يوم تنصيبه بعد أدائه القسم الرئاسي في العام ٢٠٠٩، بأنه: "لقد بات من المفهوم جيداً أننا في خضم أزمة، دولتنا في حال حرب ضد شبكة مترامية الأطراف من العنف والكراهية. ضَعف اقتصادنا كثيراً نتيجة الجشع واللامسؤولية عند البعض، وأيضاً بسبب إخفاقنا الجماعي في اتخاذ خيارات صعبة وتحضير البلاد لعصر جديد".

إن الإخفاق الجماعي، كما عناه الرئيس أوباما، يشكل بالنسبة إلى عدنان السيد حسين، اعترافاً وإدانة غير مباشرة للعولمة المالية والاقتصادية وفي طليعتها الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت مؤثرة في سياسات المنظمات الدولية[٤٤٦]، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وأصبحت المُوجه غير المباشر للسياسات المالية والاقتصادية في بلدان الجنوب. والهدف هو تحرير الاقتصاد الوطني أمام الاستثمارات الخارجية وبعضها آت من خلال الشركات المتعددة الجنسيات[٤٤٧].

يجري رسم معالم عالمنا المعاصر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، التي تستخدم سيادة الدول من أجل الحصول على الحماية، أي لإضفاء الشرعية على أعمالها، وتستخدم المنظمات الدولية كدعائم لممارسة ضغط على الدول[٤٤٨]. إن السياسات المدفوعة من قبل المنظمات الدولية، من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، عبّدت الطريق لممارسات الشركات المتعددة الجنسيات[٤٤٩]. لقد خلقت العولمة المالية دولة خاصة بها، دولة فوق

---

[٤٤٦] تمكن مجلس الشؤون الخارجية، الذي جرى تأسيسه في العام ١٩٢١، من تحقيق أهدافه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، من خلال مؤتمر بريتن وودز، حيث تقرر خلاله إنشاء البنك الدولي للتنمية والتعمير وصندوق النقد الدولي. وهما شكلا مع منظمة التجارة العالمية وبعض جماعات المصالح (المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية *American council for foreign affairs*، بيلدربرغ غروب *Bilderberg Group*، واللجنة الثلاثية *Trilateral Commission*، والمحافل الماسونية، ومجموعة السبعة G-7 وغيرها) بالإضافة إلى بعض المنظمات غير الحكومية، الدعائم التي ارتكزت عليها الشركات المتعددة الجنسيات لبناء" امبراطوريتها العالمية".

راجع:

T. Petković, M. Rakić, op.cit, p304-305.

[٤٤٧]عدنان السيد حسين، الأزمة العالمية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٩٨.

[448] T. Petković, M. Rakić, op.cit, p292.

[449] http://www.tni.org/sites/www.tni.org/files/download/eulactncs.pdf

وطنية، لها أجهزتها، وشبكات التأثير ووسائل العمل الخاصة بها. وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية. هذه المؤسسات الأربع تتحدث بصوت واحد ويجري ترديد ذلك من قبل جميع وسائل الإعلام الرئيسية تقريباً، لتمجيد "فضائل السوق"[٤٥٠].

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى تطوير معايير تتلائم مع مصالحها واستراتيجياتها على المستوى العالمي، من خلال السيطرة على المنظمات الدولية[٤٥١] سواء الأمم المتحدة (الفقرة الأولى)، أم عبر الاستعانة بموظفين دوليين تابعين لمنظمات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الفقرة الثانية)[٤٥٢].

الفقرة الأولى: التأثير الشركات المتعددة الجنسيات في منظمة الأمم المتحدة

إن للشركات المتعددة الجنسيات تأثيراً كبيراً على آلية اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة (أ)، بالإضافة إلى عدد من القرارات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية (ب).

أ-التأثير في الأمم المتحدة

في العام ١٩٧٨، نشرت منظمة *Déclaration de Berne* "إعلان برن" [٤٥٣]، كتيّباً بعنوان "تسلل الشركات المتعددة الجنسيات في المنظمات التابعة للأمم المتحدة" والذي جرى بموجبه استعراض الآليات التي تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة مثل براون بروفري *Bovery Brown* ونستله *Nestle* وغيرها، للتسلل والتأثير في قرارات مختلف هيئات الأمم المتحدة. غير أن الميثاق العالمي *Global Compact*، الصادر عن الأمم المتحدة في العام ١٩٩٨هو الذي مكّن هذه من الدخول إلى الأمم المتحدة من بابها العريض.

---

450 I. Ramonet, "Désarmer les marchés", le monde diplomatique, decembre-1997. http://www.monde-diplomatique.fr/1997/12/RAMONET/5102

٤٥١ إن الكوربوقراطية *corporatocracy*، كما يسميها جون بركنز *John Perkins*، والتي تُدير الشركات الكبرى والحكومات والبنوك، تسعى إلى بناء امبراطورية، حيث تقوم باستخدام المنظمات المالية الدولية لخلق ظروف تُخضع من خلالها الدول الأخرى لاحتكارها. راجع: جون بركنز، مرجع سابق، ص ٢٣.

٤٥٢ عبد القادر عزوز، مرجع سابق.

٤٥٣ هي منظمة غير حكومية سويسرية.

يتجلى ذلك، بشكلٍ واضح، من خلال التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان في العام ١٩٩٨، عندما أعلن عن إطلاق الميثاق العالمي، بعنوان "ريادة الأعمال والقطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة"، كذلك من خلال خطاب كل من جورج كيل، المدير التنفيذي لـ *Global Compact*، وجون روغي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، حيث ندرك تأثير وهيمنة الإيديولوجية النيوليبرالية التي تخدم القوة الاقتصادية العابرة للحدود الوطنية، التي تسيطر في هذا المجال[٤٥٤].

ب–التأثير في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية

يمتد تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة[٤٥٥] من خلال لجنة الخبراء المعتمدة لديها، والتي تعمل بشكلٍ واضح لصالح هذه الشركات ويتجلى ذلك من خلال عدد كبير من الفضائح التي طبعت عمل هذه الوكالات، سواء منظمة الصحة العالمية (١) أم منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية (٢).

١– منظمة الصحة العالمية

يتجلى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في منظمة الصحة العالمية من خلال المعايير الموضوعة من قبلها التي تخضع للجنة الخبراء الذين يعملون لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، ومن أهم الأدلة على ذلك الفضيحة التي رافقت تفشي مرض إنفلونزا الطيور *H1N1*، وقيام الحكومات بشراء ملايين الجرعات من اللقاح، بالاستناد إلى التقرير الصادر عن هذه المنظمة حول خطورة المرض، حيث تبين لاحقاً أن لاجدوى منه. الأمر الذي دفع مارغريت شان *Margaret chan*، المديرة العامة للمنظمة، إلى تقديم تقرير خبراء حول أزمة فيروس

---

[454] A.Teitelbaum, M.Özden, "Sociétés Transnationales Acteurs Majeurs Dans Les Violations Des Droits Humains", CETIM, Décembre 2011, p4. http://cetim.ch/fr/publications_cahiers.php

[٤٥٥] إن الوكالات المتخصصة ترتبط بمنظمة الأمم المتحدة وتؤلف معها ما يسمى بمنظومة الأمم المتحدة ولكنها تتمتع بإستقلال ذاتي. وعددها ست عشرة وكالة، يكمن تقسيمها، وفقاً لما تقوم به من تأثير في العلاقات الدولية، إلى ثلاث مجموعات وهي: الوكالات المتخصصة التي تتميز بنسبة عالية من التعاون التقني، الوكالات المتخصصة التي تواجه الخلافات الإيديولوجية والمصالح الدولية المتعارضة، والوكالات المتخصصة التي تهمين عليها الدول الرأسمالية المتطورة. للمزيد، راجع: ريمون حداد، مرجع سابق، ص٤٥٠–٤٥٩.

*H1N1*والإعلان عن إجراء إصلاحات في المنظمة وتنويع مصادر التمويل، حيث تستعين المنظمة بالقطاع التجاري منذ التسعينيات وهو ما يشكك في مصداقيتها وشرعيتها[٤٥٦].

٢- منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية

يتبين مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في منظمة الزراعة والتغذية من خلال ما صرح به صاموئيل جونزي، مدير شعبة الإنتاج والصحة الحيوانية في المنظمة:" أعمل منذ عشرين عاماً في منظمة متعددة الجوانب تحاول أن تشجع على الممارسات الزراعية الجيدة، بيد أن الآلية السياسية لا تقارب المسائل الحقيقية بسبب تأثير جماعات الضغط والكيانات التي تمتلك السلطة الحقيقية". إن هذا التأثير لا يقتصر فقط على منظمة الفاو وحدها، حيث يوجد أقلية مؤلفة من أطراف (شركات مالية، نفطية، سيارات أو غيرها) تمارس تأثيراً كبيراً في القرارات التي تهدد مصالحها[٤٥٧]. لذلك قررت، في تشرين الأول ٢٠٠٩، إجراء إصلاح في لجنة الأمن الغذائي العالمي، ينخرط بموجبه المجتمع المدني الدولي بشكل أكبر في النقاشات الزراعية والغذائية[٤٥٨].

-الفقرة الثانية: التأثير في المنظمات الدولية المالية

قامت منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتأدية دور أساسي في تحديد قواعد وسياسات النظام الاقتصادي الدولي. إن ظروف نشأة وطبيعة تكوين المؤسسات المالية الدولية، جعلت آلية رسم السياسات الاقتصادية محصورة بالدول الصناعية، من خلال ربط

التصويت بقيمة إسهامات الدول[٤٥٩]. يعود تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في المنظمات الدولية إلى اتفاقيات بريتن وودز *Britton Woods*. حيث يقول أورليش باك *Ulrich Beck*

بأن: "الشركات صاغت لنفسها قانوناً خاصاً بها"[٤٦٠]. كما زادت الشركات قوتها داخل النظام القانوني الدولي من خلال التوسع في الالتزامات القانونية المفروضة على الدول من خلال نظام

---

[٤٥٦] أوريان غيبو، (منظمة الصحة العالمية ومختبرات الأدوية)، بين التبعية المشتركة وشكوك التواطؤ، في كتاب، **أوضاع العالم ٢٠١٣**، مرجع سابق، ص١٦٠.

[٤٥٧] ستيفان بارمانتييه، مرجع سابق، ص١٥٣.

[٤٥٨] المرجع أعلاه، ص ١٥٨-١٥٩.

[٤٥٩]عبير ربيع يونس/(من الهيمنة إلى التعددية: صعود "القيادة التشابكية" في النظام الإقتصادي العالمي)/السياسة الدولية/ ملحق اتجاهات نظرية/العدد١٩٦/ أبريل ٢٠١٤/ ص٢١.

[460]C.chavagneux, "les multinationales définissent-elles les règles de la mondialisation?", Problèmes Economiques, n° 3014, 2 mars 2011, p23.

التجارة الدولية، وزيادة مستويات الحماية القانونية المباشرة من خلال معاهدات الاستثمار الثنائية والإقليمية[٤٦١].

حيث يمتد تأثير الشركات المتعددة الجنسيات إلى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (أ) و منظمة التجارة العالمية (ب).

أ- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

لقد تعاون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي معاً لبناء دوائر سياسية قوية تتماشى مع الشركات المتعددة الجنسيات، من خلال إضعاف المساءلة الديموقراطية لحكومات دول الجنوب، والاستيلاء على مهمات المسؤولين المنتخبين ديموقراطياً، والأهم، عبر إزالة الحواجز القانونية والمؤسساتية لإعادة استعمار اقتصاديات دول الجنوب من قبل الشركات المتعددة الجنسيات[٤٦٢].

تأسس صندوق النقد الدولي (*IMF*) من أجل تأمين التعاون النقدي والمالي الدولي في مجال المدفوعات الدولية وأسعار الصرف والمساعدة في القضاء على الاختلالات القصيرة الأجل في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء.

إلا أنه يتبين أن صندوق النقد الدولي، الذي يقع مقره في واشنطن والذي تستطيع الولايات المتحدة نقض قراراته، قد تحول إلى مؤسسة سياسية سخّرت نفسها لخدمة الأهداف الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية، ولاسيما بعد تبني الفكر النيوليبرالي وإجماع واشنطن الذي نجم عنه ما عرف بـ "العلاج بالصدمة". حيث يجري بموجبه ابتزاز الدول التي تطلب الاقتراض، من خلال التدخل في نظامها الاقتصادي والسياسي. هذا ما تم تطبيقه على دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، التي كانت تمر بمرحلة انتقالية، حينها دفعت مليارات الدولارات لانتقالها من اقتصاد مخطط مركزياً "الإشتراكية" إلى اقتصاد السوق وبالتالي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث جرى تجريد معظمها من ممتلكاتها في هذه العملية. إن مسار التنمية في إطار

---

[461]H. James, "Human Rights and Transnational Corporations: Can More Meaningful International Obligations Be Established?"" (October 23, 2009). International Law, Economic Globalisation And Developing Countries, Faundez & Tan, eds., Edward Elgar, Forthcoming; Warwick School of Law Research Paper. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1493305, p3.

[462] D. C. Korten, op.cit, p166.

برامج صندوق النقد الدولي قد تسبب، ويواصل التسبب، في عجز هائل في ميزان المدفوعات وبالمديونية الخارجية وبزيادة البطالة[٤٦٣].

إن هذا التأثير بدأ منذ اتفاقيات بريتون وودز *Bretton woods*، حيث ورد في مشروع صياغة نص النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي بأنه "عندما تكون دولة ما ضحية لهروب الرساميل يتوجب على الدول المُستقبلة لهذه الرساميل التعاون مع سلطات البلد المنشأ للحد أو لوضع حد لهذه الحالة"، ولكن بتأثير وضغط المصرفيين الأميركيين الذين استفادوا حينها من هروب الرساميل الأوروبية في العام ١٩٣٠، جرى حذف هذه المادة من النظام الأساسي حيث نصت المادة V111-2-b الحالية على التعاون بين الدول من دون فرض إلزامية ذلك[٤٦٤].

أما بالنسبة إلى البنك الدولي، فقد أصبح إحدى المؤسسات المالية الداعمة لتوجهات العولمة الاقتصادية، بحيث يكمُن الهدف من القروض التي تمنح للدول في تيسير عملية تحويل مشروعات عامة إلى مشروعات خاصة[٤٦٥]. إن خصصة الكثير من المرافق الوطنية بطلب من قبل البنك الدولي، ولاسيما المياه، أثارت الكثير من الاحتجاجات. ففي بوليفيا عهدت الحكومة البوليفية في العام ١٩٩٩، بطلب من البنك الدولي، إدارة المياه والصرف الصحي في مدينة كوتشابامبا إلى مجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة المياه، وإلى مقتل ستة أشخاص على أيدي القوات المسلحة التي تدخلت لقمع المتظاهرين. لقد أثارت خصخصة المياه بناء لطلب البنك الدولي قلق الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان الذي اعتبر أنه لا يجوز حرمان السكان من المياه، الأمر الذي يجعل إقامة هؤلاء لاتطاق وأن مقارنة الخدمات العامة في البلدان النامية يبين أن خدمات توريد المياه المقدمة بأكملها من قبل الدولة هي أكثر فاعلية من تلك التي يتم تخصيصها[٤٦٦].

---

[٤٦٣] الأمثلة على ما سبق كثيرة، منها رومانيا، التي لم يكن لها ديون خارجية، وكانت تملك احتياطيات نفطية وإنتاج زراعي كافيين لتلبية احتياجاتها. إلا أنها بعد ثماني عشرة سنة، سجلت عجزاً في ميزان مدفوعاتها قدره ٢٣ بليون دولار و ديون خارجية بـ ٧٤ بليون دولار، لكنها أصبحت عضواً في الاتحاد الأوروبي. إذ يترتب على كل مولود في رومانيا دين بقيمة ٣٥٠٠ دولار. للمزيد راجع. T. Petković, M. Rakić, op.cit, p 305

[464] C. Chavagneux, "les multinationales définissent –elles les règles de la mondialisation?", Politique étrangère, 3:2010, p558.

[٤٦٥] عماد خليل إبراهيم، **القانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل العولمة**، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، ص٨٧.

[466] Rapport sur le droit à un logement convenable en tant qu'élément du droit à un niveau de vie suffisant, E/CN.4/2002/59.

تكمن سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على البنك الدولي في تولي الكثير من مدراء الشركات والمصارف لمنصب رئيس البنك الدولي، وهو ما يثير الكثير من التساؤلات ولاسيما لجهة امكانية استقلال قرار البنك الدولي عن ضغوط الشركات (دليل على ذلك تعيين إيوجين بلاك نائب رئيس بنك تشيز مانهتن رئيساً للبنك الدولي)[٤٦٧].

كذلك من خلال فرض برامج التصحيح الهيكلي على كثير من الدول النامية، وخصوصاً النفطية منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة البطالة وانخفاض مستويات المعيشة وإلى تركز السلطة في أيدي عدد محدودٍ من الفاعلين بحيث أصبح يهيمن على الاقتصاد الرسمي شركات النفط العالمية والنخب السياسية المحلية (نيجيريا مثلاً)[٤٦٨].

كما يُعدّ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (*ICSID*)[٤٦٩] التابع للبنك الدولي، من أهم الحلفاء للشركات، إذ إن مهمته التحكيم بالنزاعات بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول، بحيث لا تستطيع الدول النظر والحكم في نزاعاتها مع الشركات من خلال محاكمها الوطنية[٤٧٠].

ويشدد الدكتور بدر حسن شافعي على الدور الذي يؤديه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تعزيز هذه الشركات، حيث يقول:" إن برامج التكيف الهيكلي التي تم فرضها على الدول النامية من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك من قبل الدول المانحة" ناديا باريس و روما" أسهمت في بروز هذه الشركات من خلال تقليص القطاع العام ونمو القطاع الخاص في العديد من القطاعات بما فيها الأمن"[٤٧١].

ب- منظمة التجارة العالمية

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالضغط للتأثير على المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، كما فعلت عند إنشاء السوق الأوروبية الموحدة[٤٧٢].

---

[٤٦٧] سلام الربضي، مرجع سابق، ص١٨٦.

[468] www.worldbank.org

[468] J.Lalumière, A. Richard, op.cit, p36-37..

[٤٦٩] أنشئ هذا المركز بموجب الاتفاقية الدولية لتسوية منازعات الاستثمار، في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٢ ، مقره البنك الدولي، ورئيسه هو أيضاً رئيس المجلس الإداري للبنك الدولي، وهو مسؤول عن التحكيم في المنازعات بين الدول والشركات فيما يتعلق بحقوق منازعات الاستثمار. راجع: https://icsid.worldbank.org/ICSID/Index.jsp

[470] www.worldbank.org

[٤٧١] بدر حسن شافعي، (الشركات العسكرية الخاصة ودورها في تفاعلات النظام الدولي)، مرجع سابق، ص٣٨.

[472] F. Sachwald, "Réseaux contre nations? Les multinationales au XXIe siècle", Ramses, 2000, p176.

منذ العام ١٩٩٥، خلفت منظمة التجارة العالمية اتفاقية الجات، وهي منظمة ذات صلاحيات فوق وطنية، وُضعت خارج نطاق السيطرة الديموقراطية البرلمانية. إذ يُمكنها أن تعلن أن القوانين الوطنية لأي بلد، المتعلقة بحقوق العمال أو البيئة أو الصحة العامة، تتعارض مع حرية التجارة وأن تدعو إلى إلغائها[473].

لقد تعرضت منظمة التجارة العالمية، منذ نشأتها،لإنتقادات منددة بها ولاسيما التظاهرات والإحتجاجات التي رافقت قمة سياتل عام ١٩٩٩ و مؤتمر جنوى عام ٢٠٠٢[474].

تخضع منظمة التجارة العالمية لإملاءات الشركات المتعددة الجنسيات التي تساهم في ثلثي التجارة العالمية، حيث يتجلى تأثيرها من خلال صياغة التشريعات وتقديمها، وتعرض الإدلاء بالشهادات واشتراكها في المشاورات في منظمة التجارة العالمية"[475]. كذلك يتجلى تدخل الشركات النتعددة الجنسيات في عمل المنظمة من خلال وجود ممثلين عن هذه الشركات داخل عدد من لجان المنظمة[476]، كما كان للشركات المتعددة الجنسيات تأثير ودور كبير في مفاوضات الجات *Gatt*وهي تنشط بالمثل في منظمة التجارة العالمية، وخصوصاً أنها ممثلة بشكل قوي في الوفد الأميركي، الذي كان له الدور المحوري في تشكيل اتفاقيات الجات[477].

أيضاً مثال واضح نجده في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية *TRIPS* إحدى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حيث نجح عشرات من مديري شركات متعددة الجنسيات الأميركية العاملين في المجال الصيدلاني والمعلوماتي في صياغة بنود هذه الاتفاقية وصياغة بنود حماية حصرية لبراءات اختراعاتهم لمدة ٢٠ عاما[478].

---

473 I. Ramonet, "Désarmer les marchés", op.cit.

474 J. Sapir, **La Démondialisation**, Seuil, Paris, 2011, p53.

٤٧٥ سلام الربضي، مرجع سابق، ص ١٨٥.

٤٧٦ يتواجد الكثير من ممثلي الشركات الأميركية مثل:

Bethlehem steel, Mobil oil, HP, General Motors, Boeing, DowChemical, Amoco, IBM, ITT .

See: T. Petković, M. Rakić, op.cit, p307. D. Korten, op.cit, p170.

477 D. Korten, op.cit, pp169-170.

478 C. chavagneux, "les multinationales définissent-elles les règles de la mondialisation?", op.cit, p559

كذلك تعرضت القواعد البيئية للمنظمة لهجوم من جانب الشركات المتعددة الجنسيات في الولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى خفض معايير العمل ومعايير البيئة للحد الأدنى[٤٧٩]. كما أُنشئ جهاز تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية لتعزيز التجارة الدولية وتنظيمها من خلال تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تتناسب مع أهداف الشركات المتعددة الجنسيات. إذ إن تجاهل جهاز تسوية المنازعات لحقوق الإنسان يعزز انتشار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[٤٨٠].

---

[٤٧٩] بول هيرست، جراهام طومبسون، **ما العولمة؟ الإقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٦٠.

[480] Rapport final sur la " Mondialisation et ses effets sur la pleine jouissance des droits de l'homme » élaborés par M. J. Oloka-Onyango et Mme Deepika Udagama experts de la Sous-Commission de la promotion et de la protection des droits de 'homme de l'ONU, E/CN.4/Sub.2/2003/14. http://www.cetim.ch/fr/documents/mond-2000-13-fra.pdf

الفصل الثاني: الآثار الناجمة عن عمل الشركات المتعددة الجنسيات

خلال العقود الأخيرة، أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات طرفاً فاعلاً، في الحياة السياسية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وتحتل مساحة كانت محفوظة للدول ذات السيادة. إلا أن الأطر القانونية والاقتصادية والسياسات مازالت غير متلائمة مع هذا الواقع الجديد، وهو ما يتيح لهذه الشركات التهرب من مسؤوليتها، والإساءة بلا مبالاة للبيئة والعمال والسكان المحليين. حيث تملك من قدرة للتأثير في الكثير من السياسات الاقتصادية والتجارية، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، سواء في دول الشمال أو في دول الجنوب، والحصول على امتيازات وتسهيلات تتداخل مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى[٤٨١].

يرى كل من الدكتور أوليفييه لاموت *Olivier Lamotte* والدكتور توماس بورشيه *Thomas Porcher*، في جامعة السوربون الفرنسية، أن الشركات المتعددة الجنسيات تؤدي دوراً مهماً في تفعيل الاقتصاد العالمي ويتعاظم تأثيرها الاقتصادي والسياسي خصوصاً على الدول النامية، حيث يترتب على أعمالها آثار تطاول كل من العمالة والمالية العامة والبيئة وتطور الشركات المحلية[٤٨٢]. كذلك يؤكد عدنان السيد حسين على دور الشركات في تكريس العولمة الاقتصادية فيقول:" إن الشركات المتعددة الجنسيات تساهم في تكريس ظاهرة العولمة الاقتصادية بعدما باتت هذه الشركات عالمية في نشأتها وتسويقها، وهي تسعى لمزيد من جني الأرباح بعدما تداخلت عوامل الاقتصاد العالمي: رأس المال، والعمالة، والمواد الأولية، والأسواق التجارية، والتقانة الحديثة"[٤٨٣].

يفرض العهد الأول والثاني من قانون حقوق الإنسان على الدول حماية الحقوق السياسية والمدنية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفرد، والحؤول دون تَمكّن أطراف ثالثين من انتهاك هذه الحقوق[٤٨٤].

---

[481] Le pouvoir des entreprises transnationales, passerelle, n°5, p5.
http://mercredis.coredem.info/_docs/revuetransnationales.pdf

[482] O.Lamotte, T. Porcher, "Stratégie des Compagnies Pétrolières Internationales et partage de La rente: le cas du Congo", Revue Management & Avenir, n° 42, p310.

[٤٨٣] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٦٣.

[484] http://www.ohchr.org/ar/ProfessionalInterest/Pages/InternationalLaw.aspx

كما يفرض القانون الدولي، في حالات محددة، على الأفراد احترام حقوق الإنسان[485]. إذ إن من واجب كل فرد وكل هيئة أو مجموعة احترام حقوق الإنسان وليس فقط الدول. إن المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد على ذلك ومقدمة العهدين الدوليين لحقوق الإنسان في العام ١٩٦٦ أيضاً. هذا الواجب ينطبق على الشركات وهذا ما أكدت عليه لجنتا العهدين الدوليين لحقوق الإنسان. كما أن البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي أكدت على الواجب المباشر للشركات في حماية الأطفال من استغلال الأطفال جنسياً في الحروب (الأطفال الجنود)[486]. مع ذلك، فإن الشركات المتعددة الجنسيات، لا تخضع لإي التزامات تجاه حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي[487]. حيث تخرق هذه الشركات حقوق الإنسان، سواء من خلال اختراقها لسيادة الدول وللديموقراطية (المطلب الأول) أو من خلال خرقها للحقوق البيئية و لحقوق العمل (المطلب الثاني).

-المطلب الأول: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في سيادة الدول والديموقراطية

من منظور حقوق الإنسان، تُعدّ السيادة سيطرة شرعية للسلطة التي تُمارس على الأشخاص في حياتهم اليومية. إن ممارسة السلطة ترتبط ارتباطاً مباشراً بحقوق الإنسان وأيضاً بالمشاركة

[485] A.Clapham, "Corporations and Human Rights: A Theory of Legal Responsibility", 111 Y L.J. 443, 462–465 (2001).

[486] General Assembly resolution 54/263 of 25 May 2000 entered into force on 18 January 2002), U.N. Doc. A/RES/54/263.

[487] See: A. Clapaham, Human Rights Obligations of Non-State Actors, oxford, 2006; and C. M. Va´zquez, Direct vs. Indirect Obligations of Corporations under International Law, 43 Colum. J. Transnat'L L. 927 (2005) ssrn.com/abstract=844367; and D.Cassel, Corporate Aiding and Abetting of Human Rights Violations: Confusion in the Courts, 6 NW. J.2008. http://scholarlycommons.law.northwestern.edu/njihr/vol6/iss2/4/

الشعبية في الشؤون السياسية، والاجتماعية والاقتصادية[٤٨٨]، إذ أكد إعلان فيينا أن: "الديموقراطية، التنمية، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية متصلين ومرتبطين"[٤٨٩].

كذلك يؤكد ريمون حداد بأن:" ما كان يحققه الإستعمار من مصالح أصبحت تحققه الآن الشركات عبر الوطنية من خلال وسائل أكثر فاعلية وملاءمة مع الأوضاع الحديثة"[٤٩٠]. حيث تزاحم الدول على سيادتها (الفقرة الأولى) وتشكل تهديداً للديموقراطية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: جدلية العلاقة ما بين إستقلالية الشركات المتعددة الجنسيات وتبعيتها لدولها الأم

تُعدّ سيادة الدول عنصراً أساسياً في تكوين الدولة ومبدأ من مبادئ القانون الدولي[٤٩١] وتعرّف كاحتكار في عملية اتخاذ القرارات الأساسية السياسية، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، مرتكزةً على مؤسسات دائمة ووسائل اقتصادية ومالية معينة"[٤٩٢].

إنقسم الباحثون حول موقفهم من علاقة الشركات بدولها الأم وتأثيرها على السيادة الوطنية للدول، ففي حين أن بعضهم من رأى أن الشركات مستقلة عن دولها الأم (أ) وجدها البعض الآخر أداة لتنفيذ سياسات دولها الأم وتابعة لها (ب).

أ–الموقف الأول: إستقلالية الشركات المتعددة الجنسيات تجاه دولها الأم

ينطلق عدد من المفكرين المؤيدين لفكرة تقلّص سيادة الدول لصالح الفاعلين عبر القوميين من أن الدول لم تعد تملك حصرية اتخاذ القرارات السيادية، بل يشاركها في ذلك الفواعل عبر القومية في طليعتها الشركات المتعددة الجنسيات. إن هذه الرؤية تتبناها سوزان سترانج *susan strange* التي تقول بأنه: "بعدما كانت الدول سادة الأسواق أضحت هذه الأسواق، مع كل الخطورة التي

---

488 S.Saskia: Losing Control? – Sovereignty in an Age of Globalization, New York: Columbia University Press ,1996, p 65; and T. M. Franck, "The Emerging Right to Democratic Governance", The American Journal of International Law, Vol. 86, No. 1. (Jan., 1992), pp. 46-91. http://nw18.american.edu/~dfagel/Philosophers/TOPICS/Values_Universal%20Or%20Local/The%20Emerging%20Right%20to%20Democratic%20Governance_Franck.pdf

489 Paragraph 8 Vienna Declaration; Vienna Declaration and Programme of Action, World Conference on Human Rights, Vienna, 14-25 June 1993, U.N. Doc. A/CONF.157/24 (Part I) at 20 (1993).

٤٩٠ ريمون حداد، مرجع سابق، ص٣٦٠- ٣٦١.

491 N. Rosemann, op.cit, p7.

492 I.Brownlie, **Principles of Public International Law**, Oxford University, Clarendon press, fourth edition, 1990, p 78.

تحملها، سيدة الدول والحكومات"[493]. إن" اللاعبين التقليديين من دبلوماسيين وجنرالات أصبحوا أقل تأثيراً من أصحاب البنوك ورجال الأعمال ومالكي وسائل الإعلام"[494]. يؤكد أيضاً إيميكا دورويغبو Emeka Duruigbo، أستاذ في القانون متخصص في شؤون النفط والغاز، بأنه:" قد أصبح من الصعب على البلدان المضيفة السيطرة على الشركات المتعددة الجنسيات الساعية لتحقيق أقصى قدر من الأرباح"[495]. كذلك يشدد ريمون حداد على أنه:" لا يُمكن مبدئياً التمييز بين سيادة سياسية وسيادة اقتصادية أو ثقافية. فالسيادة لا تتجزأ كما أنها غير محدودة تاريخياً"[496]. ويتبنى روبن موراي *Robin Murray* مفهوم تقلص وضعف الدول القومية وعجزها المتزايد عن السيطرة الكلية والتحكم بالاقتصاد الجزئي بسبب تدويل الدورات المالية والصناعية والتجارية من قبل البنوك والشركات المتعددة الجنسيات[497]. كذلك يرى كل من ريمون فرنون *Raymond vernon*[498] و ريتشارد كايفز *Richard Caves*[499] وستيفان هايمر Stephen hymer[500] بأن علاقة الدولة والشركات المتعددة الجنسيات تتسم بعدم التوازن لصالح هذه الشركات وأن سيادة الدول تتنقص بسبب التضخم المتسارع في حجم هذه الشركات ونموها.

يؤكد الدكتور عبد علي كاظم المعموري، أستاذ وكاتب عراقي، بأن الشركات **تجاوزت** الدول، إذ إن الشركات لم تعد في حاجة إلى الدول لتتكئ عليها كما كانت الحال في السابق، فتكامل هذه

---

493 S.Strange: **The Retreat of the State: The diffusion of Power in World Economy**, Cambridge University press, Cambridge, 1996, p4.

494 S. Strange: "Traîtres, agents doubles ou chevaliers secourables? Les dirigeants des entreprises transnationales", Michel Girard: L'individu dans la politique internationale, Paris, Economica, 1994, p218.

495 E.Duruigbo, 'Corporate Accountability and Liability for International Human Rights Abuses', (2008) 6 Nw. Univ J. Int'l. Human Rts, p229.
http://scholarlycommons.law.northwestern.edu/njihr/vol6/iss2/2/

٤٩٦ ريمون حداد، مرجع سابق، ص٢٨٤.

٤٩٧ للمزيد راجع:
R. Murray, "The Internationalization of Capital and the Nation State", New left review, n 1/67, May-June 1971.

٤٩٨ للمزيد راجع:
R. Vernon, **Sovereignty at bay: the multinational spread of U.S. enterprises**, Longman, 1971.

499 R.Caves, "International Corporations: The Industrial Economies of Foreign Investment", Economica, février 1971, pp1-27.

500 S Hymer, **The International Operations of National Firms**, 1960 Cambridge, Mass, MIT Press, 1976.

الشركات بات واضحاً سواء لجهة التمويل أم في الحماية وأيضاً لجهة الدور السياسي الخفي في العالم النامي[٥٠١].

ب- الموقف الثاني: تبعية الشركات المتعددة الجنسيات لدولها الأم

رأى الكثيرين، أمثال كريستيان شفانيو *Christian Chavagneux*، باحث فرنسي، أن هذه الشركات تابعة لدولها الأم وتنفذ سياسات حكوماتها وتحقق مصالحها السياسية والاقتصادية، حيث يؤكد على أن الدول ما زالت تحتفظ بمركز مهم ومحوري في تحديد القواعد الأساسية للعولمة مع الإقرار بأهمية دور الشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنه بحسب رأيه فإن محافظة الدولة القومية على وجودها ودورها تعود إلى عدم وجود بديل أو رديف عنها[٥٠٢].

كما يؤكد كل من فيليب فوشيه *Philippe Faucher* وجورج نيوزي *Jorge Niosi* على أنه: "خلافاً للنظريات المتداولة، فإن الدولة، في جميع المراحل التاريخية، تلعب دوراً مركزياً في عملية تفعيل وتعزيز دور الشركات المتعددة الجنسيات وهي تعتبر الرافعة لها.

وبأن المنافسة الدولية فرضت على الدول أن تتنافس وتتواجه عبر شركاتها الأكبر حجماً. ذلك أن السياسات الصناعية تميل لتعزيز، وإذا لزم الأمر خلق، "بطل وطني" يحقق للدولة الأم مكاسب اقتصادية سواء من خلال التصدير أو توفير العوائد أو من خلال تأمين المواد الأولية والطاقة. عندما يكون القطاع الخاص غير قادر على التغلب على العقبات المالية والتكنولوجية أو التجارية، تعمد هذه الدول لمواجهة المنافسة العالمية، إلى خلق شركات وطنية لاستعادة السيطرة على السوق الداخلية أولاً ولكسب الأسواق الخارجية ثانياً. إذ أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات الوطنية أو المملوكة من الدولة السمة الأكثر وضوحاً للسياسات الاقتصادية العالمية. إن العدد المتزايد للشركات الوليدة العهد وتوسعها الدولي تجبرنا على إعادة النظر في اللاعبين الدوليين لتشمل الدولة باعتبارها عنصراً رئيسياً في تفعيل دور الشركات المتعددة الجنسيات"[٥٠٣].

كذلك بالنسبة إلى إيان دافيس *Ian Davis* فإن هذه الشركات لها تاريخ وثقافة وطنية، فالشركات الأميركية أو اليابانية، على سبيل المثال، تبقى بجوهرها أميركية أو يابانية[٥٠٤].

---

[٥٠١] عبد علي كاظم المعموري، **الطوفان القادم**، مرجع سابق، ص ١١٢.

[502] C. Chavagneux, "les multinationales définissent –elles les règles de la mondialisation?", op.cit, p553-563.

[503] P. Faucher, J. Niosi, "L'état et les firmes multinationales», Etudes internationales, vol. 16, n° 2, 1985, p. 239-259.

[504] J.Cedro, op.cit, p39.

يتناول محمد غانم الرميحي علاقة الشركات النفطية العالمية بدولها الأم فيقول بأن: "هذه الشركات التي تبدو عالمية– من حيث عملياتها فقط– تتبع سياسات **تحقق مصالح الدول المنتمية لها**، سواء من حيث توفير الخدمات أو الحصول على الأرباح من الدول المنتجة للنفط أو الدول المستهلكة له، متقدمة كانت أو نامية على حد سواء"[٥٠٥]. يبرز دور الشركات النفطية العالمية الكبرى في السيطرة على صناعة النفط العالمي وهي ما عرف بـ "الشقيقات السبع" المملوكة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا.

تُعدّ هذه الشركات دولية من حيث تشعب عملياتها على المستوى الدولي، ومن حيث قيامها بتوظيف مواطنين من عدة بلدانٍ ومن حيث امتلاكها لشركات محلية تسمى بأسماء الدول العاملة فيها، إلا أنها تقوم بالأعمال المنوطة بها لصالح الشركات الأم من حيث الإنتاج أو التكرير أو التسويق [٥٠٦]. مما يؤكد على أن الدول القومية تتعاون وبشكل واضح مع الشركات المتعددة الجنسيات، خصوصاً الشركات العاملة في القطاعات الاستخراجية وفي طليعتها الشركات النفطية، لتعزيز اقتصادياتها وقوتها على الساحة الدولية.

لقد سعت الدول الكبرى لتأمين مصالحها ومصالح الشركات التابعة لها العاملة في التعدين والبترول عبر عدة طرق سياسية كانت كدعم أنظمة الحكم مادياً، أو إقتصادية كتقديم المنح والمساعدات، أو عسكرية من خلال القواعد العسكرية أو من خلال المرتزقة والشركات العسكرية الخاصة (مثال على ذلك الدور الفرنسي في جزر القمر والدور البريطاني في سيراليون)[٥٠٧].
كذلك نجد صوراً للتعاون الواضح ما بين الشركات، خصوصاً شركات الأسلحة والشركات النفطية، والدول، حيث منحت وزارة الدفاع الأميركية في العام ٢٠٠١ أكبر العقود العسكرية في التاريخ الأميركي لشركة لوكهيد مارتن كوربوريشن*Lockheed Martin Corporations* بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار لبناء الشبح الأسرع من الصوت *Strike Fighter supersonic stealth jet* [٥٠٨]، فضلاً عن الاتفاقية الموقعة مع شركات بوينغ وهاليبرتون[٥٠٩].

---

[٥٠٥] محمد غانم الرميحي، مرجع سابق، ص٢٧.

[٥٠٦] المرجع أعلاه، ص٢٣.

[٥٠٧] لقد إستعانت الدولة الفرنسية ببعض المرتزقة مثل بوب دينار لتأمين إستمرار تبعية جزر القمر لها. كذلك دور بريطانيا في الصراع القائم في سيراليون منذ ١٩٩٢، حيث سعت لحماية مصالح شركاتها العاملة في إنتاج الماس. للمزيد راجع: بدر حسن شافعي، (الشركات العسكرية الخاصة ودورها في تفاعلات النظام الدولي)، مرجع سابق، ص٣٨.

[508] J. Dao, L. M. Holson, "Lockheed Wins $200 Billion Deal for Fighter Jet, NewYork Times, Oct. 27, 2001.

أيضاً يرى جون براي *John Bray* بأن حكومات الشمال، ولاسيما الولايات المتحدة، تشكل مصدر دعم للشركات الشمالية في الدول النامية ذات الحكم الضعيف، حيث يعمد الممثلون الديبلوماسيون إلى مساعدة الشركات من خلال تعريفها بالأشخاص ذوي النفوذ في الدولة المضيفة ومن خلال إرشادها إلى كيفية عمل النظام المحلي ومدى فرص النجاح. كذلك من خلال ممارستهم ضغطاً سياسياً على حكومات هذه الدول لمساعدة شركاتهم على تحقيق مكتسبات تجارية[٥١٠].

لذلك، نجد أن الشركات المتعددة الجنسيات تخطت سيادة الدول المضيفة والتي في غالبيتها دول نامية. وهي تعمل مع حكومات دولها الأم بغية تحقيق أهدافها، بل إن هذه الحكومات تُشكل، كما سبق وأن أشار كل من فيليب فوشيه *Philippe Faucher* وجورج نيوزي *Jorge Niosi*، رافعةً لها.

الفقرة الثانية: خرق الشركات المتعددة الجنسيات للديموقراطية

أكد مجلس حقوق الإنسان على أن تطبيق الديموقراطية يحتاج إلى مشاركة الشعب في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً لجهة تخطيط وتنفيذ سياسات تَمَسّهم بطريقةٍ مباشرة وغير مباشرة، وبالتالي يصبحون شركاء في التنمية[٥١١].

تقوم الشركات بفرض مطالب ذات طابع سياسي من خلال استغلال حجم أعمالها وأهميتها الاقتصادية فى المساومة مع حكومات الدول النامية أم المتقدمة من خلال اللجوء إلى عدة وسائل منها: إنشاء علاقات وثيقة مع عدد كبير من الفئات المحلية ذات النفوذ وخصوصاً كبار الملاك ودوائر رجال الأعمال والسلك السياسي وكوادر الجيش والحكومة واستخدام الرشوة لإقناع هذه الفئات بتأييد مصالحها، أو عبر اللجوء إلى تدبير الانقلابات، ولاسيما في الدول النامية، بالتعاون مع حكوماتها فى الدول الأم، حيث شاع إستخدام هذه الأساليب في أميركا اللاتينية

---

http://www.nytimes.com/2001/10/27/us/lockheed-wins-200-billion-deal-for-fighter-jet.html

[٥٠٩] طارق تاحي/ (بين الواقع النظرية: نشأة وتطور مفهوم الأمن الانساني)/ السياسة الدولية/ العدد١٩٣/ يوليو ٢٠١٣/المجلد٤٨/ ص ٣٠.

[٥١٠] يتبيّن من الدراسة التي أعدتها مجموعة ضبط المخاطر في العام ٢٠٠٢، بأن الولايات المتحدة الأميركية ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لجأت إلى ذلك بشكل منتظم. لقد أرفق جون براي في دراسته جدولاً يُظهر بموجبه بأن الشركات غالباً ما استخدمت المساعدات المشروعة لتحقيق مكاسب تجارية. للمزيد، راجع: جون براي، مرجع سابق، ص٤٣٥-٤٣٧.

[٥١١] القرار الصادر عن الجمعية العامة –مجلس حقوق الإنسان–الدورة السابعة عشر– بتاريخ ٢٠١١/٣/٢١– رقمA/HRC/17/3

طوال حقبة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، خصوصاً بعد فشل أساليب الضغط السياسي والاقتصادي واستمالة الرأي العام فى تحقيق أهدافها[٥١٢].

يجري التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال الشركات العسكرية الخاصة (أ) أو من خلال استغلالها واستخدامها لرؤوس أموالها ولاحتياطياتها النقدية الهائلة في التأثير على الشؤون الداخلية للدول المضيفة (ب).

أ- دور الشركات العسكرية الخاصة.

إن أول ظهور للشركات العسكرية الخاصة[٥١٣] كان في سيراليون عام ١٩٩١ خلال الحرب الأهلية، ففي العام ١٩٩٣، قامت شركة إكزكوتيف أوتكوم *Executive Outcome* بمساعدة الحكومة الأنغولية لاستعادة سيطرتها على آبار النفط بعدما استولت عليها حركة يونيتا Unita المتمردة[٥١٤]. كذلك لجأت شركة البترول البريطانية إلى استخدام شركة ديفنس سيستمز ليمتد، التي تأسست عام ١٩٩١، لحماية موظفيها وعملياتها من هجوم الثوار[٥١٥].

تقدم هذه الشركات خدماتها ليس إلى الدول فحسب، بل أيضاً إلى الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات[٥١٦]. إذ يتضح بأن أعظم القوى العسكرية والمالية في العالم لا تتردد في تفويض مهمات تنفيذ عملياتها إلى المرتزقة الجدد ذوي "التكنولوجيا العالية"[٥١٧].

---

[٥١٢] رضا محمد هلال، مرجع سابق.

[٥١٣] تُعرّف على أنها: "شركات دولية خاصة تؤدي خدمات عسكرية وأو أمنية لأغراض تجارية لمن يطلبها من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات". راجع: فيصل أياد فرج الله، **مسؤولية الدولة عن إنتهاكات الشركات الدولية الخاصة العسكرية والأمنية في ضوء القانون الدولي الإنساني،** منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٣.

[514] C.Kinsey, **Corporate Soldier and International Security: The Rise of Private Military Companies**, 196, Routledge, 2006, p14.

[٥١٥] عبد علي كاظم المعموري، **عولمة القتل الحضارة الأميركية الجديدة،** مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص ١١١-١١٢.

[516] C.Holmqvist, "private Security Companies, The Case for Regulation", (S.I.P.R.I), Policy Paper – n° 9, January, 2005, p6.

[٥١٧] يقع مقر هذه الشركات القانوني في كل من الولايات المتحدة وانكلترا وجنوب أفريقيا، تقدم خدماتها للحكومات ولديها القدرة على التدخل في أي مكان في العالم، و شاركت في الكثير من النزاعات في أفريقيا وأميركا اللاتينية

مع ذلك تبقى حقيقة هؤلاء "المرتزقة" مجهولة ومستخفاً بها، ذلك أن الصراعات المقبلة سوف تستهدف بدرجةٍ أقل الدول القومية، ولكن سوف تحتوي، كما يشدد *François-Bernard Huyghe*، على تدخل كل من العصابات المسلحة، عصابات المافيا والإرهابيين والأصوليين، والقوى المالية، والمنظمات غير الحكومية. وهي عدة طبقات ستعارض أو ستؤلف بعضها مع بعض سديم المرتزقة[٥١٨].

كما تقدّم الدول، حتى التي تشهد صراعات مسلحة، عروضاً مغرية للشركات المتعددة الجنسيات من أجل زيادة الاستثمارات بها مقابل الحصول على المال للاستمرار في المواجهة المسلحة. فالعولمة الاقتصادية أدت إلى تعاظم المكاسب الناجمة عن الاستثمار في عمليات استخراج الموارد الطبيعية في الدول النامية. إن الاكتشافات البترولية الجديدة، في كل من نيجيريا وأنغولا والسودان على سبيل المثال، أدت إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول على الرغم من الصراعات الممتدة بها[٥١٩].

إن اقتران حاجة الشركات المتعددة الجنسيات إلى ضمان سلامة عملياتها في المناطق غير المستقرة وانهيار عدد من بلدان العالم الثالث، ذات أنظمة فاسدة وعجزها عن فرض الأمن على أراضيها، أدى إلى لجوئها إلى الشركات العسكرية الخاصة أو إلى إنشاء شركات عسكرية خاصة تابعة لها [٥٢٠]. حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتقديمها للأنظمة الحاكمة من أجل التعاقد معها، أبرزها شركة برانش هيرتاج العالمية *(Branch Heritage (Group*، التي قام مؤسسها أنتوني بوكينجهام، بتمويل إنشاء شركة ساند لاين للخدمات الأمنية وشركات أخرى[٥٢١].

وفي آسيا، ولاسيما في أفغانستان والعراق، حيث قام الجيش الأمريكي بالاستعانة بشركات *Brown and Root Kellog*. للمزيد راجع: رضا محمد هلال، مرجع سابق.

[٥١٨] للمزيد راجع:

P.Chapleau, F.Misser, "Le Retour Des Mercenaire", Politique Internationale, La Revue, n°94, Hiver, 2002. http://www.politiqueinternationale.com/revue/read2.php?id_revue=9&id=313&content=texte

[٥١٩] بدر حسن شافعي/ (الشركات العسكرية الخاصة ودورها في تفاعلات النظام الدولي)/ السياسة الدولية/ مؤسسة الأهرام/ القاهرة /عدد١٨٦/ أكتوبر ٢٠١١/ ص٣٧.

[520]http://www.lalibre.be/article.phtml?id=10&subid=391&art_id=113116.

[٥٢١] المرجع أعلاه.

كذلك أسس بوب دونارد *Bob Denard* الشركة الكاميرونية العامة *(SOGECOM)*، التي من مهماتها تأمين سلامة تنقلات السواح وحماية سلسلة الفنادق التابعة لمجموعة سان أنترناشونال *Sun International* الجنوب– أفريقية[٥٢٢].

إن تجارة الأسلحة من قبل شركات الأمن الخاصة ومساهمتها في نشر الفساد ينتهك حقوق الإنسان ويقوض التنمية. ويُعدّ الإفلات من العقاب والتهرب من المسؤولية خرقاً كبيراً لحقوق الإنسان، مثال على ذلك انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الشركات الأمن الخاصة عبر ممارستهم للتعذيب من دون عقاب في العراق[٥٢٣].

ب–استخدام الشركات لرؤوس أموالها ولاحتياطياتها النقدية الهائلة لتحقيق أهداف سياسية

تقوم الشركات باستخدام رؤوس الأموال والاحتياطيات النقدية بالتأثير في قيمة عملة الدول النامية، وبالتالي في المراكز السياسية للحكومات فى هذه الدول، إذ إن أهم الوسائل للشركات المتعددة الجنسيات هو توظيف أهميتها الاقتصادية فى المساومة مع الحكومات للتوصل إلى أفضل الظروف المناسبة لعملها، حيث تعمد غالباً إلى التقدم بمطالب ذات طابع سياسي (كالإفراج عن المعتقلين السياسيين أو رفع الحظر على توزيع صحف معارضة للنظام السياسي، أو تعيين أحد المواطنين في الغرف التجارية والنقابات للدفاع عن مصالحها).

تستخدم الشركات هذا الأسلوب فى المفاوضات بفاعلية مع الحكومات فى الدول النامية، نتيجة لافتقار هذه الأخيرة للمؤسسات والكفاءة ونتيجة لأهمية المشروعات الأجنبية في الاقتصاد المحلي[٥٢٤].

تعتمد الشركات على عدة أدوات لتحقيق أهدافها منها: تأسيس منتديات وجمعيات ذات طابع ثقافي وبتمويل بعض أنشطتها، تمويل إصدار صحف تتبنى أراء وتوجهات بعض الفئات نحو الشركات متعددة الجنسيات والأنظمة السياسية فى الدول النامية، تقديم المساعدات المالية

---

[522] C. Kinsey, op.cit, p14.

[523] J Borger.:"Dirty" war for profit evades reach of law', Guardian Weekly, May 6-12, 2004, page 6, with references to CACI International, a military and intelligence contractor of the Pentagon and the CIA. http://www.theguardian.com/guardianweekly/story/0,12674,1210237,00.html

[٥٢٤] يلجأ رضا محمد هلال إلى تعداد هذه الوسائل من ضمن الأليات التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسيات لنشر الديموقراطية في الدول النامية، مرجع سابق.

للأحزاب والمؤسسات السياسية فى الدول النامية[٥٢٥]، بالإضافة إلى تطوير مناهج ومقررات التعليم وإنشاء مجموعات من المدارس والجامعات الخاصة، تمويل عقد ندوات ومؤتمرات مشتركة من خلال استضافة أساتذة وخبراء أجانب لإلقاء مجموعة من المحاضرات أو إعداد برامج التوعية السياسية للطلاب والمدرسين والقائمين على العملية التعليمية فى الدول النامية[٥٢٦].

-المطلب الثاني: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في البيئة وحقوق العمل

إن الشركات المتعددة الجنسيات تنتهك الكثير من حقوق الإنسان، سواء حقوق العمل لموظفيها، أو حقوق السكان الأصليين في المجتمعات التي تتواجد أو تعمل فيها، أو التسبب في تدهور البيئة نتيجةً لتمدُّد نشاطها عبر العالم، بحثاً عن الموارد الطبيعية والكلفة المتدنية للعمالة في الخارج، حيث أن البلدان النامية هي الأكثر عرضةً لانتهاكات هذه الشركات[٥٢٧].

يواجه العالم، منذ سنوات، ما يعرف" بالتحدي البيئي"، الذي يترافق مع الثورة الصناعية وتزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، التي تسعى إلى زيادة أرباحها من دون الاكتراث بالتشوه البيئي الذي ينجم عن أعمالها، سواء أكان ذلك عبر تدمير الأراضي الزراعية أم تلويث مجاري المياه أو عبر التسبب بكوارث وترسبات نفطية وغيرها (الفقرة الأولى)، يترافق ذلك مع الانتهاكات المتكررة لحقوق العمل في عدد من دول العالم (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في البيئة

يواجه عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات، اتهامات تتعلق بالإضرار بالبيئة وبالموارد الطبيعية، سواء أكانت شركات نفطية (أ) أم غير نفطية (ب).

---

[٥٢٥] تستخدم الشركات أداة تقديم المنح والهبات والتبرعات للأحزاب والمؤسسات السياسية فى الدول النامية، انطلاقا من تجربة هذه الأدوات فى الدول الديموقراطية ونجاحها فى ذلك. راجع: رضا محمد هلال، المرجع أعلاه.

[٥٢٦] المرجع أعلاه.

[٥٢٧] القرار الصادر عن الجمعية العامة–مجلس حقوق الإنسان–الدورة الثامنة– بتاريخ ٢٣/أيار/٢٠٠٨رقم A/HRC/8/5/Add.2

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G08/136/59/PDF/G0813659.pdf?OpenElement

أ- تداعيات الشركات غير النفطية على البيئة

تواجه شركة كوكاكولا *CocaCola* اتهامات في عدد من الدول، ولاسيما الهند، بالتسبب باستنزاف المياه الجوفية وشُحِها وتعمُد تلويثها، حيث أثبتت الوقائع والأدلة أن هذه الشركة عمدت إلى توزيع النفايات الصلبة، الملوثة بالمعادن الثقيلة، بشكل سماد على مزارعين بغية تلويث الأراضي والمياه الجوفية[٥٢٨].

كذلك شهدت الهند، في العام ١٩٨٤، حادثة تسرب ٣٠ طناً من الغاز من مصنع بوبال، وهو مصنع تابع لشركة يونيون كاربيد *Union Carbide*، ما أدى إلى مقتل أكثر من ٢٨٠٠ شخص وتشريد مئتي ألف نسمة من سكان مدينة بوبال، كما قدرت الأضرار بنحو ملياري دولار أميركي. لقد كشفت هذه الحادثة عن ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات التي لا تعطي أي اعتبار لبيئة الدول المضيفة[٥٢٩].

حاولت شركة يونيون كربيد *Union Carbide* التخلص من مسؤوليتها تجاه هذه الكارثة عبر اندماجها مع شركة داو *Daw* للمواد الكيميائية في العام ١٩٩٩. حيث رفضت شركة داو *Daw* تحمُّل مسؤولية كارثة بوبال ودفع مبلغ ٣،٥ مليارات روبية أي ما يعادل ٢٢٠ مليون دولار أميركي التي طلبتها منظمات الناجين كتعويض مؤقت. في العام ١٩٨٩، بعد خمس سنوات من المشاحنات القانونية، وافقت الدولة الهندية على اتفاق تسوية من خارج المحكمة، مع شركة داو بقيمة٤٧٠ مليون دولار أميركي، أي بمعدل وسطي يتراوح ما بين ٣٧٠-٥٣٣ دولاراً كتعويض للشخص المصاب، تعويض لا يكفي لتغطية النفقات الطبية لمدة خمس سنوات. كذلك لم يجرِ تنظيف موقع الكارثة حيث مازال يتسبب بتسرب المواد السامة إلى الأنهار[٥٣٠].

---

[528] http://www.partagedeseaux.info/article85.html

[٥٢٩] بشير جمعة عبد الستار الكبيسي، **الضرر العابر للحدود**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص٩٤. راجع أيضاً: http://www.greenpeace.ca/f/campagnes/dossiers/bhopal/

[٥٣٠] تقدر المنظمات المحلية الناجين بأن ١٠ إلى ١٥ شخصاً ما زالوا يموتون كل شهر، كما أن نحو مئة ألف شخص لم يتلقوا أي تعويض.

كذلك، أُدينت الشركة الفرنسية روغيه. أس. أ *Rougier SA* والشركة التابعة لها سوسيتيه فورستي *Societe´ Forestiere et Industrielle de la Doume (SFID)*، في العام ٢٠٠٢، لقيامها بقطع الغابات وتدمير الزراعات بصورة غير قانونية في الكاميرون[٥٣١].

ب-تداعيات الشركات النفطية على البيئة

تواجه شركة شيفرون-تكساكو (سابقاً) اتهامات تتعلق بتدمير البيئة في عدة مناطق في العالم. أبرزها الدعوى المقدمة من شعب الأمازون في الإكوادور[٥٣٢]. يتبين من وقائع هذه الدعوى أن شركة تكساكو النفطية الأميركية قامت بأعمال تنقيب واستخراج للنفط منذ العام ١٩٦٤حتى العام ١٩٩٢ وتسببت طوال هذه السنوات بتدمير البيئة والإضرار بصحة الآلاف من السكان المحليين[٥٣٣]. أدانت محاكم الإكوادور شركة شيفرون بدفع تعويض قدره ٩،٥ مليارات دولار لتسببها بأكثر الكوارث البيئية في العالم وبمضاعفة المبلغ ليصل إلى ١٩ مليار دولار أميركي إذا لم تُقدّم الشركة المذكورة اعتذارها إلى المتضررين. أيدت محكمة العدل الوطنية في الاكوادور بتاريخ ١٢ تشرين الثاني٢٠١٣، هذا القرار وقررت مضاعفة العقوبة لعدم تقدم شركة شيفرون بالاعتذار[٥٣٤]. لقد كان موظفو شركة شيفرون برفقة الجنود على متن طائرة الهليكوبتر التابعة للشركة حين فتح الجنود النار على المتظاهرين العُزَل في الإكوادور، قُتل إثنان من المتظاهرين وجرى تعذيب رهينة. كذلك جرى إحراق قريتان، حين طالب السكان المحليون في منطقة

---

531 Dossier de presse, Les Amis de la Terre, 7 villageois camerounais attaquent Rougier devant les tribunaux francais. http://asso-sherpa.org/sherpa-content/docs/association/histoire/Agriculteurs_camerounais.pdf

532 http://www.medelu.org/L-Equateur-et-les-mains-sales-de

٥٣٣ تؤكد القضية أنه ما بين الأعوام ١٩٧١و ١٩٩٢، كانت شركة شيفرون تكساكو تلقي أربعة ملايين غالون يومياً من النفايات المسممة بالبترول والمعادن الثقيلة ومخلفات حيوانات قشرية في الأنهار وفي حفر، وصلت إلى ٣٥٠ حفرة مكشوفة. راجع:

A. Ellin, suit says chevron Texaco dumped poisons in Ecuador, newyork times, 8-may-2003. http://www.nytimes.com/2003/05/08/business/suit-says-chevrontexaco-dumped-poisons-in-ecuador.html

٥٣٤ للمزيد من الاطلاع على حملة "اليد القذرة لشيفرون"، التي أطلقها الرئيس رافاييل كوريا في ١٧ سبتمبر الماضي لإعطاء العالم الصورة الحقيقية عن الكارثة البيئية التي تسبّبت بها الشركة المذكورة في الفترة ١٩٦٤ – ١٩٩٠.

http://apoya-al-ecuador.com/ar/category/%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%B6%D8%AF-%D8%B4%D9%8A%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%86/page/2

الأمازون الإكوادورية شركة شيفرون بتنظيف الكارثة البيئية الناجمة عن الحفر الخاصة بها، حيث كان الجنود يتقاضون رواتبهم من شركة شيفرون ويتنقلون في قوارب استأجرتها الشركة، ما أدى إلى تشريد وقتل المئات وتلويث المياه[٥٣٥].

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات، لدى نقل البضائع والملوثات الخطيرة، إلى تجنب مواجهة مسؤولياتها والتكاليف الفعلية لأنشطتها. على سبيل المثال، غرق الناقلة "*Prestige* بريستيج"، في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ قبالة السواحل الإسبانية والفرنسية والبرتغالية، والمحملة بنحو٧٧ ألف طن من النفط. إن هذه العبارة مسجلة في جزر البهاما، تعمل في اليونان، تنقل النفط لصالح شركة سويسرية، يُديرها بريطانيون، وتعود ملكيتها إلى روس (كراون ريسورس دالفا غروب *Crown Resources d'Alfa Group*). ومع ذلك جرى تحميل المسؤولية لطاقم الناقلة.

كما أعلن الصندوق الدولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي " *IOPC* "، أنه سوف يتحمل تكاليف تنظيف موقع الحادثة وتعويضات الضحايا لغاية مبلغ ١٥٠ مليون يورو، علماً أنه في العام ٢٠٠٥، قدر إجمالي الخسائر بنحو مليار يورو[٥٣٦].

كذلك تواجه شركة شال *shell* احتجاجات واسعة في دلتا-النيجر نتيجة للأضرار الجسيمة الناجمة عن أعمالها، من تدمير للبيئة و تهجير والإضرار بصحة السكان المحليين[٥٣٧].

الفقرة الثانية- تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في حقوق العمل

قُدِّم عدد كبير من الدعاوى القضائية ضد شركات متعددة الجنسيات لقيامها بانتهاك حقوق الإنسان والعمل ، سواء ضد شركات غير نفطية (أ) أو ضد شركات نفطية (ب).

أ-الدعاوى المقدمة ضد شركات غير نفطية

نذكر على سبيل المثال بعض الدعاوى المقدمة ضد شركات في الولايات المتحدة الأميركية من بينها، الدعوى المقدمة ضد شركة بريدجستون فايرستون *Bridgestone Firestone* لإساءة معاملة عمالها في مزارع المطاط في ليبيريا، كذلك ضد شركة تشيكيتا *Tchiquita* لدفعها مبالغ للمليشيات المسلحة في كولومبيا لقمع الاحتجاجات العمالية في مزارع الموز التابعة لها، أيضاً

[535] http://www.globalpolicy.org/component/content/article/163/28126.html

[536] Communiqué de presse de « Les amis de la terre » du 9 mai 2003 et les articles du Nouvel Observateur du 13 novembre 2005 et du Monde du 19 novembre 2005.

[537] http://www.business-humanrights.org/LegalPortal/Home/Countrywhereallegedabusetookplace

ضد شركة وول مارت *Walmart* لفشلها في منع مورديها من ارتكاب انتهاكات للعمل، وضد شركة نستلة *Nestle* لشرائها الكاكاو من مزارعين يستغلون عمالة الأطفال[٥٣٨].

أيضاً اتُهمت شركة كوكا-كولا *Coca-cola* الكولومبية بالتسبب بخطف وتعذيب ومقتل أعضاء من الاتحاد الوطني لتجارة الغذاء والمشروبات في كولومبيا"[٥٣٩].

كذلك الدعوى المقدمة ضد شركة كوراكاو درايكوك كومباني *Curacao Drydock Company* التي انتهت بإصدار حكم غيابي بتغريم الشركة المذكورة مبلغ ٨٠ مليون دولار لثلاثة عمال كوبيين أُجبروا على العمل بالسخرة[٥٤٠]. وأيضاً الدعوى المقامة ضد عدد من شركات الملابس، من بينها شركة غاب *Cap*[٥٤١]، بسبب ظروف العمل المسيئة في سايبان[٥٤٢].

في الصين، ينتهك عدد من الشركات المتعددة الجنسيات مثل والت ديزني *Walt-Disney*، وول مارت *walmart*، نايك *Nike* وريبوك *Reeboock*، قوانين العمل الصينية[٥٤٣].

كما تواجه شركة نستله كولومبيا دعاوى مرفوعة من قبل الاتحاد الوطني لتجارة الغذاء والمشروبات في كولومبيا "سيناترينال *Sinaltrainal*"، لانتهاكاتها المتكررة لحقوق الإنسان في كولومبيا وهي: تدمير النقابات وانتهاك اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ و ٩٨، والمسؤولية المشتركة عن أعمال العنف من قبل القوات شبه العسكرية (قتل ١٠ عمال ونقابيين بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٥ وتهديد النقابيين)، الإضرار بالصحة العامة (في العام ١٩٧٩، وفاة عدد من الأطفال مسممين بمسحوق الحليب الملوث)، تلويث الأنهار بمياه الصرف الصحي التي تحتوي

---

[538] Complaint at 1-2, Roe v. Bridgestone Corp., No. 05-8168 (C.D. Cal. 2005); Complaint at 459-499, Does v. Chiquita Brands Int'l, Inc., No. 07-CV-10300 (S.D.N.Y. Nov. 14, 2007); First Amend. Complaint at 172-177, Doe v. Wal-Mart Stores, Inc., No. 05-CV-7307 (C.D. Cal. Dec. 28, 2005); Complaint {{35-37, Doe v. Nestle S.A., No. 05-CV-5133(C.D. Cal. July 14, 2005).

[539] http://www.ca11.uscourts.gov/opinions/ops/200615851.pdf

[540] https://www.courtlistener.com/flsd/d34k/licea-v-curacao-drydock-co-inc/cited-by/

[541] http://www.utexas.edu/law/faculty/lmullenix/info/does_v_gap.pdf

[٥٤٢] تم دفع عشرين مليون دولار أميركي كتسوية من قبل الشركة المذكورة. للمزيد، راجع:.A F. Triponel ، مرجع سابق، ص٦٥.

[543] M. Özden, "Les sociétés transnationales et Droits humains", Programme Droit Humains du Centre Europe - Tiers Monde (CETIM), 1 Novembre2005, p10.
www.cetim.ch/fr/documents/bro2-stn-A4-fr.pdf

على منتجات سامة، احتكار سوق الحليب في كولومبيا، التسبب بالنزوح القسري بمساعدة القوات الشبه عسكرية[٥٤٤].

كذلك تواجه شركات الأغذية العالمية المستوردة للكاكاو من مالي، مثل شركة نستله *Nestlé*، آرتشر دانييلز ميدلاند *Archer Daniels Midland*، وكارجيل *Cargill* دعاوى تتعلق بالتواطؤ بالاتجار بالأطفال الذين يحصدون الكاكاو، وبتعذيبهم وإجبارهم على العمل القسري[٥٤٥].

إن الفضائح المتعلقة بعمالة الأطفال أجبرت الشركات على التوقيع على المبادرة الطوعية المعروفة باسم "بروتوكول هاركن–إنجل *Harkin-Engel Protocole*" لتعزيز نظام إصدار شهادات يضمن عدم قيام موردي الفاصوليا بتوظيف الأطفال في المزارع وبحُسن معاملتهم لموظفيهم[٥٤٦].

والجدير بالذكر أيضاً الدعوى المقامة ضد شركة مقرها الولايات المتحدة، فايزر *Pfizer*، بسبب قيامها باختبار المضادات الحيوية "تروفان *Trovan*" على الأطفال في نيجيريا، من دون موافقتهم، خلال انتشار وباء إلتهاب السحايا[٥٤٧].

ب–الدعاوى المقدمة ضد شركات نفطية

تواجه شركة يونيكال *Unocal* النفطية الدعوى التي أقيمت ضدها، في العام ١٩٩٧، بتهمة التواطؤ في أعمال القتل والاغتصاب وفرض العمل القسري على المزارعين في بورما من قبل الجنود البورميين لضمان سلامة بناء خط أنابيب في جنوب بورما[٥٤٨]. الأمر الذي أجبر الشركة، في العام ٢٠٠٥، على التفاوض سلمياً مع الضحايا [٥٤٩].

كذلك أدينت الشركة النفطية الكندية تاليسمان إنرجي Talisman Energy Inc. بتاريخ ٢٠٠١/١١/٨ بالتواطؤ مع القوات الحكومية، لتأمين النفط المحلي، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية

---

544 http://www.multiwatch.ch/fileadmin/Dateien/NestleKolumbien_Olaya.pdf

٥٤٥ يتراوح أعمار هؤلاء الأطفال ما بين ١٢و ١٤ سنة و يجبرون على العمل لمدة تصل إلى ١٤ ساعة في اليوم بلا أجر، ويعانون من سوء التغذية و يتعرضون للضرب.

546 Bulletin suisse des droits de l'enfant, 2/3, septembre 2005.

547 http://www.business-humanrights.org/Categories/Lawlawsuits/Lawsuitsregulatoryaction/LawsuitsSelectedcases/PfizerlawsuitreNigeria?sort_on=sortable_title&batch_size=10&batch_start=4

548 http://earthrights.org/unocal/index.shtml

549 http://www.earthrights.org/news/press_unocal_settle.shtml

وجرائم حرب والإبادة الجماعية، وبالتحريض على التهجير القسري للسودانيين من مناطق استخراج النفط في جنوب السودان، فضلا عن عمليات القتل والتعذيب، والاغتصاب،و وتدمير المنازل المدنية[٥٥٠].

[550]C. Kaeb, Emerging Issues of Human Rights Responsibility in the Extractive and Manufacturing Industries: Patterns and Liability Risks, Northwestern Journal of International Human Rights, volume 6, issue2, article 5, 2008, p342.
http://scholarlycommons.law.northwestern.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1076&context=njihr

-الفصل الثالث: المبادرات العالمية لضبط أعمال الشركات المتعددة الجنسيات.

إن المعضلة الأساسية في قمع جنوح الشركات المتعددة الجنسيات تكمُن في أنها تمارس أعمالها غير الشرعية عبر التحايل على القانونين الدولي والداخلي العاجزين عن معاقبتها؛ فمن جهة لا يملك القانون التجاري الدولي آلية ولا قوة ضبط، ومن جهةٍ أخرى، تقف القوانين الداخلية عاجزة أمام الحدود الدولية، سواء في التحقيق معها أو ملاحقتها قضائياً[٥٥١].

إن أبرز ما يدل على واقع الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، ما صرح به رئيس المجموعة الصناعية السويسرية السويدية آسيا براون بوفري (ABB) بأن: "يمكنني تعريف العولمة بأنها تتجسد بحرية مجموعة شركاتي بالاستثمار في الوقت الذي تريد، وأن تنتج ما تريد وأن تحصل على مصادر الإنتاج من أين ما تريد، وأن تبيع حيثما تشاء، وأن تتحمل أقل القيود المحتملة فيما يختص قانون العمل و الالتزامات الاجتماعية[٥٥٢]. إن الإشكالية تكمن في إمكانية الضبط والتحكم سواء على الصعيد القومي أم على الصعيد العالمي أم على صعيد المجتمع المدني، فهل تستطيع هذه الشركات التفلت من مسؤولياتها؟ أم أن النظام العالمي والمجتمع الدولي مازال يحتفظ بآليات الضبط وتحديد المسؤولية؟

لقد أتت مبادرات ضبط نشاط الشركات المتعددة الجنسيات من عدة مستويات، سواء من المستوى الرسمي أي عبر الأمم المتحدة (المطلب الأول)، أو من خلال توصيات ومقترحات بعض المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية (المطلب الثاني).

- المطلب الأول: مبادرات الأمم المتحدة

عبّر الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان عن الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان، حين دعا رجال الأعمال في المنتدى الاقتصادي العالمي في العام ١٩٩٩ إلى:" نصّ ودعم مجموعة من القيم لتعزيز حقوق الإنسان، قانون العمل، البيئة... لننعم بمستقبل يتحمل فيه القوي والناجح مسؤوليتهم"[٥٥٣]. هذا ما أكدته أيضاً الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٥٨/٢٢٥ التي

---

551 P. Janot, op.cit, p 429.

٥٥٢ للمزيد راجع:

D. Horman, **Mondialisation excluante, nouvelles solidarités: soumettre ou démettre l'OMC**, coédition CETIM, Gresea, L'harmattan, octobre 2001.

553Kofi Annan, UN Press Release SG/SM/6881 of February 1, 1999.

http://www.un.org/News/Press/docs/1999/19990201.sgsm6881.html

شّددت على الحاجة إلى ترويج مفهوم مسؤولية الشركات من خلال تنمية متكاملة ومستدامة وتطبيق فاعل للاتفاقيات الدولية وإجراءات ومبادرات عالمية وشراكات عامة وخاصة وتشريعات محلية ملائمة لدعم تحسين دائم لممارسات الشركات في الدول كافة[٥٥٤].

إن أهمية ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات دفعت بالأمم المتحدة (الفقرة الأولى) ووكالاتها المتخصصة (الفقرة الثانية) إلى دراسة آثارها على سيادة الدول ووضع الإجراءات الضرورية لتحديد وتوجيه نشاطها وسلوكها[٥٥٥].

-الفقرة الأولى: مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الجمعية العامة

عملت الأمم المتحدة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أنه يجدر بنا تعريف هذا المفهوم أولاً (أ) من ثم شرح المبادرات التي تبنتها الجمعية العامة (ب).

أ-مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية منها مواطنة الشركات والحوكمة الجيدة للشركات.

عرّفت مفوضية الاتحاد الأوروبي *commission de l'union européenne* المسؤولية الاجتماعية على أنها:" الاندماج الطوعي للاعتبارات الاجتماعية والبيئية للشركات في نشاطها التجاري وفي علاقتها مع الأطراف المعنية. إن مسؤولية الشركات تتطلب منها ليس فقط الالتزام بالقواعد القانونية المفروضة إنما الذهاب أبعد من ذلك والاستثمار أكثر في الشق الإنساني، البيئي، العلاقة مع الأطراف المعنية"[٥٥٦]. يتوجب على هذه الشركات، وفقاً لهذا التعريف، العمل على تعزيز وتقوية القوانين الوطنية الموضوعة مع إدماج أكثر للجوانب الاجتماعية والبيئية في نشاطها إذ إن الالتزام فقط بالقوانين المنصوصة لا يُعدّ من ضمن المسؤولية الاجتماعية للشركات[٥٥٧].

---

[554]Article 11 of General Assembly Resolution 58/225 “Role of the United Nations in promoting development in the context of globalization and interdependence” of December 23, 2003; U.N. Doc. A/RES/58/225.

[٥٥٥] ريمون حداد، مرجع سابق، ص٣٤٧.

[556] Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, livre vert, commission européenne, juillet 2001.
http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX:52001DC0366

[557] M.Caillet, G. Ngom, les entreprises transnationales et leur responsabilité sociétale, p12.
www.sherpa.org

إن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني تَصرّف الشركات على نحو يتّسم بالمسؤولية الاجتماعية والمساءلة ليس أمام أصحاب هذه الشركات فحسب، بل أيضاً أمام الموظفين والحكومات والشركاء والمجتمعات الأخرى والأجيال المقبلة. وهي منهج إداري يأخذ في الاعتبار دور الشركات في المجتمع والآثار المترتبة عن أنشطتها على المجتمع. إن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو استثمار يعود على الشركات بزيادة الربح والانتاج وتقليل النزاعات بين الإدارة و العاملين فيها والمجتمعات التي تعمل فيها[٥٥٨].

إن مسؤولية ومحاسبة الدول تُمارس عبر الانتخابات المباشرة من الشعب، أما مسؤولية الشركات فتُمارس عبر مبادئ ومعايير معروفة ومُطَبقة دولياً. إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات هو مفهوم غامض له أربعة جوانب[٥٥٩]:

-الجانب الأول هو الجانب القانوني والذي يحتاج إلى مجموعة من القواعد القانونية تتعلق بالضرائب، العمل، البيئة، وحقوق الإنسان بشكل عام.

-الجانب الثاني هو مسؤولية الشركات الاستراتيجية، بحيث تهتم الشركات بإيجاد هيكلية متطورة تُؤمن لها وجوداً دائماً في السوق، بحيث تسعى إلى تأمين الأمن في عملية إنتاجها، بالإضافة إلى إدارة المخاطر. إن هذا البعد مهم جداً فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان في عملية الإنتاج بجانب اليد العاملة وخصوصاً الشق التعليمي والصحي.

-الجانب الثالث يتعلق بالجانب التنافسي الذي يهدف إلى تأمين وتوسيع السوق عبر العلاقات العامة، وضع مدونات سلوك، وشراكات مع المجتمع المدني. إن هذا الجانب يتعلق بحقوق الإنسان من ناحية حماية المستهلك.

-أما الجانب الأخير فهو جانب الإحسان الذي يهدف إلى خلق بيئة حقوق الإنسان دون أي تأثير في الأعمال والأرباح. إن العامل المشترك بين هذه الجوانب هو الانتقائية من قبل الدول، الشركات والمجتمع المدني. إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم ذو قوة معنوية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان ينقصه الإجراءات العملية لتطبيقه، بما جعل غالبية الشركات لا تملك

---

[٥٥٨] حسين الأسرج، **المسؤولية الاجتماعية للشركات**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد٩٠، شباط ٢٠١٠، السنة التاسعة، ص٥-٦.

[559] N.Rosemann, "The UN Norms on Corporate Human Rights Responsibilities", Occasional Papers N° 20, august 2005, pp15- 16 . http://library.fes.de/pdf-files/iez/global/04669.pdf

سياسة حقوق إنسان والأقلية من الشركات هي من التزمت بطريقة صريحة باحترام حقوق الإنسان[٥٦٠].

ب-مبادرات الجمعية العامة

لقد اتخذت الأمم المتحدة عدداً من المبادرات لتحسين امتثال سلوك الشركات مع القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي. إن هذه المبادرات تركزّت حول أعمال الشركات المتعددة الجنسيات وأنشطتها في البلدان النامية[٥٦١].

أولت الأمم المتحدة الشركات المتعددة الجنسيات اهتماماً خاصاً، فقامت بناءً على طلب الجمعية العامة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعيين مجموعة من الخبراء. وضعت هذه المجموعة تقريراً أكدت فيه ضرورة إنشاء لجنة دائمة تهتم بموقف الشركات، مُدعمةً بمركز أبحاث[٥٦٢].

حينها شكّلت الأمم المتحدة، في العام ١٩٧٣، لجنة لدراسة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها في الاقتصاد العالمي، وأصدرت تقريرها المعنون "الشركات المتعددة الجنسية والتطور العالمي"[٥٦٣]. كما أنشأت أول مركز متخصص للبحوث المتعلقة بهذه الشركات تحت اسم "مركز المعلومات والبحوث عن الشركات عبر الوطنية"[٥٦٤]. ثم أُهمل هذا المركز وتم إغلاقه في العام ١٩٩٢ بسبب غياب إرادة سياسية جامعة[٥٦٥].

---

[560]Ibid.

[٥٦١]على الرغم من أن المعايير التي اعتمدت برعاية الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية ليست ملزمة قانونياً، فإنها أدّت إلى وضع مجموعة من المعايير الدولية التي أدت دوراً مهماً في التطبيق العملي. للمزيد راجع:
R. Bismuth, "La Responsabilité Des Entreprises Multinationales Pour Violation Du Droit International Humanitaire", Jean-Marc SOREL et Svetlana ZASOVA, **Les menaces contre la paix et la sécurité internationales : nouveaux défis et nouveaux enjeux**, Publication de l'IREDIES n°1, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, p134-135.
http://www.univ-paris1.fr/fileadmin/IREDIES/Projet_MARS/MARS_Livre_blanc.pdf

[562] Esosoc Resolution 1721(LIII) -28-JULY-1972, U.N .Doc.E/RES/1721(LIII)and Report of 22-May- 1974, U.N. Doc.E/5500.

[563] Nations Unies, Conseil économique et social, Commission des sociétés transnationales : Rapport sur la première session, E/5655 ; E/C.10/6 (New York, 1975, §§ 6 et 9).
http://unctc.unctad.org/data/e73iia11a.pdf

[٥٦٤]هي هيئة مستقلة داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، تعمل كأمانة للجنة الشركات المتعددة الجنسيات. قرر الأمين العام للأمم المتحدة تحويل هذا المركز إلى شعبة للشركات عبر الوطنية والاستثمار في لجنة التجارة والتنمية الأونكتاد. بدورها، قررت الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٩٤، تحويل لجنة الأمم المتحدة للشركات عبر

أصدرت الجمعية العامة، في العام ١٩٧٤، قرارها رقم ٣٢٠٢، المتعلق بضرورة وضع تعليمات وقواعد تُلزم بموجبها الشركات في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد، حيث أكدت على وجوب احترام مصالح الاقتصاد الوطني للدول المضيفة وعلى احترام سيادتها الكاملة من خلال:

١-عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٢-مطابقة أعمال الشركات مع الخطة التنموية للدول المضيفة.

٣-تقديم المساعدة لتلك الدول، مثلاً التكنولوجيا ومهارات الإدارة وغيرها.

٤-تشجيع إعادة الاستثمار والأرباح في الدول المضيفة[٥٦٦].

كذلك أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقرارها رقم ٣٥١٤ (د-٣٠) بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٧٥، جميع ما تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات وشركات أخرى ووسطاؤهم وغيرهم من الأشخاص المشتركين فيها من ممارسات فاسدة، بما فيها الرشوة، وانتهاك القوانين والأنظمة في البلدان المضيفة. وأكدت الجمعية العامة في هذا القرار على حق أي دولة في سن التشريعات وفي التحقيق وفي اتخاذ التدابير القانونية الملائمة، وفقاً لقوانينها وأنظمتها الوطنية، لمكافحة هذه الممارسات الفاسدة، ودعت جميع الحكومات إلى التعاون على منع الممارسات الفاسدة، بما فيها الرشوة.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في العام ١٩٩٧، القرار رقم ٨٧/٥٢ المتعلق بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية وأدانت بموجبه رشوة الموظفين العامّين من قبل أفراد ومؤسسات في دول أخرى فيما يتعلق بالمعاملات التجارية الدولية. إن المبادئ التوجيهية هي نتاج ست سنوات من الأبحاث والمشاورات التي قادها الممثل الخاص وتضمنت مشاركة الحكومات والشركات ورابطات الأعمال التجارية والمجتمع المدني والأفراد المعنيين والجماعات المعنية والمستثمرين وغيرهم في جميع أرجاء العالم[٥٦٧].

الوطنية إلى لجنة التجارة والتنمية في لجنة التجارة والتنمية "الأونكتاد UNCTAD" وإعادة تسميتها بلجنة الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية. للمزيد راجع: قرار الجمعية العامة A/RES/49/130 تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٩.

[565] M.Caillet, G. Ngom, Op.cit.

[566] U.N.Doc.A/RES/3202(S-VI).

[567] http://www.un.org/arabic/documents/GARes/52/res52087.htm

في العام ١٩٩٨، أُصدرت داخل الأمم المتحدة، معايير دولية لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية، عندما اعتمدت اللجنة الفرعية لمكافحة التمييز ولحماية الأقليات قراراً يتعلق بدراسة نشاط وأساليب عمل الشركات المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بالتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الثقافية والحق في التنمية. وورد في متن هذا القرار، أن إحدى العقبات الأساسية أمام الحق في التنمية هو تَرَكُّز القوة الاقتصادية والسياسية في أيدي الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة[٥٦٨].

في العام ٢٠٠٠، أطلق الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان الإعلان العالمي *Global Compact*[٥٦٩] *بمشاركة* ٤٤ شركة متعددة الجنسيات[٥٧٠]، الذي دعى بموجبه الشركات إلى اعتماد وتشجيع وتطبيق، ضمن دائرة تأثيرها،عشرة مبادئ تتعلق: بالبيئة، مكافحة الفساد، قواعد العمل. لقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بأن :"الميثاق العالمي يدعو الشركات إلى تبني المبادئ العالمية والدخول في شراكة مع الأمم المتحدة. وقد تطور ليصبح منصة مهمة للأمم المتحدة لتشارك بفاعلية مع قطاع الأعمال العالمي المستنير"[٥٧١]. غير أن هذا الإعلان لا يُعدّ آلية ضبط، بل مبادرة طوعية تتوجه إلى رؤساء الشركات المتعددة الجنسيات[٥٧٢].

الفقرة الثانية: مبادرات مجلس الأمن و مجلس حقوق الانسان ومنظمة العمل الدولية

لم تقتصر مبادرات تنظيم عمل الشركات المتعددة الجنسيات وضبطها على الأمم المتحدة فحسب، بل إن وكالاتها المتخصصة بادرت أيضاً إلى العمل على وضع ضوابط لهذه الشركات، من مجلس الأمن (أ) إلى مجلس حقوق الإنسان منظمة العمل الدولية وغيرها (ب).

أ- مجلس الأمن

إن انعدام المسؤولية الجنائية للشركات المتعددة الجنسيات بموجب القانون الدولي، بحسب الدكتور الفرنسي ريجي بيسموت *Regis Bismuth*[٥٧٣]، لا يجب أن يُبعِد المجتمع الدولي عن

---

[٥٦٨] القرار ١٩٩٨/٨ الصادر عن اللجنة الفرعية لمنع التمييز ضد الأقليات وحمايتها.

[569] http://www.unglobalcompact.org/

[٥٧٠] من بين الشركات المشاركة، عدد من الشركات المتورطة بانتهاكات لحقوق الإنسان ولحقوق العمل وللبيئة مثل : بريتش بتروليوم *British Petroleum* و شال *shell* وريو تنتو *Rio Tento* وغيرها.

[571] M.Özden, op.cit, p30.

[572] M.Caillet, G. Ngom, op.cit, p10.

[573] Regis Bismuth, op.cit, p133.

الاهتمام بعلاقة هذه الشركات بالصراعات المسلحة، الأمر الذي انعكس من خلال العقوبات التي اعتمدها مجلس الأمن وغيرها من آليات القانون غير الملزمة[574].

يمكن لمجلس الأمن اعتماد تدابير قسرية غير عسكرية، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يجوز له التدخل في سلوك ونشاط الأعمال التجارية وفرض العقوبات على الدول والأفراد و المجموعات أو الأشخاص المعنويين لخرقهم القانون الدولي الإنساني و لتدخلهم في الصراعات العسكرية [575].

إن الطبيعة المتغيرة للصراعات المسلحة التي تنطوي على تورط الجهات الفاعلة من غير الدول، دفع مجلس الأمن منذ التسعينيات إلى التركيز في فرض عقوبات على الأفراد، المعروفة باسم الجزاءات أو "العقوبات الذكية *Smart sanctions*" كفرض الحظر على الأسلحة والنفط في أنغولا ١٩٩٣[576] أو المتعلقة بصادرات الماس في سيراليون ٢٠٠٠[577]، حيث أعرب مجلس الأمن عن قلقه تحديداً "حيال الدور الذي تلعبه التجارة غير المشروعة للماس في تأجيج الصراع في سيراليون"، كذلك العقوبات التي فرضها مجلس الأمن ضد طالبان والقاعدة[578]، و جمهورية الكونغو الديموقراطية[579] والكوت ديفوار [580] أو السودان[581].

إن الدور الرئيسي الذي تقوم به الموارد الطبيعية، كالألماس، في الحروب الأهلية في كل من ليبيريا وأنغولا وسيراليون، حثّ الأمم المتحدة على اعتماد آليات جديدة في عملية إدارة الصراع. تهدف هذه الآليات الى تقويض العامل المحرك للصراع، سواء من أجل السعي للتحكم أو السيطرة أو الاتجار بالموارد الطبيعية، من قبل الأطراف المتصارعة. تُتهم عدد من الشركات،

---

[574] لطالما رفضت المحاكم الجنائية الدولية النظر في المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين، انسجاماً مع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية "*ICC*"، الذي يقتصر على المسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين. يُذكر أن المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ "*IMT*" كانت ولايتها القضائية تقتصر فقط على"محاكمة مجرمي الحرب ...الذين توجه إليهم التُهم بشكل فردي، أو بصفتهم أعضاء في منظمات أو مجموعات"، بحيث استبعدت المسؤولية الاجتماعية للأشخاص الاعتباريين من نطاق صلاحية هذه المحكمة. للمزيد، راجع:

Trial of the Major War Criminals Before the International Military Tribunal, vol. 22, p12.

[575] Regis Bismuth,op.cit, pp133-134.

[576] S/RES/864(1993), §19.

[577] S/RES/1306 (2000), §1.

[578] S/RES/1267 (1999), § 4.

[579] S/RES/1493 (2003), § 20

[580] S/RES/1572 (2004), § 7.

[581] S/RES/1591 (2005), §3

كما أشرنا سابقاً، بأنها تتورط بالصراعات الداخلية من أجل تحقيق أرباح قصيرة أو طويلة الأجل سواء عبر زيادة حدة العنف أو عبر توسيع بقعة انتشاره[٥٨٢].

في العام ٢٠٠١، أوصى الأمين العام للأمم المتحدة بفرض حظر على الصادرات من المعادن والأخشاب من بوروندي ورواندا وأوغندا، التي أصبحت من مصدري الذهب والماس والكوبالت والكولتان والمعادن، وأمر بتجميد أصول اثنين من أهم حركات التمرد الكونغولية[٥٨٣]. فضلاً عن ذلك، بدأت بعض العمليات للتخفيف من انتشار العنف والاستغلال البشري، على سبيل المثال عملية كيمبرلي في العام ٢٠٠٢ التي وضعت نظاماً لإصدار شهادات الألماس الأمر الذي أدى إلى انخفاض ملحوظ في نسبة الألماس المستخرجة من مناطق النزاعات في تجارة ألماس الدولية. تناقش الأمم المتحدة اعتماد نُهج مماثلة في سياق أوسع بحيث يمكن تطبيقها على جميع أشكال استخراج الموارد الطبيعية[٥٨٤].

اقترح المجتمع الدولي، في العام ٢٠٠٢، مبادرة تطبيق الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية *EITI*" لضمان تحسين الحوكمة في الدول الغنية بالموارد من خلال النشر الكامل والتحقق من مدفوعات الشركات والحكومات من عائدات النفط والغاز والتعدين[٥٨٥].

ب- مجلس حقوق الإنسان و منظمة العمل الدولية

في العام ٢٠٠٥، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة جون روغي ممثلاً خاصاً[٥٨٦] يُعنى بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال[٥٨٧]. يقول جون روغي في

---

[٥٨٢] راجع الفصل الثالث من القسم الأول من البحث

[٥٨٣] هما التجمع الكونغولي من أجل الديموقراطية وجبهة التحرير.

[584] http://www1.umn.edu/humanrts/resolutions/SC98/1173SC98.htm

[٥٨٥] هي مبادرة طوعية، جمعت حكومات وشركات والمجتمع المدني والمستثمرين والمنظمات الدولية. حيث يجري تنفيذ ذلك في ٣٥ بلداً في أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا.

[٥٨٦] إن مركز أوروبا والعالم الثالث "ستيم *CETIM*"، بالتعاون مع رابطة الحقوقيين الأميركية"*AAJ*"، ساهم بشكلٍ فاعل في إنشاء اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (SCHR) وفي أعمالها، بما في ذلك تطوير هذه المعايير. تنطلق هذه القواعد من أن مُهمّة حماية وتعزيز حقوق الإنسان تقع بالأساس على عاتق الدول وأن على الشركات المتعددة الجنسيات أن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي، ولا سيما سلامة الأشخاص و حق العمال. للمزيد راجع *M.* Özden ، مرجع سابق، ص ٤٢.

[587] E/CN.4/RES/2005/69

تقريره الأول[٥٨٨] بأن:" الإطار التشريعي الذي يحكم أنشطة الشركات في قطاع الموارد الطبيعية تم تجاوزه". ووجد أن أسوأ حالات انتهاك لحقوق الإنسان تقع في البلدان ذات الدخل المنخفض، وفي البلدان التي عانت أو لا تزال تعاني من النزاعات، كذلك في البلدان التي لا تُطبق فيها القوانين وينتشر فيها الفساد[٥٨٩].

في العام ٢٠٠٨، رحّب مجلس حقوق الإنسان بالإجماع بإطار "الحماية والاحترام والانتصاف" الذي اقترحه الممثل الخاص في تقريره بموجب الولاية الصادرة في العام ٢٠٠٥، الذي يتضمن ثلاثة مبادئ جوهرية[٥٩٠]:

١–واجب الدولة في الحماية من انتهاكات الأطراف الثالثة، بما فيها مؤسسات الأعمال التجارية، لحقوق الإنسان من خلال سياسات وأنظمة وأحكام قضائية ملائمة؛

٢–مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، وهو ما يعني أن عليها أن تتصرف بالعناية الواجبة لتجنب انتهاك حقوق الآخرين؛

٣–الحاجة إلى تفعيل وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف الفعالة، القضائية وغير القضائية.

قدم روغي في العام ٢٠٠٨، تقريراً إضافياً بعنوان الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: دراسة عن مدى وأنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان التي تنطوي ضد الشركات التي تم العثور على الأثر السلبي لأنشطة الأعمال لعام حقوق الإنسان، المتعلقة بالعمل أم لا[٥٩١].

---

[٥٨٨] يقول كل من أليخاندرو تيتيلبوم *Alejandro Teitelbaum* ومليك أوزدين *Melik* Özden بأن جون روغي حاول في تقريره الأول إظهار أن الشركات المتعددة الجنسيات ليست مطلوبة من قبل القانون الدولي وأنه سيكون أكثر ملاءمة لهذه الشركات، والأمم المتحدة (من خلال الميثاق العالمي) و"المجتمع المدني العمل معاً لوضع النوايا الحسنة أو مدونات سلوك بشكل غير ملزم قانونياً، بحيث إنه يعود لهذه الشركات وللمجتمع المدني صلاحية السهر على تطبيقها. إن هذا الموقف مخالف للوضع الراهن لتطور القانون الدولي، لأن الشركات المتعددة الجنسيات من الناحية القانونية مسؤولة جنائياً عن انتهاكات حقوق الإنسان، كذلك الأفراد، كشركاء، ومحرضين على انتهاكات حقوق الإنسان. لذلك لا بد من توطيد أدوات وآليات لتحديد المسؤولية وتحديد العقوبة المقابلة على مستوى الدولي". للمزيد، راجع: A. Teitelbaum, M. Özden, op.cit, p4.

[589] E/CN.4/RES/2005/69

[٥٩٠] القرار الصادر عن الجمعية العامة –مجلس حقوق الإنسان–الدورة الثامنة – بتاريخ ٤/٤/ ٢٠٠٨ –رقم A/HRC/8/5

[٥٩١] القرار الصادر عن الجمعية العامة –مجلس حقوق الإنسان–الدورة الثامنة– بتاريخ٢٣/أيار/٢٠٠٨ رقم A/HRC/8/5/Add.2

في العام ٢٠١١، قدم روغي مبادئ توجيهية في تقريره النهائي إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة[٥٩٢]. في ١٦ حزيران ٢٠١١، أقر مجلس حقوق الإنسان بالإجماع، في القرار AA/HRC/RES/17/4 المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، التي تقدم معياراً عالمياً لمنع ومعالجة خطر تعرض حقوق الإنسان لآثار ضارة مرتبطة بنشاط تجاري.

تحدد المجموعة الجديدة من التوصيات الآلية التي يجب أن تُنفذ بها الدول والمؤسسات التجارية إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" بغية تحسين التصدي للتحديات التي تواجه الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. في العام ٢٠٠٨، رحّب مجلس حقوق الإنسان بالإجماع بالاستخدام الواسع لهذه الآليات من قبل المنظمات الحكومية الدولية والوطنية والمؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية. تُبرز المبادئ التوجيهية الخطوات التي يجب احترامها من قبل الأعمال التجارية لتعزيز لحقوق الإنسان، وتقديم خطة للشركات لمعرفة حقوق الإنسان المتعلقة بها وإبداء احترامها لها. تقدّم هذه المبادىء مجموعة معايير لاستخدامها من قبل الشركات في تقييم مدى احترام الشركات لحقوق الإنسان[٥٩٣].

يحظى الإطار، منذ أن رحب به مجلس حقوق الإنسان بالإجماع في عام ٢٠٠٨، باستخدام واسع النطاق من المنظمات الحكومية الدولية والوطنية والمؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة[٥٩٤].

في العام ٢٠٠٣ اعتمدت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (SCHR)[٥٩٥] وثيقة بعنوان" القواعد المتعلقة بالمسؤولية عن جمعيات حقوق الإنسان من قبل الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الأخرى"[٥٩٦]. على الرغم من عدم اعتماد هذه القواعد من قبل الأمم المتحدة

---

[٥٩٢] القرار الصادر عن الجمعية العامة–مجلس حقوق الإنسان–الدورة السابعة عشرة– بتاريخ ٢٠١١/٣/٢١– رقم A/HRC/17/31

[٥٩٣] إن المبادئ التوجيهية لجون روغي تُعدّ بمنزلة إرشادات بسيطة، فهي خالية من أي حرف إلزامي لكل من الدول والشركات. وبالتالي أتت تلبيةً لمتطلبات الشركات عبر الوطنية الكبيرة. للمزيد راجع:

A. Teitelbaum, M. Özden ، مرجع سابق، ص٩.

[594] http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf

[٥٩٥] إن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (SCHR) هي هيئة فرعية تابعة للجنة حقوق الإنسان، وتتكون من ٢٦ خبيراً وولايتها الأساسية هي إجراء البحوث في مختلف الموضوعات وتقديم توصيات إلى لجنة حقوق الإنسان. أنشئت هذه اللجنة في العام ١٩٩٨ فريق عمل معنياً بالشركات E/CN.4/Sub.2/RES/1998/8

[596] E/CN.4/Sub.2/RES/2003/16

فإن اللجنة طالبت الأمين العام للأمم المتحدة تعيين مقرر خاص بشأن دراسة وتوضيح الآثار المترتبة على الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال[٥٩٧]. الأمر الذي أدى إلى تعيين السيد روغي ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة[٥٩٨].

كذلك، أصدرت منظمة العمل الدولية مجموعة من المبادرات التي تعالج جميع أنواع الأعمال. ففي العام ١٩٧٧، اعتمدت منظمة العمل الدولية إعلان النوايا، وإعلان المبادئ الثلاثي للشركات المتعددة الجنسيات المعدل في العام٢٠٠٠[٥٩٩]، حول ضرورة احترام الشركات لحقوق وقوانين العمل وأن يتناسب عمل هذه الشركات مع احتياجات الدول النامية بما يتلائم مع ضرورات التنمية للبلدان التي تعمل فيه[٦٠٠]. بالإضافة إلى حظر العمل القسري (اتفاقيات منظمة العمل الدولية ٢٩ و ١٠٥) وحظر التمييز وعدم المساواة في الأجر (اتفاقيات منظمة العمل الدولية ١٠٠ و ١١١)، وفرض حظر على عمالة الأطفال (اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و ١٨٢).

إن اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية مُلزِمة فقط للدول الأعضاء، ولكن نظراً إلى أن الإعلان يشمل ثلاثة أطراف هم، أصحاب العمل والعمال وجماعات المصالح كمشاركين في صنع القرار، توجب على هذه الأطراف تحمل التزام أخلاقي ينسجم مع المبادئ التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية. على الرغم من أن منظمة العمل الدولية تفتقر إلى القوة لتحقيق قراراتها كالمنظمات الدولية الأخرى كمنظمات بريتون وودز مثلاً، فإنها تؤدي دوراً مهماً في تقديم المشورة للحكومات بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها لاحترام قانون العمل، كما أن لديها آليات التعامل مع الشكاوى حول اخفاقات الدول الأعضاء في تطبيق اتفاقياتها[٦٠١].

---

[597] E/CN.4/2005/L.87, 15 avril 2005.

[٥٩٨] ورد سابقاً في البحث.

[٥٩٩] الذي حثّ الشركات على احترام المعايير الدولية الأساسية لقانون العمل وعلى المساهمة الإيجابية لهذه الشركات في الدول المضيفة. إن المعايير الأساسية لقانون العمل تمنع: العمل القسري، التمييز في الأجور، حرية النقابات والتجمع. للمزيد، راجع:

International Labour Organisation: Fundamental Principles and Rights at Work and its Follow Up, adopted June 18, 1998, available at www.ilo.org – November 22, 2004.

[600] http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---actrav/documents/publication/wcms_172623.pdf

[601] N. Rosemann, op.cit, p20.

إن إدراك المجتمع الدولي بالآثار الناجمة عن عمل هذه الشركات على حقوق الإنسان، حثتهُ على الدّفع بشدة نحو التزام الشركات بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن كل من منظمة التعاون والتنمية ومنظمة العمل الدولية والأمم المتحدة[٦٠٢]، كالإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، ومجموعة القواعد والمبادئ الخاصة بالممارسات التجارية التقييدية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الشركات المتعددة الجنسيات ومدونة قواعد السلوك لنقل التكنولوجيا التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٦٠٣].

– المطلب الثاني: توصيات ومقترحات بعض المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

إن القلق من القوة المتزايدة للشركات المتعددة الجنسيات، وتزايد الأضرار الناجمة عن أعمالها، دفع المجتمع المدني إلى مراقبة نشاط هذه الشركات والعمل على الحد من آثارها ودفعها إلى احترام حقوق الإنسان سواء من خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE (الفقرة الأولى) أو من خلال منظمات غير حكومية (الفقرة الثانية)، وهو ما دفع إحدى الشركات النفطية الكبرى إلى الإعلان في العام ٢٠٠١ بأنه "ليس من ضمن مهامنا حل المشاكل الاقتصادية في العالم. مع ذلك، نحن ندرك أنه من مصلحتنا المشاركة في البحث عن حلول"[٦٠٤].

–الفقرة الأولى: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *OCDE*

بادرت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية إلى إتخاذ عدد من المبادرات من أجل تنظيم عمل الشركات المتعددة الجنسيات أهمها المبادئ التوجيهية (أ) ثم الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار *MAI*(ب).

[602] Organization For Economic Co-operation And Development, Measuring Globalization, Oecd Guidelines For Multinational Enterprises (2000); International Labor Office, Tripartie Declaration Of Principles Concerning Multinational Enterprises & Social Policy { 8 (3d ed. 2001); United Nations Global Compact www. unglobalcompact.org

[٦٠٣] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا الطحان، فراس عبد الجليل، مرجع سابق، ص١٢١.

[604] Les entreprises multinationales dans des situations de conflits violents et de violations généralisées des droits de l'homme, Organisation de Coopération et de Développement économiques, 2002, p5. www.oecd.org/fr/pays/myanmar/2757798.pdf

أ-المبادئ التوجيهية للشركات المتعددة الجنسيات

اعتمدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *OCDE*، في العام ١٩٧٦، المبادئ التوجيهية للشركات المتعددة الجنسيات. إن هذه المبادئ هي توصيات، غير ملزمة لتحسين سلوك الشركات، تهدف إلى حماية حقوق العمال والبيئة في إطار الاستثمار الدولي، وإلى تنمية الإدارة الرشيدة من خلال الأحكام المتعلقة بالفساد والشفافية والإفصاح عن المعلومات[٦٠٥]. إن هذه المبادئ جرى اعتمادها رسمياً من قبل مجموعة من الدول[٦٠٦]، حيث تبنته الدول الأعضاء الثلاثون وثمانية دول غير أعضاء[٦٠٧].

إن هذه المبادئ تُبرز التزام الدول المُوقعة بإعطاء توصيات للشركات المستثمرة على أراضيها[٦٠٨]، حيث تحتوي على كل القضايا التي تتعلق بعمل الشركات مثل: السياسات العامة، الكشف عن المعلومات، اليد العاملة، البيئة، الرشاوى، حقوق ومصلحة المستهلكين، الضرائب، التكنولوجيا، المنافسة وغيرها، وهو ما عزز الوعي بضرورة ضبط عمل هذه الشركات[٦٠٩]. لكن على الرغم من أهمية هذه المبادئ التي وجهتها الدول إلى الشركات فإنها ليست مُلزمةً من الناحية القانونية، فتطبيقها لا يقتصر على تبنّيها من قبل الشركات فحسب بل يحتاج أيضاً إلى قدرة الإكراه من قبل الدولة المضيفة. إن أهمية هذه المبادئ تنبع من التفاصيل التي تحتويها، مثل، تحميل المسؤولية للحكومات، ونظام الشكاوى المفتوح على النقابات والجمعيات، أهميته في تعزيز الوعي، أيضاً من استعماله كمرجع لمعرفة مدى انتهاك الشركات لحقوق الإنسان. إذ إن "لجنة قاسم *Kassem Panel* المُفوضة من قبل مجلس الأمن للنظر والتحقيق بالاستغلال غير

---

[٦٠٥] يتضمن النص عدداً من التوصيات والمقترحات الموجهة من الحكومات إلى الشركات المتعددة الجنسيات في عدد من المجالات، مثل حقوق الإنسان والفساد وغيرها. إن الإشارة الوحيدة لحقوق الإنسان في هذه المبادئ تنحصر بإلزام الشركات عبر الوطنية ب" احترام حقوق الإنسان للأشخاص المتضررين من أنشطتها بما يتفق مع الالتزامات والتعهدات الدولية لحكومة بلد المنشأ.(الجزء الأول. الفصل II.2). راجع:

http://www.oecd.org/dataoecd/56/39/1922470.pdf

[٦٠٦] للمزيد الإطلاع على:

-C. D. Wallace, **Legal Control of the Multinational Enterprise: National Regulatory Techniques and the Prospectus for International Controls**, The Hague, Martinus Nijthoff, USA.1982, p160.

- OECD Principles and Annotations on Corporate Governance (Arabic translation)

[٦٠٧] إن الدول غير الأعضاء هي : الأرجنتين، البرازيل، التشيلي، إستونيا، إسرائيل، لاتفيا، ليتوانيا، سلوفانيا.

[608] Annexed to the 1976 OECD Declaration on International Investment and multinational Enterprises, 21 June 1976; (1976) 15 ILM 967.

[609] N. Rosemann, op.cit, p19.

القانوني للمصادر الطبيعية في جمهورية الكونغو استعملت هذه المبادئ كمعيار[٦١٠]، حيث استنتجت هذه اللجنة بأن خرق هذه المبادئ أسفر عن انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى إطالة أمد الصراع[٦١١].

على الرغم من أن هذه المبادئ غير ملزمة قانوناً، فإنه يترتّب على جميع الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في الدول المنضمة إليها أن تلتزم بها، وعلى الدول الموقعة أن تعمل على ضمان التزام شركاتها بها[٦١٢]. في دراسة استقصائية أجرتها منظمة واتش أو.إي. أس. دي *OECD Watch*[٦١٣] حول فاعلية هذه المبادئ، والتي نشرت تقريرها في أيلول ٢٠٠٥، خلُصت بنتيجة مفادها أن: "المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية ليست أداة ملائمة للحد من السلوك السيئ للشركات المتعددة الجنسيات"[٦١٤].

في العام ٢٠٠٦، وضعت منظمة التعاون والتنمية، أداة للتوعية من مخاطر الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في المناطق ذات الحكم الضعيف تُكمِل المبادئ التوجيهية. تكمُن أهميتها في إشارتها الصريحة بشكلٍ واضح إلى أن "المنطقة التي تعاني من عجز في الحكم تتمثل بشكلٍ خاص بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبصراعات عنيفة تثيرها دوافع المقاتلين المتنوعة (اقتصادية، سياسية وغيرها)"[٦١٥].

في دراسة أعدّتها الوكالة الأوروبية *Vigeo*، في العام ٢٠٠٨، المتخصصة بقياس أداء الشركات الأوروبية الكبرى من حيث التزامها بالمسؤولية الاجتماعية وفقاً للمعايير التي جرى وضعها من

---

[610] Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo, Security Council Resolution 1457 (2003) of January 24, 2003, U.N. Doc. S/RES/1457 (2003); and 1499 (2003) of August 13, 2003, U.N. Doc. S/RES/1499 (2003).

[611] Paragraph 10, 12 Final Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo of October 23, 2003; U.N. Doc. S/2003/1027.

[612] L'Observateur de l'OCDE, N° 275, Novembre 2009, p31.

[٦١٣] هي شبكة عالمية تأسست في العام ٢٠٠٣، تضم ٤٧ منظمة غير حكومية، هدفها تسهيل استخدام المبادئ التوجيهية من قبل المجتمع المدني وإشراك المنظمات غير الحكومية في أعمال لجنة الإستثمار التابعة لمنظمة التعاون والتنمية. للمزيد، راجع: http://www.oecdwatch.org/docs/OECD_Watch_5_years_on.pdf.

[614] Ibid.

[615] OCDE, Outil de sensibilisation au risque destiné aux entreprises multinationales opérant dans les zones à déficit de gouvernance, 2006, p42.
http://www.oecd.org/fr/daf/inv/investissementpourledeveloppement/36885830.pdf.

قبل كل من الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تبين أن المبادئ التوجيهية للشركات المتعددة الجنسيات، الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية *OECD* تُستخدم على نطاق واسع من قبل الشركات، إلا أنه يتوجب على الدول تعزيز التزام هذه الشركات بالمبادئ التوجيهية[٦١٦].

لقد جرى تحديث المبادئ التوجيهية ثلاث مرات في العام ٢٠٠٠، و في العام ٢٠٠٨ عقب الأزمة المالية، وفي العام ٢٠٠٩ حيث دعا الوزراء إلى إجراء تعديلات بهدف تحسين أهمية وتوضيح مسؤوليات القطاع الخاص، كما جرى تحديثها في العام ٢٠١١[٦١٧].

ب-الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار *MAI*

يُعدّ وضع مشروع اتفاقية متعددة الأطراف حول الاستثمار *AMI*، في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دليلاً واضحاً على تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في هذه المنظمة، حيث جرى التفاوض، منذ العام ١٩٩٥، وبعيداً من الرأي العام العالمي، حول اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، يهدف إلى توفير صلاحيات كاملة للمستثمرين بوجه الحكومات[٦١٨]. ولاسيما من قبل لجنة الولايات المتحدة الأميركية للأعمال الدولية (*USCIB*)، وغرفة التجارة الدولية أو اللجنة الاستشارية للأعمال والصناعة (*BIAC*)[٦١٩]، يُعدّ هذا الاتفاق بمنزلة دستور عالمي لحركة الرساميل والاستثمارات من خلال إزالة العوائق كافة [٦٢٠].

كثير من المدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان يعدون أن 'الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار *MAI* " الذي أطلقته منظمة التعاون والتنمية في العام ١٩٩٥، كان إطاراً يهدف إلى إجراء تحرير سريع من قبل الدول لقوانينها المتعلقة باستقطاب الاستثمارات. كذلك تسعى دول منظمة التعاون الاقتصادي إلى الاستفادة من شبكة قائمة من معاهدات الاستثمار الثنائية والتقدم الذي بذل بالفعل داخل منظمة التجارة العالمية مع الاتفاق العام للتجارة في الخدمات ('*GATS*') ومجموعة من التدابير التجارية الاستثمار ذات صلة *TRIMs* ،[٦٢١] حيث أن 'الاتفاق المتعدد

---

[616]P.Hohnen, l'observateur de l'OCDE, N° 270/271, Décembre 2008-janvier 2009, pp 18-20.

[617]L'Observateur de l'OCDE N° 285 T2 2011, pp7-8.

[618] I. Ramonet, Désarmer les marchés, op.cit.

[619]C. Chavagneux, La montée en puissance des acteurs non étatiques, op.cit, p31.

[٦٢٠] ريمون حداد، مرجع سابق، ص٣٦٦.

[621] 1994 Agreement on Trade Related Investment Measures, Marrakesh, 15 April 1994 annex 1A of the 1994 (Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organisation), 1868 UNTS 186.

الأطراف بشأن الاستثمار MAI أدخل "المعاملة الوطنية" والمعايير "الأمة الأكثر تفضيلاً للقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك، من شأن الدول المتعاقدة أن تخضع لمزيد من القيود على الأداء والمتطلبات الشرائية المحلية بموجب القوانين المحلية الخاصة بهم. إن آلية تسوية المنازعات قد أعطت الشركات الحق في اتخاذ إجراءات إنفاذ ضد الدولة المضيفة[٦٢٢].

-الفقرة الثانية: المنظمات غير الحكومية

تنامى الوعي لدى المجتمع المدني بالدور السلبي الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما أدى إلى تحرك الهيئات الدولية غير الحكومية التي تُمثل بالخصوص نقابات العمال وجمعيات الدفاع عن المستهلكين[٦٢٣].

لقد ساهمت المنظمات غير الحكومية الدولية في توعية الحكومات والرأي العام حول عدد كبير من القضايا كخطر التحديات البيئية، مأساة ضحايا الحروب الأهلية، الألغام الأرضية على المدنيين، وانتشار الأوبئة الفيروسية في العالم الثالث[٦٢٤]. سواء عبر تعاونها مع المنظمات الدولية(أ) أو من خلال التأثير على الرأي العام العالمي (ب).

أ-تعاون المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية

أصبحت المنظمات غير الحكومية الدولية ثالث قوة في النظام الدولي، حيث عبّر عن ذلك الأمين العام للأمم المتحدة بقوله:" إن المنظمات غير الحكومية هي جزء أساسي من الشرعية والتي بدونها لا يمكن أن يكون لأي نشاط دولي مغزى"[٦٢٥].

لقد كان للمنظمات غير الحكومية[٦٢٦] دور أساسي في تطوير عدد من المبادرات الحكومية وغير الحكومية الدولية، مثل عملية كيمبرلي بشأن دور الماس في الصراع[٦٢٧]، تطبيق الشفافية في

---

[622] J.A. Zerk, Multinationals and Corporate Social Responsibility, cambridge university press, 2006, P19.

[٦٢٣] المرجع أعلاه، ص ٣٧٥.

[624] S.Cohen, Les états face aux nouveaux acteurs, p5.
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/0204-Cohen-FR-1-3.pdf

[625] Changing relationships between International Non-Governmental Organizations and the United Nations. http://www.uia.org/archive/ingos-un

[٦٢٦] إن مصطلح "المنظمات غير الحكومية" غالباً ما يُستخدم لتعريف المنظمات التي تهدف إلى القيام بنشاط ذات طابع إنساني". للمزيد، راجع:

مجال الصناعات الاستخراجية" *EITI*"[٦٢٨]، مبادرة التجارة الأخلاقية ومقرها المملكة المتحدة مبادرة الشفافية *ETI*[٦٢٩]، والمبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان[٦٣٠].

تسعى كل من الحكومات والمنظمات الدولية إلى الحصول على المشورة والاستفادة من أبحاث المنظمات غير الحكومية حول القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. نذكر على سبيل المثال تأييد عدد كبير من الحكومات الوطنية أعمال منظمة *GRI*، وهي منظمة تعمل على توحيد تقنيات إعداد التقارير فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية، لتقديم التقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث جرت الإشارة إليها صراحةً في خطة التنفيذ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في أيلول ٢٠٠٢[٦٣١].

كذلك جرى توظيف عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في عدد من المبادرات العالمية مثل الإعلان العالمي *Global Compact* و *EMSF*، و جرى إعطاؤهم دوراً رسمياً في المؤتمرات الدولية بشأن المسائل المتصلة بالأعمال التجارية. مثال على ذلك، أنه طُلب صراحةً بموجب المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية OECD، الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية من قبل لجنة منظمة التعاون والتنمية كجزء من متابعة إجراءات التشاور[٦٣٢].

M. Coiteux, la mondialisation et le quasi pouvoir de régulation des ONG a vocation politique, Management international, 16(4), p58.

[627]http://www.kimberleyprocess.org.

[٦٢٨] مشروع لتحسين الشفافية في المدفوعات من جراء الصناعات الاستخراجية إلى الحكومات في جميع أنحاء العالم، والتي أطلقها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في مؤتمر القمة العالمي في جوهانسبرج في أيلول ٢٠٠٢.

[٦٢٩] تحالف من الشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النقابية تعمل على تعزيز وتحسين تنفيذ مدونة السلوك الشركات، وهي تمول جزئياً من قبل الحكومة البريطانية. http://ethicaltrade.org

[٦٣٠]مدونة لقواعد السلوك التي تحكم استخدام الشركات متعددة الجنسيات من شركات الأمن في اتصال مع مشاريعها الدولية، والتي وضعتها حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، بالتعاون مع الشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية والطاقة والمنظمات غير الحكومية المهتمة. www.voluntaryprinciples.org.

[631] 2002 Plan of Implementation of the World Summit on Sustainable Development, in UN, 'Report of the World Summit on Sustainable Development', UN Doc. A/CONF.199/20, Sales No. E.03.II.A.1, paragraph 18(c).

[632] OECD, 'Decision of the OECD Council on the OECD Guidelines for Multinational Enterprises', C(2000)96/FINAL, adopted by the Council at its 982nd session, 26--27 June2000, Part I, para. 2.

لقد قامت المنظمات غير الحكومية بالكثير من الحملات لمكافحة أعمال الشركات في المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، كالحملة التي شنتها الشبكة الدولية لأغذية الطفل *Baby Food Action Network* ضد شركة نستله[٦٣٣].

كما توجهت ٨٤ منظمة غير حكومية وحركة اجتماعية إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وللدول تطالبها باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة ادعاءات الشركات المتعددة الجنسيات بقابليتها للتحرك سواء من خلال أو عبر تجاوز القوانين و بمراجعة القواعد التي جرى اعتمادها من قبل اللجنة الفرعية فيما يتعلق بمسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الأخرى تجاه حقوق الإنسان[٦٣٤].
كذلك انتقدت المنظمات غير الحكومية بالإجماع مواقف جون روغي من المعايير الإلزامية[٦٣٥]، ومع ذلك، إن جزءاً منهم اعتبر أن المشروع كان مفيداً، في حين أن آخرين طلبوا من مجلس حقوق الإنسان إقالته[٦٣٦].

كذلك توجهت حملة "انشر عما تدفعه " *Publish What You Pay* (*PWYP*)، التي طرحها جورج سوروس *George Soros* وائتلاف يضم ١١٠ منظمات غير حكومية، إلى تنظيم وضبط أعمال شركات النفط والغاز، حيث طلبت من الحكومات ومنظمي أسواق الأوراق المالية ومعايير المحاسبة الدولية أن تشترط على مؤسسات النفط والغاز والتعدين الدولية نشر صافي الضرائب والرسوم والعائدات وغيرها مما يسدد إلى حكومات البلدان التي تعمل لديها.
وافقت حكومات مجموعة الثمانية في حزيران ٢٠٠٣ على الأخذ بزمام هذه المبادرة، وفي جلسة عامة بشأن الحملة، عُقدت في البرلمان الأوروبي في حزيران٢٠٠٣، أعلنت لجنة التنمية والتعاون تأييدها لنهج إلزامي يتوخى الشفافية في المدفوعات التي تسددها شركات النفط والغاز والتعدين للحكومات الوطنية[٦٣٧].

---

[633]Margaret.E. Keck, Kathryn. Sikkink, Activists beyond Borders, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998, p131.

[634]M. Özden, op.cit, p46.

[635] http://www.icj.org/dwn/database/JointCSOStatement_GPs_13Jan.pdf

[636] http://www.fian.org/news/press-releases/CSOs-respond-to-ruggies-guiding-principles-regarding-human-rights-andtransnational- corporations/?searchterm=ruggie

[٦٣٧] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، ٢٠٠٤.
http://unctad.org/ar/docs/iteteb20037_ar.pdf

إن الحركات الاجتماعية عبر الوطنية تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: التأثير في الموضوعات التي تطرح أمام الرأي العام العالمي (الفقر، دور المرأة، حقوق الإنسان، وما إلى ذلك، بدلاً من التركيز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي)، السعي إلى إحداث التغييرات الإجرائية (الشفافية، والسيطرة، إلخ، خصوصاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وتغيير السياسات (على سبيل المثال خلق فرص العمل في برامج التكيف أو حالة المشردين داخلياً في تمويل بناء السدود من قبل البنك الدولي)، حيث تلجأ إلى أربعة تكتيكات: نشر المعلومات والخبرات والحشد الرمزي، الرافعة المالية (التأثير في شخصية عامة فاعلة أو الخاصة ذات نفوذ)، والسيطرة على الالتزامات لجهات فاعلة ومؤثرة، عامة أو خاصة.

ب–التأثير على الرأي العام العالمي

في السنوات الأخيرة، تصاعدت الحركات الاحتجاجية من قبل المجتمع المدني المنددة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية العاملة في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تدين انتهاكات الشركات لحقوق الإنسان، حيث قُدّمت مجموعة كبيرة من الوثائق إلى محكمة الشعوب الدائمة *PPT*[٦٣٨]، تُثبت الانتهاكات المستمرة والممنهجة لحقوق الإنسان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية[٦٣٩]والتدمير الواسع للبيئة والتنوع البيولوجي، فضلاً عن التجاهل التام لسبل العيش والرفاه للمجتمعات الأصلية[٦٤٠].

لقد أدانت محكمة الشعوب الدائمة عدداً كبيراً من الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في قطاع الملابس لانتهاكها حقوق العمل واستخدامها عمالة الأطفال، والعمل القسري[٦٤١]. كذلك أدانت شركتي شال *Shell* وألف *Elf* والدولة الفرنسية لانتهاكها حق الشعب الأفريقي فيما يتعلق

---

[٦٣٨] ورثت محكمة راسل حول فيتنام، التي جرى إنشاؤها في العام ١٩٧٩ من قبل ليليو باسو. سلطتها ليست نابعة من أي دولة، إنما من الوعي والضمير العالمي. تتكون من ٦٠ عضواً من ٣١ بلداً مختلفاً، بينهم ٢٣ محامياً وخمسة أعضاء من حائزي جائزة نوبل.

[٦٣٩]خلال ثلاث جلسات عقدت في كل من: فيينا ٢٠٠٦ ، ليما ٢٠٠٨ و مدريد ٢٠١٠، جرى فحص ٦٦ حالة من مجموع الوثائق المقدمة. كذلك قدمت عدداً من هذه الحالات لأعضاء البرلمان الأوروبي في جلسة استماع في بروكسل يوم ١٨ نوفمبر ٢٠٠٩.

[640] http://www.tni.org/sites/www.tni.org/files/download/eulactncs.pdf

[٦٤١] إن الشركات التي جرت إدانتها هي: إيتش أند أم *H&M*، نايك *Nike* ، ليفي ستروس*Levi Strauss* و أوتو فيرسان *Otto Versand* وسي.أند.إي *C&A*، والت ديزني*Walt Disney* وأديداس *Adidas*.

بالصادرات النفطية من أفريقيا، كما أدانت ثلاث شركات[٦٤٢] لإساءتها استخدام قوانين الدول وعدم الامتثال لمبدأ الحيطة والإهمال الجسيم، وهو ما أدى إلى وفاة الآلاف من الناس[٦٤٣].

كذلك نجح مطلقو الإنذارات في مجالي الصحة والبيئة باستنتزاع عدد من القرارت التي تدين بها انتهاكات الشركات المتعددة الجنسيات، ولاسيما القرار الصادر عن محكمة تورينو الإيطالية غيابياً على مسؤولين كبار في شركة "أميانت *AMIANTE*" للإترنيت بالسجن لمدة ١٦ عاماً للتسبب بمقتل ٢٨٨٩ شخصاً نتيجةً لإهمال جرمي على أربعة مواقع وبتهمة التسبب عن قصد بكارثة صحية وبيئية. لقد أصبح لهذه الشبكات تمثيلاً في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ما يسمح لها بالتدخل أكثر في صياغة المعاهدات الدولية الخاصة بالأمن الغذائي والبيئي[٦٤٤].

أيضاً نجح المدافعون عن حقوق الإنسان في الولايات المتحدة بجعل السيناتور ديان فاينشتاين عن كاليفورنيا (الحزب الديمقراطي)، والتي حصلت على مبلغ عشرة آلاف دولار من لجنة العمل السياسي لشركة النفط شيفرون في شهر أيار من العام ٢٠٠٥، تتراجع عن مشروع قانون تقدمت به إلى الكونغرس، في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥، يرمي إلى تعديل وإفراغ قانون *ATCA* من مضمونه[٦٤٥].

---

[٦٤٢] هذه الشركات هي: *Monsanto, Union Carbide, Rio Tinto Zinc*

[643] M.Özden, op.cit, p16.

[٦٤٤] روغيه لانغليه/(مطلقو الإنذارات خبراء ناشطون في مجالات الصحة والبيئة/ في كتاب/ **أوضاع العالم٢٠١٣**/ مرجع سابق، ص٧٢-٧٣.

[645] http://www.globalpolicy.org/component/content/article/163/28126.html, op.cit.

الخاتمة

إن دراسة ظاهرة الصراعات الدولية وارتباطها بالبترول وبالشركات المتعددة الجنسيات أظهر عدد من النقاط والاشكاليات التي ارتبطت بجوهرها بالبترول كمادة غير متجددة وقابلة للنضوب.

إن الطبيعة الجوهرية للعلاقات الدولية لم تتغير عبر آلاف السنين، حيث تستمر في كونها صراعاً على الثروات، واستمرت الحروب وسيلة تستطيع الدول من خلالها الإستيلاء على موارد بلد آخر[٦٤٦].

نجد، بعد عرضنا لأسباب الصراع، أن العامل الاقتصادي أو المحفز الاقتصادي هو المدخل الأقوى. إن إضافة العامل الاقتصادي على أي من العوامل والأسباب الأخرى قادرة على تحفيز نشوب الصراع.

إن التوزيع غير المتساوي للبترول في العالم، حيث يتوافر في البلدان النامية في حين أن الدول المتطورة تكاد تفتقر إليه[٦٤٧]، أدى إلى لجوء الدول إلى تأمين وحماية مصادر البترول، الأمر الذي ترك آثاراً جلية على السياسات الوطنية والدولية وأدى إلى إعاقة التنمية الاقتصادية وإضعاف الحكومات في الدول النامية وتهديد السلم والأمن الدوليين[٦٤٨].

لقد تحول البترول إلى مُسبب للصراع الدولي والداخلي، سواء من حيث محاولة السيطرة على المناطق الغنية به، أو من حيث تنافس الدول الكبرى وقوى دولية جديدة للسيطرة على مصادره، وتأمين إمداداته. لقد أصبح "أمن الطاقة" أحد محددات السياسة الخارجية لهذه الدول. وأصبحت الاحتياجات من الطاقة مصدراً وسبباً للتوترات والصراعات الدولية.

في هذا السياق، يعتبر أندريه برتوزيو André Pertuzio، مستشار نفطي دولي، بأنه تاريخياً، تسببت شركات النفط بحروبٍ داخلية ودولية، وبأننا كثيراً ما نجد النفط سبباً أو عنصراً من عناصر الصراع والحروب أينما تواجدت احتياطات مُهمة منه، خصوصاً في البلاد النامية سياسياً أو اقتصادياً أو الضعيفة بسبب الانقسامات الداخلية. إن النفط يشكل، في كثيرٍ من

---

[٦٤٦] عبد علي كاظم المعموري، بسمه ماجد المسعودي، **الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ٣٨.

[647] N. Mazzuchi, op.cit, pp118-119.

[648] J. R.Kehl, op.cit, p391.

الأحيان، وسيلة لاستمرار مثل هذه الصراعات أو الحروب مثل الصراع في بيافرا وأنغولا والسودان وغيرها[٦٤٩].

لقد أظهرت هذه الدراسة تورط الدول في عددٍ من الصراعات الداخلية والخارجية بهدف الحصول على البترول، أهمها: الحرب على العراق وغزو أفغانستان اللذين شكلا نقطة تحوّل جديدة في تاريخ العلاقات الدولية ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، بالإضافة إلى الصراع على نفط بحر قزوين والقطب الشمالي.

إن دراسة بعض الصراعات الدولية كشفت أيضاً تورط الشركات المتعددة الجنسيات وليس فقط الدول في كثير منها، سواء تورط هاليبرتون Halliburton وكيلوغ Kellog وروت Root وشفرون Chevron و تكساكو Texaco وإكسون موبيل *Exxon Mobile* وغيرها من الشركات في الحرب على العراق، أو الدور الذي أداه التنافس والتصارع في ما بين الشركات المتعددة الجنسيات النفطية، التي تنتمي إلى عدة دول غربية وروسية وصينية، للسيطرة على النفط بحر قزوين.

كذلك يتضح الدور الذي قامت به الشركات المتعددة في تعميق الصراعات الداخلية في الدول الغنية بالبترول، سواء تورط الشركات النفطية مثل رويال داتش/شل *Royal Dutch* وإكسون موبيل *Exxon Mobile* وشيفرون *Chevron* وتوتال فينا ألف Total fina elf و أجيب *Agip* وتكساكو *Texaco* في نيجيريا، أو انتهاك ٨٥ شركة متعددة الجنسيات، مقرها أوروبا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، لمعايير العمل الدولية المتعارف عليها وقيامها بتسهيل نهب ثروة جمهورية الكونغو الديموقراطية.

كذلك يتبين لجوء الشركات إلى عدة أساليب مكنتها من تحقيق أهدافها، سواء عبر التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال القوة السياسية التي تمتلكها؛ والتي تتجلى في التأثير في السياسة الدولية وفي قرار السياسيين بدءاً من العملية الانتخابية وصولاً إلى آلية صنع القرار على المستوى الدولي في وسائل الإعلام وفي التأثير في القرار الدولي من خلال المنظمات الدولية، سواء الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أو المنظمات الدولية المالية من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تحتاج الدول كافة والأحزاب السياسية إلى آليات وضوابط لمنع إستغلال المال السياسي في الحياة السياسية وتشويه المناخ الديموقراطي وحماية الإنتخابات النيابية والحزبية من الفساد المالي الداعم للفساد السياسي من خلال إعتماد الشفافية وتنظيم استخدام المال في السياسة[٦٥٠].

---

[649] A. Pertuzio, "le pétrole et la géographie des conflits", Géostratégiques n° 38, 1er trimestre 2013, p21.

كان لعمل هذه الشركات تداعيات خطيرة وكبيرة جداً على المستويات كافة سواء على حقوق الإنسان أو على سيادة الدول أو على الديموقراطية أو على البيئة أو على حقوق العمل.
إن سعي الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح، وتجاوزها كل القيّم والحقوق، سواء تلك المتعلقة بحقوق الإنسان أم تلك العائدة للدول المضيفة، وتدميرها للبيئة ونهبها للموارد الطبيعية وتورطها في عدد من الصراعات الدولية والداخلية، جعل من المُلحّ بل من الضروري السعي إلى تأطير عمل ونشاط هذه الشركات. إن ضبط نشاط وأعمال الشركات المتعددة الجنسيات، خصوصاً النفطية منها، يُشكل تحدياً أساسيّاً لأحكام القانون الدولي المُرتكز على محورية الدول[٦٥١].

إن هذه النتائج الخطيرة على الإنسانية والبشرية بشكلٍ عام وعلى حق التنمية وحقوق الإنسان بشكلٍ خاص، دفعت عدد من المؤسسات الدولية، إلى البحث في الآليات التي يجب أن تتبناها الشركات للحد من آثارها، سواء المبادرات الصادرة عن الأمم المتحدة أو تلك الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE والمنظمات غير الحكومية؛ بحيث يتوجب على الشركات احترام حقوق الإنسان الذي يُعدّ واجباً مُلزماً بالقانون وليس فقط واجباً معنوياً مثل "المسؤولية الاجتماعية لحقوق الإنسان" التي تعتمد في تطبيقها على إرادة الشركات في وضع مدونات سلوك داخلية[٦٥٢].

إن عالمنا المعاصر يشهد عملية نهب منظمة للثروات العالمية، تديرها فواعل غير دولية بالتعاون والتواطؤ مع حكومات فاسدة ودول مستفيدة؛ فكما أن غزوات الماضي كانت تُشن لتحقيق أهداف استعمارية، أصبح هذا الغزو الممنهج يتم بطرقٍ أشرس وأكثر ضراوة، حيث يجري تنظيمها وإدارتها من خلال ما يشبه "الإدارة العالمية" للنهب والاستغلال بدلاً من الإدارة العالمية والحوكمة الرشيدة. إن مصطلحات الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان وغيرها من القوانين والتشريعات، للأسف، يجري سحقها من قبل فواعل غير دولية تتخطى الحدود والقوميات، وتشكل الشركات المتعددة الجنسيات رأس حربة في هذا المضمار.

---

[٦٥٠] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٧٥.

[651] S. Chesterman, Oil and Water: Regulating the Behavior of Multinational Corporations through Law. New York University Journal of International Law and Politics, Vol.36, 2004, p307. http://ssrn.com/abstract=969592.

[652] N. Rosemann, op.cit, p14.

إن القتل المتعمد والتهجير القسري والممنهج للسكان المحليين في الدول الغنية بالموارد الطبيعية والانتهاكات لحقوق الإنسان المُنظمة، تشكل متضافرةً عملية استغلال مبرمجة، وهو ما يستدعي إنشاء مؤسسات دولية حكومية جديدة كالأمم المتحدة، أو تفعيلها وإصلاحها، تتماهى مع التحديات والمخاطر المستقبلية.

إذ طالب عالم الاقتصاد ماورو برانزيني، العميد السابق لكلية الاقتصاد في جامعة سويسرا بـ "ضرورة إنشاء مؤسسات جديدة متعددة الجنسيات لتفادي هذا التركيز في النفوذ بين أيدي قلة قليلة".

غير أن ذلك لا يتحقق إلا بإرادة عالمية جامعة، تَضم أصحاب القرار في المحافل الدولية حفاظاً على الثروات العالمية المشتركة وصوناً وحفظاً للكرامة الإنسانية وتطلعات الشعوب.

كما طالب جان ميشال سيدرو Jean-Michel Cedro، صحافي وكاتب فرنسي، الشركات المتعددة الجنسيات بعدم الاكتفاء بالسعي لتحقيق أرباح على المدى القصير، بل يجب عليها أن تطمح إلى أرباح طويلة الأجل متمثلة بإكتساب ثقة المواطنين من مستهلكين وعمال، بما يشبه عقداً إجتماعياً[653].

إن التحدي البيئي وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال المقبلة[654]، دفعت دومينيك درون Dominique Dron، المديرة السابقة للمفوضية العامة للتنمية المستدامة في فرنسا، إلى المطالبة بإنشاء منظمة عالمية للبيئة تضمن سلامة استخدام النظم الإيكولوجية المحلية الرئيسية لضمان استدامة كوكب الأرض، والحفاظ على حُسن استغلال الموارد الطبيعية والثروات المشتركة؟ على الرغم من وجود كل من الوكالة الأوروبية للبيئة (EEA) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وغيرها[655].

ذلك، إن على شعوب وقادة العالم، انطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة، التضافر من أجل كبح أطماع الشركات المتعددة الجنسيات ولاسيما في استغلالها للموارد الطبيعية، خصوصاً البترول، بلا رحمة. فالبترول، كونه مادة ناضبة وغير متجددة، فإن سعر هذه المادة يجب ألاّ تقررها

---

[653] J.Cedro, op.cit, p39.

[654] أي تلبية حاجات الأجيال الحالية من دون الإضرار بحق وإمكانية الأجيال المقبلة بتلبية حاجاتهم والتي أطلقها رئيس الوزراء النروغي غرو هارلم برانتلاند *Gro Harlem Bruntdland* في العام ١٩٨٧.

[655] Dominique Dron, Environments; les enjeux du prochain siècle, Ramses, 2001, p95.

عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج، إنما يجب أن يدخل في عملية تحديد أسعارها أيضاً حسابات عدم إمكانية تعويضها.

إن الصراع الحالي الذي يشهده العالم بين دول غنية ودول فقيرة، والذي يُعبر عنه من خلال الإعلان عن الحاجة لوضع نظام اقتصادي عالمي جديد، هو من أهم النتائج التي أدى إليها عدم التوازن في استغلال واستهلاك الثروات الطبيعية[٦٥٦].

أما بالنسبة إلى البترول العربي، فعلى الرغم من السعي إلى إيجاد بدائل للبترول الخام من خلال تشجيع صناعة البترول الصخري، فإن البلدان الكبرى المكتفية بالبترول الصخري لا يمكنها الاستغناء عن النفط العربي والاهتمام بسلامة وأمن إمداداته حتى لو لم تستورد منه إلى أسواقه، إذ إن أي تهديد لأمنه سيؤثر في أسعاره العالمية[٦٥٧].

إن اكتشاف كميات ضخمة في حوض المشرق *Levant Bassin* الذي يقع في المياه العميقة لشرق البحر المتوسط، المتميز باحتوائه على طبقة عميقة من الغاز وربما من النفط أيضاً، وفقاً لتقديرات هيئة المساحة الجيولوجية الأميركية والشركات العاملة في التنقيب عن الغاز فيه، سوف يأتي بفرص جديدة وإنما أيضاً بمخاطر متعددة[٦٥٨]، على لبنان وعلى المنطقة ككل. لقد كشف المسح التي أجرته "دائرة المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠١٠، عن أن "حوض المشرق يحتوي على احتياطات نفطية تقدر بحوالي ١٢٢ تريليون قدم مكعبة ومن النفط الخام تقدر بحوالي ١،٧ مليار برميل. الأمر الذي دفع هذه الدائرة إلى القول إن هذا الكشف يجعل إقليم حوض ليفانت مماثلاً في أهميته لأهمية بعض من أكبر الأقاليم التي تحتوي على احتياطات من الغاز الطبيعي حول العالم وأكبر من أي اكتشاف في هذا السياق تم في الولايات المتحدة الأميركية"[٦٥٩]

كذلك يتوجب على الدول، غنية أم فقيرة على السواء، تحمل مسؤولية السياسات التي اعتمدتها، سواء بإرادتها أم لا، وتحمل النتائج المترتبة عن أعمالها لما له من انعكاسات على شعوبها وعلى

---

[٦٥٦] ريمون حداد، مرجع سابق، ص٢٦٢.

[٦٥٧] خدوري وليد،"البترول الصخري وفرص الاستقلال الطاقي للولايات المتحدة الاميريكية"، مرجع سابق، ص٩٣.

[٦٥٨]إبراهيم نوار، مرجع سابق، ص١٢.

[٦٥٩] مالك عوني/(إنذار مبكر: التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط)/ السياسة الدولية/ العدد١٨٦/أكتوبر ٢٠١١/ ص ١٢٤.

الأجيال المقبلة. وإعادة النظر في ما إذا كانت السياسات المتبعة من قبلها تخدم مصلحة شعوبها على المدى البعيد؟ أم تخدم مصلحة الشركات؟

إن العقبة الأساسية أمام ضبط وتنظيم عمل الشركات المتعددة الجنسيات هي سياسية وليست قانونية[٦٦٠].

كما يجب خلق مؤسسات مالية جديدة على غرار مؤسسات "بريتون وودز" تكون قادرة على ضمان الاستقرار. كما نحتاج إلى مزيد من القواعد أو إلى نوع من الإجراءات مثل "رسوم توبين" التي تحمل اسم الأميركي حامل جائزة نوبل للاقتصاد، والذي اقترح فرض رسوم على المضاربات المالية. كما علينا فرض مزيد من الرقابة على المضاربة في قطاعات مثل المواد الأولية، والطاقة أو المواد الغذائية.

من أجل مواجهة التصرفات ذات الطابع الاحتكاري أو التحديدي، هناك ضرورة لتأسيس محكمة شبيهة بالمحكمة الجنائية الدولية. فاللجان الوطنية لمحاربة الاحتكارات ليست لها صلاحيات إلا في إطار الحدود الوطنية، وهي بذلك ليست قادرة على التأثير في ظاهرة التركيز التي تجري على المستوى العالمي[٦٦١].

ما هي القوانين الوطنية والدولية الحالية التي تقيد ربح الشركات المتأتي من توريد البضائع والخدمات في الحروب؟ وكيف يمكن للقوانين المحلية أن تتطور للحد من تأثير لوبي الأسلحة والشركات النفطية على صنع القرار السياسي الوطني والعالمي (خصوصاً تمويل الحملات الانتخابية)؟ كيف يمكن تنظيم وقوننة عمل "الشركات العسكرية الخاصة" ومحاسبتها عن أعمالها على المستوى الدولي؟ وكيف ينبغي لقوانين حوكمة الشركات، الوطنية والدولية على حد سواء، أن تتغير وتتطور لتعكس أهمية مفهوم واقعية وإنسانية أعمال الشركات في مسائل الحرب والسلام، وفي تعزيز اقتصاد الرفاه؟ وكيف يمكن إعطاء المديرين التنفيذيين للشركات المرونة في التصرف أخلاقياً في هذه القضايا، مع منحهم الحرية في استغلال وإساءة استخدام سلطتهم وصلاحياتهم في آن؟ والسؤال المهم هو كيف يمكن مكافأة الشركات والتعويض عليها لتحفيزها الالتزام بالمعايير الأخلاقية واحترام حقوق الإنسان ما دام الربح هو الهدف المنشود من نشاطاتها؟

[660] J. A. Zerk, Multinationals and Corporate Social Responsibility, cambridge university press, 2006

[661] http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=31515114

المراجع

-المؤلفات

١. (الأتربي محمد صبحي)، **الشركات المتعددة الجنسية وسياسات الإستخدام والتكنولوجيا في البلاد العربية**، منظمة العمل العربية، القاهرة، ١٩٧٩.

٢. (الأسرج حسين)، **المسؤولية الإجتماعية للشركات**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، السنة التاسعة، العدد٩٠، شباط ٢٠١٠.

٣. ا(إبراهيم عماد خليل)، **القانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل العولمة**، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.

٤. (البزاز حسن)، **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١.

٥. (البكري جواد كاظم)، **فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١١.

٦. (الحسن باسم حمادي)، **الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الإقتصاد**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.

٧. (الربضي سلام)، **النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية**، دار المنهل اللبناني، بيروت،٢٠٠٩.

٨. (الرميحي محمد غانم)، **النفط والعلاقات الدولية** وجهة نظر عربية، دار الجديد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥.

٩. (السعبري بهاء عدنان)، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢.

١٠. (السيد حسين عدنان)، **نظرية العلاقات الدولية**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٨.

١١. (السيد حسين عدنان)، **الأزمة العالمية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ٢٠١٠.

١٢. (الشهال عدنان)، **مشكلات النفط في لبنان وغياب السياسة النفطية**، جروس برس ، بيروت، ١٩٩٨ .

١٣. (الطائي طارق محمد ذنون)، **العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢.

١٤. (العقاد صلاح)، **البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣.

١٥. (العماري عباس رشدي)، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

١٦. (الكبيسي بشير جمعة عبد الستار)، **الضرر العابر للحدود**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.

١٧. (الكيالي عبد الوهاب)، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

١٨. (المعموري عبد علي كاظم)، **عولمة القتل الحضارة الأميركية الجديدة**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢.

١٩. (المعموري عبد علي كاظم)، **الطوفان القادم توالد الأزمات في الإقتصاد الرأسمالي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢

٢٠. (المعموري عبد علي كاظم)، (الجميلي مالك دحام)، **النفط والإحتلال في العراق**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١١.

٢١. (المعموري عبد علي كاظم)،(المسعودي بسمه ماجد)، **الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١١.

٢٢. (المصمودي مصطفى)، **النظام الإعلامي الجديد**، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٩٤، أكتوبر ١٩٨٥.

٢٣. (برايس روبرت)، **فضائح شركة إنرون**، ترجمة مروان أبو حبيب، الحوار الثقافي، لبنان، ٢٠٠٦.

٢٤. (بول هيرست، جراهام طومبسون)، **ما العولمة؟ الإقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠٠٩.

٢٥. (بركنز جون)، **إعترافات قاتل إقتصادي**، مكتبة الفقيه، بيروت، ٢٠١٣.

٢٦. (حبيب هاني)، **النفط إستراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً مصدر الثروة والطاقة والأزمات**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦.

٢٧. (حداد ريمون)، **العلاقات الدولية–نظرية العلاقات الدولية أشخاص العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة**، دار الحقيقية، بيروت، ٢٠٠٠.

٢٨. (حسين خليل)، **العلاقات الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١ .

٢٩. (حميد فيصل)، **النفط والحرب والمدينة مصير الحياة الحضرية ...إلى طريق مسدود**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.

٣٠. (خيتاوي محمد)، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**، دار رسلان، دمشق، ٢٠١٠.

٣١. (خناس إسماعيل)، **تحدي الطاقة في حوض المتوسط**، ترجمة سمير سعد، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٤.

٣٢. (رامونيه إيغناسيو), **حروب القرن الحادي والعشرين مخاوف وأخطار جديدة**, ترجمة خليل كلفت, دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣٣. (رشدي جمال)، **الصراع الدولي**، موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢.

٣٤. (رتليدج أيان)، **العطش إلى النفط**، ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦.

٣٥. (زلوم عبد الحي)، **حروب البترول الصليبية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥.

٣٦. (سعيد محمد السيد)، **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

٣٧. (سليمان عصام)، **مدخل الى علم السياسة**، الطبعة الثانية، دار النضال، بيروت، ١٩٨٩.

٣٨. (شات هاري)، **الديموقراطية الجديدة بدائل لنظام عالمي ينهار**، الشركة العالمية للكتاب ش.م.ل، بيروت، ٢٠٠٣.

٣٩. (شهاب مجدي محمود ، ناشد سوزي عدلي) ، **العلاقات الدولية الإقتصادية**، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠١٠.

٤٠. (طوروس وديع)، **الإقتصاد السياسي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١٠.

٤١. (عبدالله حسين)، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

٤٢. (عبد الخالق عبد الله)، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ،العدد ١٣٣، يناير ١٩٨٩.

٤٣. (عتيقة علي أحمد بسادة رأفت شفيق)، **النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي**، المعهد العربي للتخطيط، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، ١٩٨٥.

٤٤. (فرج الله فيصل أياد)، **مسؤولية الدولة عن إنتهاكات الشركات الدولية الخاصة العسكرية والأمنية في ضوء القانون الدولي الإنساني**، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠١٣.

٤٥. (كلير مايكل)، **دم ونفط أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين**، ترجمة أحمد رمو، دار الساقي، بيروت، ٢٠١١.

٤٦. (كلير مايكل)، **الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسين، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

٤٧. (مقلد إسماعيل صبري)، **الإستراتيجية والسياسة الدولية/المفاهيم والحقائق الأساسية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٧٩.

٤٨. (موراي ورويك)، **جغرافيات العولمة**، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣٩٧، فبراير ٢٠١٣.

٤٩. (ميلر مارسيل)، **العلاقات الدولية المعاصرة حساب ختامي**، ترجمة حسن نافعة، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٩.

٥٠. (نورينا هيرتس)، **السيطرة الصامتة**، ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٧.

٥١. (هاينبرغ ريتشارد)، **سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية**، الدار العربية للعلوم، ترجمة انطوان عبدالله ، بيروت، ٢٠٠٥.

٥٢. (هدية عبدالله، خالد محمد خالد، سعيد محمد السيد) ، **العرب ...والأزمة الإقتصادية العالمية حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسية**، دار الشباب للنشر، الكويت، ١٩٨٦.

٥٣. (هويل ديفيد، نخلة كارول)، **مأزق الطاقة والحلول البديلة**، ترجمة أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل، بيروت، ٢٠٠٨.

٥٤. (وودوارد بوب، فروم دافيد، ايزنستاد مايكل، هيكل محمد حسنين، الطيارة بسام، سماحة جوزيف، أبو شقرا اياد، خليفة نبيل)، **الامبراطورية الأميركية "الصقور" الحاكمة في أميركا والعالم**، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الشفق للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية. ٢٠٠٣.

-الدوريات والدراسات والمقالات

١. أبو جوده إلياس/(تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي)/الدفاع الوطني/العدد ٨٣/كانون الثاني٢٠١٣/ص ٢٥-٧٤.

٢. أبي صعب فارس/(حلقة نقاشية حول "العرب ومستقبل النفط)/ المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية /العدد ٤١٠/ نيسان ٤-٢٠١٣/ ص ١١٣-١١٥.

٣. الباسوس مريم/ (خيارات محدودة: أبعاد الموقف الغربي من أزمة أوكرانيا)/ السياسة الدولية/ العدد ١٩٦/ أبريل ٢٠١٤/ ص١٢٦-١٢٩.

٤. الجوهري خالد عبد العزيز/ (الإندماج ما بين الظاهرة والهوس)/ مجلة السياسة الدولية/ العدد١٤٠/ نيسان ٢٠٠٠/ ص ١٧٧-١٨٠

٥. أحمد، صافيناز محمد/ (ثروات بحر قزوين، تنافس دولي في وسط آسيا) /السياسة الدولية /يناير ٢٠٠٥.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221335&eid=471

٦. الجبوري صفاء حسين علي/ (الصراع الروسي–الأميركي على منطقة القوقاز ودوره في خلق توازن جديد للقوى الدولية) /مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية/ العدد الأول/ ٢٠١٠/ ص ٤٢٧–٤٥٦.

٧. الحجار محمد صبحي/ (الصراع على البحر الأحمر حقبة ما قبل)١٩٨٠/ العدد ٨١/ تموز ٢٠١٢/ ص ٥١–٩٠.

٨. الحسناوي حسن/ (التنافس الدولي في أفريقيا الأهداف ...والوسائل)/ المجلة العربية للعلوم السياسية/ العدد٢٩/شتاء ٢٠١١/ ص ١٠٦–١٢٥.

٩. حسن حمدي عبد الرحمن/ (إدارة بوش وعسكرة السياسة الأميركية تجاه أفريقيا)/ السياسة الدولية/العدد١٧٣/ يوليو٢٠٠٨/المجلد٤٣/ ص١٨٤–١٩٠.

١٠. الدسوقي أبو بكر / (أحداث "القرم" والحرب الباردة الجديدة)/ السياسة الدولية/ العدد١٩٦/ أبريل ٢٠١٤/ ص٦–٧.

١١. الربيعي إسماعيل نورى/(الجذور التاريخية لإمتيازات النفط العراقي) السياسة الدولية/ العدد ١٦٨/القاهرة/ أبريل٢٠٠٧/المجلد ٤٢/ص١٥٠–١٥٣.

١٢. الزبيدي وليد/ (العراق: المأزق والخلاص)/ المستقبل العربي/ العدد٣٨٦/ نيسان٢٠١١/ ص ٥٨–٧٦.

١٣. الشيخ نورهان/ (الخيار المتردد: هل تصبح "الطاقة" سلاحاً روسياً لإستعادة المكانة الدولية؟)/ ملحق تحولات استراتيجية/ العدد ١٩٦/ أبريل ٢٠١٤/ ص٢٣–٢٦.

١٤. الشيخ نورهان/ (مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية)/ السياسة الدولية/العدد١٨٦/ أكتوبر ٢٠١١/ ص١١٢–١١٥.

١٥. العناني خليل/(اللوبي النفطي الأمريكي ...النفوذ وآليات التأثير)/السياسة الدولية/مؤسسة الأهرام/القاهرة/ العدد١٦٤/أبريل ٢٠٠٦–المجلد٤١/ ص٤٤–٤٩.

١٦. العناني خليل/ (الإقتصاد الأميركي بين مطرقة الفساد وسندان العولمة)/ السياسة الدولية/ العدد ١٥٠/ أكتوبر ٢٠٠٢/ ص ٢٦٦–٢٧٠.

١٧. المشاط عبد المنعم/(سياقات مغايرة: تعريف الأمن القومي في ظل الدولة العربية الجديدة)/السياسة الدولية/العدد١٩٠/أكتوبر ٢٠١٢/المجلد٤٧/ص٣٤–٣٩.

١٨. الهباس خالد بن نايف/ (التنافس الدولي وأثره على العالم العربي)/ شؤون عربية/ عدد١٥٣/ ربيع٢٠١٣/ص١٧٦–١٩٦.

١٩. أيوب مدحت/ (النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار)/ السياسة الدولية/ العدد ١٩٦/ أبريل ٢٠١٤/ ص١٤٨–١٥١.

٢٠. المساوي محمد/ (جدلية التوافق والصراع في الفضاء السياسي المغربي)/ المجلة العربية للعلوم السياسية/ العدد ٣٣ شتاء ٢٠١٢/ ص ٩–١٥.

٢١. بارمانتييه ستيفان، (النظام الزراعي والغذائي المنهوب على حساب المصلحة العامة)، في كتاب، **أوضاع العالم٢٠١٣**، إشراف برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة هدى مقنّص، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣،ص ١٥٣–١٥٩.

٢٢. بشير هشام/ (التنافس على قمة العالم: صراع القوى الكبرى على القطب الشمالي)/ السياسة الدولية/العدد١٨٦/أكتوبر ٢٠١١/ص ١٠٤–١٠٧.

٢٣. بدوي منير/ (مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع)/الدراسات مستقبلية/العدد الثالث/جامعة أسيوط/يوليو١٩٩٧، ص ٣٥-٨٢.

٢٤. براي جون/ (جذب الشركات ذات السمعة الجيدة إلى المناطق الخطرة)/ في كتاب/ **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة–خيارات وتحركات/** بانون أيان، كوليير بول/ البنك الدولي تقرير بحوث السياسات، واشنطن، ترجمة فؤاد السروغي، الأهلية للتوزيع، ٢٠٠٥/ ص ٣٩١-٤٧٨.

٢٥. جيانج وينران/ (النمو الإقتصادي في الصين وسعيها لإمن الطاقة في أنحاء العالم)/ في كتاب/ **الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية التنافس على موارد الطاقة/** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية/ أبو ظبي/ ٢٠٠٨/ ص٣٢٥-٣٦٢.

٢٦. حقي توفيق سعد /(التنافس الدولي وضمان أمن النفط)/ مجلة العلوم السياسية/العدد٤٣/ ص١-٣٠.

٢٧. حسام أكرم/ (مردوخ نموذجاً: "الفاعل الفرد" ظاهرة جديدة في التفاعلات الدولية)/ السياسة الدولية/ العدد١٨٦/ أكتوبر ٢٠١١/ ص ١٠٠-١٠٣.

٢٨. حمودة عمرو كمال/ "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"/السياسة الدولية/مؤسسة الأهرام/القاهرة/ العدد١٦٤/أبريل ٢٠٠٦/ ص٥٠-٥٥.

٢٩. خدوري وليد/"البترول الصخري وفرص الإستقلال االطاقي للولايات المتحدة الاميريكية" /المستقبل العربي /العدد ٤٠٨/السنة الخامسة و الثلاثون /شباط–فبراير ٢٠١٣/ص٨٢-٩٦.

٣٠. شافعي بدر حسن/"الشركات العسكرية الخاصة ودورها في تفاعلات النظام الدولي"/السياسة الدولية/مؤسسة الأهرام/القاهرة/ عدد١٨٦/أكتوبر ٢٠١١ / ص٣٤-٤٤ .

٣١. دياب محمد/ (لصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز)/ شوؤن الأوسط/ العدد ١٠٥/ شتاء ٢٠٠٢/ ص١٥٠-١٦٧.

٣٢. دندن عبد القادر/ (إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" لتأمين ممرات الطاقة الصينية)/السياسة الدولية/العدد١٩٦/أبريل ٢٠١٤/ص ١٥٢-١٥٩.

٣٣. راشد سامح/ (تقدم نحو الماضي: تفاعلات جديدة بأدوات قديمة)/السياسة الدولية/العدد١٨٨/أبريل ٢٠١٢/المجلد٤٧/ ص٨٨-٩٠.

٣٤. راشد سامح / (تحديات جديدة وظواهر متصاعدة)/ السياسة الدولية/ العدد١٨٦/ أكتوبر ٢٠١١/ ص٩٨-٩٩.

٣٥. راشد باسم/ (تهديد جيوستراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية) /السياسة الدولية/العدد١٩٦/ أبريل ٢٠١٤/المجلد٤٩/ ص ١٢٢-١٢٥.

٣٦. روس مايكل/ (لعنة الموارد الطبيعية كيف يمكن للثروة أن تجعل منك فقيراً)/ في كتاب**/ الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة/** أيان بانون وبول كوليير/ ترجمة فؤاد سروغي/ الأهلية للنشر والتوزيع/ ٢٠٠٥/ ص٤٣-٧٥.

٣٧. زعرور حسن/(الأثار الإقتصادية والإجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات) /مجلة الدفاع الوطني/العدد ٢٥ /١-٧-١٩٩٨. http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?4364

٣٨. شرّو جان / (الحرب الأفغانية حلقة في سلسلة الصراع الدولي على البترول في الشرق الأوسط)/ مجلة الدفاع الوطني/ ١-٧-٢٠٠٢. http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?1013

٣٩. طاهر جميل/ (آفاق التعاون العربي–الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام ٢٠٣٠: تحديات وفرص، النفط والتعاون العربي)/ المجلد٣٤/العدد١٢٤/ شتاء ٢٠٠٨/ ص٩-١١.

٤٠. طلعت عبد المنعم/(القيادة الاميركية في إفريقيا ..الأبعاد والتداعيات)/ السياسة الدولية/ القاهرة/ العدد ١٧٩/ يناير٢٠١٠/ المجلد٤٥/ ص٩٤-١٠٣.

٤١. عبدالله أحمد عباس، جاسم أحمد محمد /(دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي)/ مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة/ العدد التاسع والعشرون/2012/ ص٥١-٧٠.
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=53458

٤٢. عبدالله حسين/(المخاطر المحيطة بنفط الخليج)/ السياسة الدولية/ مؤسسة الأهرام/القاهرة/ العدد ١٧١/يناير ٢٠٠٨/ ص٣٤-٣٧.

٤٣. عبد الحليم أميرة/(الغرب الأفريقي: نيجيريا بين الداخل الديني والخارج النفطي) /السياسة الدولية/ القاهرة/العدد١٨٨/ أبريل٢٠١٢/ ص١٤٢-١٤٧.

٤٤. عبد الحليم أميرة/ (نيجيريا....إستعادة الإستقرار)/السياسة الدولية/النشرة الإلكترونية.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=639909&eid=122

٤٥. عبد الرحمن حمدي/(دور التدخلات الأجنبية في أزمة السودان)/ السياسة الدولية/ القاهرة/ العدد ١٨٣/ يناير ٢٠١١/المجلد٤٦/ ص١٦٤-١٦٧.

٤٦. عبد العزيز أحمد، الطحان زكريا جاسم، عبد الجليل فراس/ (الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية)/ مجلة الإدارة والإقتصاد/العدد الخامس والثمانون/ ٢٠١٠/ ص١١٣-١٣٥.

٤٧. عبد العاطي عمرو/(أمن الطاقة.. تكلفة عسكرية متصاعدة)/ السياسة الدولية/ القاهرة/ العدد ١٨٠ /أبريل ٢٠١٠/ المجلد ٤٥/ ص١٨١-١٨٤.

٤٨. عبد العظيم حمدي/(المال والسياسة: التمويل الخارجي للتفاعلات الانتقالية داخل الدول العربية) /السياسة الدولية/ العدد١٨٦/ أكتوبر ٢٠١١/ ص٧٢-٧٧.

٤٩. عبد الشافي عصام محمد/ (استراتيجيات متعثرة: القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا)/ السياسة الدولية/العدد١٩٦/أبريل ٢٠١٤/ص ٣٤-٤٦.

٥٠. عبد القوي سامي صبري/ (أزمة الشمال: تحديات ما بعد انفصال الجنوب في السودان)/السياسة الدولية/العدد١٨٦/إكتوبر ٢٠١١/ ص١٤٤-١٤٧.

٥١. عبدالله عبد الخالق/ (تغييرات إستراتيجية السياسة الأميركية في العالم العربي بعد الثورات)/السياسة الدولية/ العدد١٩٣/ يوليو٢٠١٣/ المجلد٤٨/ ص ١٠-١٨.

٥٢. علي خالد حنفي/(الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي) /السياسة الدولية/ملحق العدد١٩٠/أكتوبر٢٠١٢/ص٥-١٠.

٥٣. على خالد حنفي /(النفط الإفريقي..بؤرة جديدة للتنافس الدولي)/ السياسة الدولية/يناير ٢٠٠٦.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221653&eid=4846

٥٤. علي خالد حنفي/(إتفاق تقاسم الثروة: هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الإنفصال؟)/السياسة الدولية/أبريل ٢٠٠٥/الموقع الإلكتروني.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221380&eid=4846

٥٥. علي خالد حنفي/ (ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول)/السياسة الدولية/ ملحق"اتجاهات نظرية" العدد١٩٢/ أبريل ٢٠١٣/ ص٣-٤.

٥٦. علي نوران شفيق/ (الانكشاف التنموي: جدلية العلاقة بين رأس المال العابر للقومية ومراحل التغيير)/ السياسة الدولية/ ملحق اتجاهات نظرية/ العدد١٩٢/أبريل ٢٠١٣/ ص١٧-٢٢.

٥٧. عوني مالك/ (العامل المراوح: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي)/ ملحق تحولات إستراتيجية/ السياسة الدولية/ العدد ١٩٦/أبريل ٢٠١٤/ص ٣-٤.

٥٨. عوني مالك/ (إنذار مبكر: التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط)/ السياسة الدولية/ العدد١٨٦/أكتوبر ٢٠١١/ ص ١٢٤-١٢٧.

٥٩. عيسى محمد عبد الشفيع/(الخليج والإقتصاد السياسي للإستثمارات الأجنبية)/ السياسة الدولية/العدد ١٧١/ يناير ٢٠٠٨/ ص٣٨-٤٣.

٦٠. غيبو أوريان، (منظمة الصحة العالمية ومختبرات الأدوية، بين التبعية المشتركة وشكوك التواطؤ)، في كتاب، **أوضاع العالم ٢٠١٣**، إشراف برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة هدى مقنّص، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٦٠-١٦٦.

٦١. فافينك جان بيار/ (آفاق الإستثمار لشركات النفط الأجنبية: المخاطر والإتفاقيات)/ في كتاب/ **النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الإقتصادي**/ بو ظبي/ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية/ ٢٠٠٧/ص ٢١٩-٢٤٠.

٦٢. فهمي جورج ثروت/ (أوروبا وإفريقيا.......استراتيجية جديدة للتنافس)/ السياسة الدولية/مؤسسة الأهرام/القاهرة/ عدد١٦٣/يناير ٢٠٠٦/المجلد ٤١/ص١٥٢-١٥٥.

٦٣. فيدال دومينيك/ (نزاعات وجيوسياسية جديدة)، في كتاب، **أوضاع العالم ٢٠١٣**، إشراف برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة هدى مقنّص، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ٨١-٩٢.

٦٤. قنديل أحمد/ (تردد الصدى: حلم الإكتفاء في الطاقة ومستقبل الدور الأمريكي عالمياً)/ ملحق السياسة الدولية/العدد ١٩٦/ أبريل ٢٠١٤/ ص ١٧-٢٢.

٦٥. لوشياني جياكومو/ (سياسات الطاقة في الإتحاد الأوروبي)/ **في كتاب /المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة: الإنعكاسات على منطقة الخليج العربي**مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية/أبو ظبي/٢٠٠٦/ ص١٤٨-١٤٩.

٦٦. محمد خديجة عرفة /(الصين وأمن الطاقة ...رؤية مستقبلية) /السياسة الدولية/مؤسسة الأهرام/القاهرة/ العدد١٦٤/أبريل ٢٠٠٦- المجلد٤١/ص٥٦-٥٩.

٦٧. محمد خديجة عرفة / (قيود الصعود: الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية)/ ملحق تحولات إستراتيجية/ السياسة الدولية/ العدد ١٩٦/أبريل ٢٠١٤ / ص٢٧-٣٢.

٦٨. محمد هيفاء أحمد/ (ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر)/ مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد /العدد السادس والأربعون/ ص٩٥- ١١٣.http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60704

٦٩. مرعي نجلاء/ (أعراض الإنفصال: الصراع على النفط بين شمال وجنوب السودان) /السياسة الدولية/ العدد ١٨٨/ أبريل٢٠١٢ /ص١٢٠-١٢٥.

٧٠. مطاوع محمد/ (أولويات متجددة: توجهات إدارة أوباما الثانية إزاء الشرق الأوسط)/ السياسة الدولية/العدد١٩٣/ يوليو٢٠١٣/المجلد ٤٨/ص٤١-٤٢.

٧١. نوار إبراهيم/ (غاز الشرق: خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الاوسط)/السياسة الدولية/ العدد ١٨٨/القاهرة/ أبريل ٢٠١٢/المجلد ٤٧/ ص١٢-١٩.

٧٢. هلال رضا محمد/(الشركات المتعددة الجنسيات والديموقراطية في الدول النامية)/ السياسة الدولية/أبريل ٢٠٠١. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=793951&eid=370

٧٣. يونس عبير ربيع / من الهيمنة إلى التعددية: صعود "القيادة التشابكية" في النظام الإقتصادي العالمي/السياسة الدولية/ ملحق اتجاهات نظرية/العدد١٩٦/ أبريل ٢٠١٤/ ص٢١-٢٦.

٧٤. حروب في سبيل النفط في العالم، مجلة بدائل، العدد الأول، ربيع ٢٠٠٤، ص٣٣- ٣٤.

-ندوات وورشات عمل

١. الكواز أحمد ،(التجارة الخارجية والتنمية)، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ورشة عمل، بيروت، شباط ٢٠١٢.

٢. العربي أشرف، (الإستثمار الأجنبي المباشر)، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ورشة عمل، بيروت، شباط ٢٠١٢.

تقارير وقرارات

١. قرار الجمعية العامة/ A/RES/49/130 / تاريخ١٩ ديسمبر ١٩٩٤.

٢. القرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز ضد الأقليات وحمايتها /٨ /تاريخ ١٩٨٨.

٣. القرار الصادر عن الجمعية العامة /مجلس حقوق الإنسان/A/HRC/8/5 الدورة الثامنة / بتاريخ ٤/٤/ ٢٠٠٨. http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G08/128/59/PDF/G0812859.pdf?OpenElement

٤. القرار الصادر عن الجمعية العامة/ مجلس حقوق الإنسان/ رقم A/HRC/8/5/Add.2الدورة الثامنة/ بتاريخ ٢٣/أيار/٢٠٠٨. http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G08/136/59/PDF/G0813659.pdf?OpenElement

القرار الصادر عن الجمعية العامة /مجلس حقوق الإنسان

5. http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/515/68/PDF/N0851568.pdf?OpenElement

٦. القرار الصادر عن الجمعية العامة /مجلس حقوق الإنسان/ رقم/A/HRC/17/31 الدورة السابعة عشر/بتاريخ ٢٠١١/٣/٢١. http://www2.ohchr.org/SPdocs/Business/A-HRC-17-31_ar.doc

7. http://apf.francophonie.org/IMG/pdf/2012_session_politic_Rapport19_Ressourcesnaturelles.pdf

٨. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، ٢٠٠٤. http://unctad.org/ar/docs/iteteb20037_ar.pdf

9. Sipri Year Book 2010, Armaments, Disarmaments and International Security, Solna, Suede, 2010. http://www.sipri.org/yearbook/2010/files/SIPRIYB201002A.pdf

10. Sipri Year Book 2011, Armaments, Disarmaments and International Security, Solna, Suede, 2011. http://www.sipri.org/yearbook/2011

11. http://www.grip.org/sites/grip.org/files/LIVRES_DU_GRIP/E-BOOKS/SIPRI_2013/SIPRIYB13SummaryFR.pdf
12. le rapport de l'ONU en mars 2000 à La Haye; le Congrès mondial de l'eau en mars 1998 à Paris.
13. PNUD, rapport sur le développement en Afrique 2012. Vers une sécurité alimentaire durable, PNUD 2012.
14. Rapport sur le droit à un logement convenable en tant qu'élément du droit à un niveau de vie suffisant, E/CN.4/2002/59.
15. www.worldbank.org
16. https://icsid.worldbank.org/ICSID/Index.jsp
17. Rapport final sur la " Mondialisation et ses effets sur la pleine jouissance des droits de l'homme », élaborés par M. J. Oloka-Onyango et Mme Deepika Udagama experts de la Sous-commission de la promotion et de la protection des droits de 'homme de l'ONU, E/CN.4/Sub.2/2003/14. http://www.cetim.ch/fr/documents/mond-2000-13-fra.pdf
18. S/RES/864 (1993) ,§19.
19. S/RES/1306 (2000), §1
20. S/RES/1267 (1999), § 4.
21. S/RES/1493 (2003), § 20
22. S/RES/1572 (2004), § 7.
23. S/RES/1591 (2005), §3
24. U.N.Doc.A/RES/3202(S-VI).
25. E/CN.4/RES/2005/69
26. http://www.un.org/arabic/documents/GARes/52/res52087.htm
27. Effets des sociétés multinationales sur le développement et sur les relations internationales", ST/ESA/6, 1974, P27.
28. http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Transnational-corporations-(TNC).aspx
29. http://www.cetim.ch/fr/documents/mond-2000-13-fra.pdf
30. http://www.ohchr.org/ar/ProfessionalInterest/Pages/InternationalLaw.aspx
31. General Assembly resolution 54/263 of 25 May 2000 entered into force on 18 January 2002), U.N. Doc. A/RES/54/263.
32. Paragraph 8 Vienna Declaration; Vienna Declaration and Programme of Action, World Conference on Human Rights, Vienna, 14-25 June 1993, U.N. Doc. A/CONF.157/24 (Part I) at 20 (1993).
33. Resolution "Human Rights and Extreme Poverty" of April 23, 2001, U.N. Doc. E/CN.4/RES/2001/31.
34. Article 11 of General Assembly Resolution 58/225 "Role of the United Nations in promoting development in the context of globalization and interdependence" of December 23, 2003; U.N. Doc. A/RES/58/225

35. Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, livre vert, commission européenne, juillet 2001. http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX:52001DC0366
36. ESOSOC Resolution 1721(LIII) -28-JULY-1972, U.N .Doc.E/RES/1721(LIII)and Report of 22-May- 1974, U.N. Doc.E/5500.
37. Nations Unies, Conseil économique et social, Commission des sociétés transnationales : Rapport sur la première session, E/5655 ; E/C.10/6 (New York, 1975, §§ 6 et 9). http://unctc.unctad.org/data/e73iia11a.pdf
38. Trial of the Major War Criminals before the International Military Tribunal, vol. 22, p12.
39. http://www1.umn.edu/humanrts/resolutions/SC98/1173SC98.htm
40. http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf
41. http://www.oecdwatch.org/docs/OECD_Watch_5_years_on.pdf.
42. E/CN.4/Sub.2/RES/1998/8
43. E/CN.4/Sub.2/RES/2003/16
44. E/CN.4/2005/L.87, 15 avril 2005.
45. International Labour Organisation: Fundamental Principles and Rights at Work and its Follow Up adopted June 18, 1998, available at www.ilo.org – November 22, 2004.
46. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---actrav/documents/publication/wcms_172623.pdf
47. Organization For Economic Co-operation And Development, Measuring Globalization, Oecd Guidelines For Multinational Enterprises (2000); International Labor Office, Tripartie Declaration Of Principles Concerning Multinational Enterprises& Social Policy { 8 (3d ed. 2001); United Nations Global Compact www. unglobalcompact.org
48. http://www.oecd.org/dataoecd/56/39/1922470.pdf
49. Annexed to the 1976 OECD Declaration on International Investment and multinational Enterprises, 21 June 1976; (1976) 15 ILM 967.
50. - Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo, Security Council Resolution 1457 (2003) of January 24, 2003, U.N. Doc. S/RES/1457 (2003); and 1499 (2003) of August 13, 2003, U.N. Doc. S/RES/1499 (2003).
51. Paragraph 10, 12 Final Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo of October 23, 2003; U.N. Doc. S/2003/1027.
52. OCDE, Outil de sensibilisation au risque destiné aux entreprises multinationales opérant dans les zones à déficit de gouvernance, 2006, p42.
http://www.oecd.org/fr/daf/inv/investissementpourledeveloppement/36885830.pdf.
53. http://www.kimberleyprocess.org.
54. 2002 Plan of Implementation of the World Summit on Sustainable Development, in UN, 'Report of the World Summit on Sustainable Development', UN Doc. A/CONF.199/20, Sales No. E.03.II.A.1, paragraph 18(c).

55. OECD, ‘Decision of the OECD Council on the OECD Guidelines for Multinational Enterprises’, C(2000)96/FINAL, adopted by the Council at its 982nd session, 26--27 June2000, Part I, para. 2.
56. http://www.icj.org/dwn/database/JointCSOStatement_GPs_13Jan.pdf
57. 1994 Agreement on Trade Related Investment Measures, Marrakesh, 15 April 1994 annex 1A of the 1994 (Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organisation), 1868 UNTS 186.
58. The national security strategy of the United States of America, Washington, white house, May 2010.

http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

59. http://www.icj.org/dwn/database/JointCSOStatement_GPs_13Jan.pdf
60. 1994 Agreement on Trade Related Investment Measures, Marrakesh, 15 April 1994 annex 1A of the 1994 (Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organisation), 1868 UNTS 186.
61. Kofi Annan, UN Press Release SG/SM/6881 of February 1, 1999, http://www.un.org/News/Press/docs/1999/19990201.sgsm6881.html

–المواقع الإلكترونية

١. أمال وشنان/ الإهتمام الأميركي بالنفط في نيجيريا: دراسة في الأسباب والآليات/ الحوار المتمدن/العدد٤٣٣٠/٢٠١٤.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395045
٢. نوزاد عبد الرحمن الهيتي/ الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإقتصاد العالمي/ بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية/ السنة الرابعة/ العدد٣٢/ ك٢٠٠٧.
http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=656
٣. كريم نعمة/ "أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الإقتصادي العالمي الجديد"/ مجلة علوم إنسانية/مجلة شهرية الكترونية/ السنة الثالثة/ العدد٢٧/ آذار ٢٠٠٦.www.uluminsania.net
٤. عزوز عبد القادر /الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الإقتصاد العالمي/جريدة الجماهير/٨-٣-٢٠٠٦.
٥. علي سليم كاطع/ التواجد العسكري الامريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)/ جامعة بغداد/ العدد٤٥/ ص١٣٥-١٤٦.http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60675
٦. تشومسكي: أمريكا تنهار .. والشركات متعددة الجنسيات تحكم العالم
http://www.gn4me.com/gn4me/details.jsp?artId=4178299
٧. سكاف محمد وليد/ حق إستخدام القوة ودوره في العلاقات العامة/ اللجنة العربية لحقوق الإنسان/٠٣-٠٢-٢٠٠٩. راجع:
http://www.achr.eu/art575.htm
٨. قضايا عالمية,شباط/ فبراير، ٢٠٠٦, المجلة الإلكترونية – يو أس أيه, ص٤-٥.
http://usinfo.state.gov/journals/journalsarab.htm
٩. شافعي بدر حسن /الكونغو.. شركات النهب تؤجج الصراعات/٣-١٢-٢٠٠٨.
www.onislam.net/.../110887-2008-12-03%2012-25-50.html

باللغة الأجنبية

–Français

–LIVRES

10. Bergier Jacques, Bernard Thomas, **La Guerre Secrète Du Pétrole**, Editions Denoël, 1968, Editions Flammarion, 1971.

11. Chouet, Alain, **Au Cœur Des Services Spéciaux**, La Découverte, Paris, 2010.
12. Corm, Georges, **Pour une lecture profane des conflits : sur le "retour du religieux" dans les conflits contemporains du Moyen–Orien**t, Paris, La Découverte, 2012.

13. Dupuy, Jean –Pierre**, l'avenir De l'économie**, Flammarion, 2012.

14. Halimi, Serge, **Les nouveaux chiens de garde**, Raisons d'agir, 2005.

15. Horman, Denis, **Mondialisation excluante, nouvelles solidarités: soumettre ou démettre l'OMC**, coédition CETIM, Gresea, L'harmattan, octobre 2001.

16. le Floch- Prigent, Loik**, Affaire Elf, Affaire d'Etat**, Gallimard, 2001.

17. Mollier, Jean–Yves, **Où va le livre ?**, La Dispute, 2003.

18. Rousselot, Gilles, Le Pétrole, Le Cavalier Bleu, Paris, 2003.

19. Ramonet, Ignacio, **Guerres du XXI Siècle**, Galilée, Paris, 2002.

20. Sapir, Jacques, **La Démondialisation**, Seuil, Paris, 2011.

21. Vershave, François Xavier, **la françafrique. Le plus long scandale de la république**, éditions Stock, 1998.

22. Ziegler, Jean, **Les Nouveaux Maîtres Du Monde**, La fayard, Paris, 2002.

23. Ziegler, Jean, **L'empire De La Honte,** fayard, 2005.

–Revues

1. Abramovici Pierre, "Activisme militaire de Washington en Afrique", Le Monde Diplomatique, juillet 2004, pp 14–15.

2. Airault Pascal, Ballong Stéphane, Meyer Jean–Michel, Pauron Michael, "Les Frontieres de la Discorde", Jeune Afrique, n°2567, Mars 2010, pp 79–83.

3. Bailes, Alyson J.K, Holmqvist Caroline, "Quel rôle pour le secteur privé?", Problèmes Economiques, n°2900, 24 mai 2006, pp33-38.

4. Cedro, Jean Michel, Multinationales "L'effet XXL, Enjeux hors série, n°1, décembre 2005, pp38-39.

5. Chavagneux Christian, "les multinationales définissent –elles les règles de la mondialisation?", Politique étrangère ,3:2010, pp553-563.

6. Chavagneux, Christian, "les multinationales définissent-elles les règles de la mondialisation?", Problèmes Economiques, n° 3014, 2 mars 2011, pp20-25.

7. Chavagneux, Christian, La montée en puissance des acteurs non étatiques, Cahier du GEMDEV n°29-Développement durable: quelles dynamiques ?, pp27-43. http://www.gemdev.org/publications/cahiers/pdf/29/Cah_29_CHAVAGNEUX.pdf

8. Chapleau Philippe, Misser François, "Le Retour Des Mercenaire", Politique Internationale, La Revue, n°94, Hiver, 2002. http://www.politiqueinternationale.com/revue/read2.php?id_revue=9&id=313&content=texte

9. Coiteux Martin, "la mondialisation et le quasi pouvoir de régulation des ONG a vocation politique", Management international, 16(4), pp57-69.

10. Cohen Samy, Les états face aux nouveaux acteurs, pp1-12. .http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/0204-Cohen-FR-1-3.pdf

11. Dron Dominique, "Environnements; les enjeux du prochain siècle", Ramsès, 2001, pp 95-114.

12. Duval Guillaume, Rester ou délocaliser?, problèmes économiques, n°3014, 2 mars 2011, pp10-12.

13. Encel Fréderic, "le pétrole du moyen-orient est-il géopolitiquement si précieux? Réflexions autour D'une contestable centralité économique, stratégique et énergétique", Revue Management & Avenir n° 42, pp 281-292.

14. Faucher Philippe, Niosi Jorge, « L'état et les firmes multinationales», études internationales, vol. 16, n° 2, 1985, pp 239-259.

15. Haghigat Chapour, Le Koweit, un pion dans le jeu americain, Manière De Voir, n°120, déc. 2011, janvier 2012, pp29-31.

16. Hohnen Paul, l'observateur de l'OCDE, N" 270/271, Décembre 2008-janvier 2009, pp18-20.

17. Keen, David," une analyse économique des guerres civiles : l'usage stratégique de la violence", problèmes économiques, n°2609, Mars 1999, pp27-32.

18. Lamotte Olivier, Porcher Thomas, "Stratégie des compagnies pétrolières internationales et partage de La rente: le cas du Congo", Revue management & avenir, n° 42, pp 310-327.

19. Lopez Philippe Sébille, les hydrocarbures au Nigéria et la redistribution de la rente pétrolière, Afrique contemporaine, n° 216, avril 2004, pp157-181.

20. Maclacha Yacha, l'embargo pétrolier a-t-il provoque Pearl harbor?, Guerres et histories, n° 9, pp44-45.

21. Makki, Sami, Externaliser la défense: la politique américaine, problèmes économiques, n"2936, 5 décembre 2007, pp42-48.

22. Mazzuchi, Nicolas, Emprises stratégique de l'état et puissance internationale, Geoéconomie, printemps 2012, pp117-131.

23. Mestrallet Gérard, Un monde sans pétrole, enjeux les Echos, hors série n°1, décembre 2005, pp12-15.

24. Meidan Michal, le pétrole et la chine-Afrique: plus qu'une relation commerciale: problème économique, n° 2996, 26 mai 2010, pp 8-14.

25. Noël Pierre, Les Etats-Unis et le pétrole: de Rockefeller a la guerre du golfe, Questions Internationales n°2 – juillet-août 2003, pp30-38.

26. Pertuzio, André, le pétrole et la géographie des conflits, Géostratégiques n° 38, 1er trimestre 2013, pp 21—27.

27. Ramonet, Ignacio, Désarmer les marchés, le monde diplomatique, 1/12/1997. http://www.monde-diplomatique.fr/1997/12/RAMONET/5102

28. Sachwald, Frédérique, réseaux contre nations? Les multinationales XXIe siècle, Ramses, 2000, pp165-176.

29. Sereni, Jean- Pierre, "échec dune guerre pour le pétrole", Le monde Diplomatique, n° 708, Mars 2013, pp 8-9.

30. Stoffaes Christian, Auverlot Dominique, poliquen Hervé, La sécurité gazière de l'Europe à la dépendance à l'interdépendance, problème économique, 26 mai 2010, pp15-22.

31. Strange Susan: Traîtres, agents doubles ou chevaliers secourables? Les dirigeants des entreprises transnationales, in Michel Girard: L'individu dans la politique internationale, Paris Economica, 1994, pp217-229.

32. Le gaz de schiste, nouveau trésor énergétiques, Problèmes économiques, mercredi 26 mai 2010, n° 2996, p10.

33. L'Observateur de l'OCDE, n° 275, Novembre 2009, p31.

34. L'Observateur de l'OCDE, n° 285 T2, 2011, pp7-8.

-Sites Internet

1. Bismuth Régis, La Responsabilité Des Entreprises Multinationales Pour Violation Du Droit International Humanitaire, Jean-Marc SOREL et Svetlana ZASOVA, Les menaces contre la paix et la sécurité internationales : nouveaux défis et nouveaux enjeux, Publication de l'IREDIES, n°1, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, pp129-161.
   http://www.univ-paris1.fr/fileadmin/IREDIES/Projet_MARS/MARS_Livre_blanc.pdf

2. Chevalier, Jean-Marie, Pétrole : dépendances et turbulences, Politique Internationale, La Revue n°105, Automne, 2004.
   http://www.politiqueinternationale.com/revue/read2.php?id_revue=19&id=96&content=texte

3. Deplanche, Pierre, l'enjeu stratégique du schiste, aege, 18/4/2011, p6. www.aege.fr
4. Caillet, Marie-Caroline, Ngom Gora, les entreprises transnationales et leur responsabilité sociétale. www.sherpa.org.

5. Dinan William, Spinwatch, Wesselius Erik, Corporate Europe Observatory, Avril 2010, Bruxelles Un paradis pour les lobbies, Passerelles, le pouvoir des entreprises transnationales, n°5, pp53-59.
   http://mercredis.coredem.info/_docs/revuetransnationales.pdf
6. Janot, Pierre, Firmes transnationales, Corruption, Etats, AFRI, 10-09-2005, pp 426-435. http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/afri2005_janot.pdf
7. Hellendorff, Bruno, Ressources naturelles, conflits et construction de la paix en Afrique de l'Ouest. http://www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/2012/Rapport_2012-7.pdf

8. Lalumière, Jean-Sébastien, Richard, Alexis Le pétrole : l'or noir du XXe siècle, Université du Québec à Montréal – UQÀM, Montréal, 15 mai 2002,
   http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/KAIROS_1__final.pdf-
9. Özden, Melik, Les sociétés transnationales et Droits humains, Programme Droit Humains du Centre Europe - Tiers Monde (CETIM), 1 Novembre2005, p 16. www.cetim.ch/fr/documents/bro2-stn-A4-fr.pdf

10. http://webplaza.pt.lu/greenpea/nowar/barons.htm.

11. Teitelbaum Alejandro, Özden Melik, Sociétés Transnationales Acteurs Majeurs Dans Les Violations Des Droits Humains, CETIM, Décembre 2011, p4. URL: http://cetim.ch/fr/publications_cahiers.php
12. http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAEA2B0E020140312

13. http://www.theguardian.com/world/2002/oct/22/congo.rorycarroll

14. http://www.utne.com/community/wolfowitz-admits-iraq-war-planned-two-days-after-9-11.aspx-

15. http://www.rockarch.org/philanthropy/pdf/RockefellerPhilanthropy.pdf

16. http://educationnext.org/what-is-good-for-general-motors/

17. Attac contre l'empire Nestlé, édité par attac-Vaud, mai 2005.

18. http://www.tni.org/sites/www.tni.org/files/download/eulactncs.pdf

19. http://www.ca11.uscourts.gov/opinions/ops/200615851.pdf

20. https://www.courtlistener.com/flsd/d34k/licea-v-curacao-drydock-co-inc/cited-by/

21. http://www.utexas.edu/law/faculty/lmullenix/info/does_v_gap.pdf

22. http://www.multiwatch.ch/fileadmin/Dateien/NestleKolumbien_Olaya.pdf

23. http://earthrights.org/unocal/index.shtml

24. http://www.earthrights.org/news/press_unocal_settle.shtml

25. http://www.business-humanrights.org/Categories/Lawlawsuits/Lawsuitsregulatoryaction/LawsuitsSelectedcases/PfizerlawsuitreNigeria?sort_on=sortable_title&batch_size=10&batch_start=4-

26. Changing relationships between International Non-Governmental Organizations and the United Nations. http://www.uia.org/archive/ingos-un

27. http://ethicaltrade.org

28. www.voluntaryprinciples.org.

29. http://www.fian.org/news/press-releases/CSOs-respond-to-ruggies-guiding-principles-regarding-human-rights-andtransnational- corporations/?searchterm=ruggie www.unglobalcompact.org

30. http://apoya-al-ecuador.com/ar/category/%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%B6%D8%AF-%D8%B4%D9%8A%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%86/page/2

31. Les entreprises multinationales dans des situations de conflits violents et de violations généralisées des droits de l'homme, Organisation de Coopération et de Développement économiques, 2002. www.oecd.org/fr/pays/myanmar/2757798.pdf

32. http://www.business-humanrights.org/LegalPortal/Home/Countrywhereallegedabusetookplace

33. http://www.globalpolicy.org/component/content/article/163/28126.html

34. http://money.cnn.com/magazines/fortune/fortune500/2013/full_list/index.html?iid=F500_lp_toprr

35. http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=31515114

36. http://www.partagedeseaux.info/article85.html

37. http://www.greenpeace.ca/f/campagnes/dossiers/bhopal/

Dossier de presse, Les Amis de la Terre, 7 villageois camerounais attaquent Rougier devant les tribunaux francais.

38. http://asso-sherpa.org/sherpa-content/docs/association/histoire/Agriculteurs_camerounais.pdf

39. http://www.lalibre.be/article.phtml?id=10&subid=391&art_id=113116.

40. Medias, la pensée unique aux mains des multinationales. http://collectif.croac.free.fr/download/groupes_et_medias.rtf

41. http:/www.eia.gov/

42. http://www.medelu.org/L-Equateur-et-les-mains-sales-de

43. http://www.business-humanrights.org/LegalPortal/Home/Countrywhereallegedabusetookplace

English

-BOOKS

1. Busse Matthias, **Democracy and FDI**, HWWA Discussion Paper 220.

2. Brzezinski, Zbigniew, **the Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives,** USA, Basic Books, 1998.

3. Brownlie, Ian, **Principles of Public International Law**, Oxford University, Clarendon press, fourth edition, 1990.

4. Chellaney Brahma, **Water Peace and War: Confronting the Global Water crisis**, USA, Rowman & Littlefield Publishers, 2013.

5. Clapaham Andrew, Human Rights Obligations of Non-State Actors, oxford, 2006.
6. Dixon C.J., Drakakis-Smith D.W, Watts H.D, "**Multinational Corporations and the Third World**", Groom Helm, London &Sydney, 1986.
7. Dicken Peter, **Global Shift: Reshaping the Global Economic Map in the 21st Century**, fourth edition, Sage publications, 2003.
8. Galtung, Johan, **Violence, Peace, and Peace Research**, Journal of Peace Research, Vol. 6, n° 3 ,1969, p167-191. In Peace Studies: Critical Concepts in Political Science, Volume 1, edited by Matthew Evangelista, Routledge, U.S.A, 2005.
9. Kriesberg, Louis, **Constructive Conflicts: From Escalation to Resolution**, Rowman and Littlefield Publishers, Lanham, Maryland, 1998.
10. Korten David C., **when corporations rule the worl**d, Kumarian Press Inc. and Berrett-Koehler Publishers, Inc, 2005.
11. Klare, Michael T, **"Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict**", Metropolitan Books, New York, 2001.
12. Kinsey, Christopher, **Corporate Soldier and International Security: The Rise of Private Military Companies**, 196, Routledge, 2006.
13. Keck Margaret.E., Sikkink, Kathryn, **Activists beyond Borders**, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998.
14. Ross, Michael L, "**The oil Curse how petroleum wealth shapes the development of nations**", Princeton University Press, New Jersey, 2012.
15. St.Clair, Jeffry, **Grand theft Pentagon: how war contractors Rip off America and threaten the world**, common courage press, 2005.
16. Strange Susan, **The Retreat of the State: The diffusion of Power in World Economy**, Cambridge University press, Cambridge, 1996.
17. Sassen, Saskia, **Losing Control? – Sovereignty in an Age of Globalization**, Columbia University Press 1996.
18. Vernon Raymond, **Sovereignty at bay: the multinational spread of U.S. enterprises**, Longman, 1971.
19. Hymer Stephen, **the International Operations of National Firms**, 1960 Cambridge, Mass, MIT Press, 1976.
20. Edward L.Morse, Amy Myers Jaffe, S**trategic Energy Policy Challenges for the 21st Century**, Council on Foreign Relations Press, USA, 2001.

21. Wallace, Cynthia Day, **Legal Control of the Multinational Enterprise: National Regulatory Techniques and the Prospectus for International Controls**, The Hague, Martinus Nijthoff, USA, 1982.

22. Zerk Jennifer A., **Multinationals and Corporate Social Responsibility**, Cambridge university press, 2006.

Periodicals and Article

1. Abby Ellin, suit says chevron Texaco dumped poisons in Ecuador, New York Times, 8-may-2003.
http://www.nytimes.com/2003/05/08/business/suit-says-chevrontexaco-dumped-poisons-in-ecuador.html

2. Acemoglu Daron, Mikhail Golosov, Aleh Tsyvinski, PierreYared, A Dynamic Theory of Resource War (December 31, 2010). MIT Department of Economics Working Paper No. 11-1. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1737990 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1737990
3. Adeyeye Adefolake, 'Corporate Responsibility in International Law: Which way to Go', 2007 11 Sybil 144.
4. Borger, Julian: "Dirty" war for profit evades reach of law', Guardian Weekly, May 6-12, 2004, page 6, with references to CACI International, a military and intelligence contractor of the Pentagon and the CIA.
http://www.theguardian.com/guardianweekly/story/0,12674,1210237,00.html
5. Caves, Richard, International Corporations: The Industrial Economies of Foreign Investment, Economica, février 1971, pp. 1-27.

6. Cassel Doug, Corporate Aiding and Abetting of Human Rights Violations: Confusion in the Courts, 6 NW. J. http://scholarlycommons.law.northwestern.edu/njihr/vol6/iss2/4/

7. Chesterman, Simon, Oil and Water: Regulating the Behavior of Multinational Corporations through Law. New York University Journal of International Law and Politics, Vol.36, pp307-329, 2004. http://ssrn.com/abstract=969592.

8. Clapham Andrew, Corporations and Human Rights: A Theory of Legal Responsibility, 111 Y L.J. 443, 462–465 (2001).
9. Colgan Jeff.D, Oil and Revolutionary Governments: Fuel for international Conflict, International Organization 64, fall 2010, p661-694.
10. Collier Paul, Hoeffler Anke, Greed and Grievance in Civil War, World Bank, 2000. http://siteresources.worldbank.org/INTKNOWLEDGEFORCHANGE/Resources/491519-1199818447826/multi_page2355.pdf
11. Coser, Lewis A., Social Conflict and the Theory of Social Change, the British Journal of Sociology, Vol. 8, n° 3. (Sep., 1957), pp. 197-207.

http://links.jstor.org/sici?sici=0007-1315%28195709%298%3A3%3C197%3ASCATTO%3E2.0.CO%3B2-H

12. Dao James & Holson Laura M., Lockheed Wins $200 Billion Deal for Fighter Jet, the NewYork Times, Oct. 27, 2001.
http://www.nytimes.com/2001/10/27/us/lockheed-wins-200-billion-deal-for-fighter-jet.html

13. Deutch, John, National security consequences of us oil dependency, council on foreign relations Press, October 2006.

14. Duruigbo Emeka, 'Corporate Accountability and Liability for International Human Rights Abuses', (2008) 6 Nw. Univ J. Int'l. Human Rts, p229.

15. Fisher, Ron, Sources of Conflict and Methods of Conflict Resolution.
http://www.ulstergaa.ie/wp-content/uploads/coaching/team-management-2012/unit-3/sources-of-conflict-and-methods-of-resolution.pdf

16. Franck, Thomas.M., 'The Emerging Right to Democratic Governance', The American Journal of International Law, Vol. 86, n° 1. (Jan., 1992), pp. 46-91. ttp://links.jstor.org/sici?sici=0002-9300%28199201%2986%3A1%3C46%3ATERTDG%3E2.0.CO%3B2-5

17. Harrison, James, Human Rights and Transnational Corporations: Can More Meaningful International Obligations Be Established? (October 23, 2009). International Law, Economic Globalisation and Developing Countries, Faundez & Tan, eds., Edward Elgar, Forthcoming; Warwick School of Law Research Paper. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1493305, pp1-23.

18. Holmqvist Caroline, private Security Companies, The Case For Regulation, (S.I.P.R.I), Policy Paper – n° 9, January, 2005.

19. Kaeb, Caroline, Emerging Issues of Human Rights Responsibility in the Extractive and Manufacturing Industries: Patterns and Liability Risks, Northwestern Journal of International Human Rights, volume 6, issue2, article 5, 2008, pp327-353.
http://scholarlycommons.law.northwestern.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1076&context=njihr

20. Kehl, Jenny R., Oil water blood and diamonds: International Intervention in Resource Disputes, International Negotiation, n° 15, 2010, pp391-412.

21. Kelly, Michael J., Ending Corporate Impunity for Genocide: The Case Against China's State-Owned Petroleum Company in Sudan (December 31, 2011). Oregon Law Review, Vol. 90, n° 2, 2011, pp 413-448. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=2041380

22. McGinley James E., Oil and Conflict: Fatal Attraction? : A Correlation Examination of Oil Resources and Armed Conflict, Strategic Insights, Volume VIII, Issue5 (December 2005).

23. Murray, Robin, The Internationalization of Capital and the Nation State, New left review, n°1/67, May-June 1971.

24. Petković Todor, Rakić Marko, "Transnational Companies a global Empires", Scientific review paper, Vol. 7 (2) 2010, pp 291-312.

25. Polk Andreas, "lobbying Activities of Multinational Firms", university of Zurich, 2002. http://www.zora.uzh.ch/52163/1/wp0205.pdf

26. Rosemann, Nils, "The UN Norms on Corporate Human Rights Responsibilities", Occasional Papers n°20, august 2005, pp1-40. http://library.fes.de/pdf-files/iez/global/04669.pdf-

27. Tetris, Bruno, The Demise of Ares: End of War as we know it? The Washington Quarterly, 35:3, summer 2012, pp 7-22.

28. Va´zquez Carlos M., Direct vs. Indirect Obligations of Corporations under International Law, 43 Colum. J. Transnat'L L. 927 (2005) ssrn.com/abstract=844367

الفهرس